کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب الفوائد الضیائیه

مؤلف عبدالرحمان جامی

مترجم

شمارهٔ قفسه ۱۹۲۷۴

شمارهٔ ثبت کتاب

۲۱۱۴۳۹

۳۸ ش

۱۹۲۷۴
۲۱۱۴۳۹

کتابخانهٔ مجلس شورای اس

جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۲۱۱۴۳۹

کتاب الفوائد الضیائیه
مؤلف عبدالرحمان جامی
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۹۲۷۴

۳۰۱ ش

۱۹۲۷۴
۲۱۱۴۳۹

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب الفوائد الضیائیه

مؤلف عبدالرحمان جامی

مترجم

شمارهٔ ثبت کتاب

۲۱۱۴۳۹

شمارهٔ قفسه ۱۹۲۷۴

بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضرب زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون
مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ينقلبون بخروج بعد المفاعيل الثلثة الباقية
فائدة الاشكال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بلا بد اولا او معدو المفعول المطلق
لما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فعل اخبر باسناده الى ما هو فاعل حقيقة
او حكما فخرج بزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعبر باسناده
الى فاعل ولا يكل على اعطى زيدا درهما فانه يصدق على درهم انه وقع عليه
فعل الفاعل الحكمي المعبر باسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في
حكم الفاعل وبذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه
الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فانه بعد ان وقع عليه بلا واسطة حرف فعل
اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد تقدم المفعول به على الفعل
العامل فيه لقوة الفعل وكل بفعل بيد صفدها ومناحي اماجوذ متل
اشد اعبلا وجد الجيش اتمنى واما وجوبا فيما يقتضي معنى ايستفهام
او شرط نحو من ايته من تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن من التقديم كقوله
في حين ان نحو ان ابوان تكفلا سائك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به
لقيام قرينة مقالية او حالية جوابا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب

زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للتوجه اليها اي اريد
مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية وقد وجب في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر
لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم لكثرة جعلها
بالنسبة الى هذه الابواب الاول منها اي من تلك المواضع الاربعة سماعي اي مقصور على السماع
لا يجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه
اي اترك امرأ ونفسه انتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم
وهو التوحيد اهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا مأهولا معمورا
لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع
الثاني في تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه
بتوجه اليه توجها او تقليدا كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة
يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له
صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء واقصد ندائها فهي في حكم من يطلب
اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل حرف النداء لمجرد
التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى فقصد اخراجه بهذا القيد عن تعريف
المنادى فقط اذ الغرض الحاقه بالذكر فيما بعد وفي حكم فان المندوب

فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا
قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت
المنادى كما فعله صاحب المفصل وهو الظاهر من كلام سيبويه ايضا اذ ادخل في المنادى
بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به
عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي لفظا بان يكون اداة الطلب لفظية
نحو يا زيد او تقديرا بان يكون اداة مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنائب
اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرا بان يكون النائب مقدرا
كما في المثالين المذكورين او للمنادى يعني المنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر
مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانما انتصب المنادى عند سيبويه على انه
مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله ادعو زيدا فحذف الفعل
حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد
بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء
افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون هذا الباب مما انتصب المفعول به بعامل
واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة
فعند سيبويه كلا جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء

فافهم

قوله والمضافة تنصب فان
ثم يقول والمضافة تنـ
من قوله والمضافة و
المذكورة في قبل وانما
حكم المفرد فقيد بقوله مط

قوله وازالنوى المعرفة اى اذا نوى الاسم المعرف بلام التعريف نحو يا رجل مثلا توصل الى النداء باسم مبهم اى
به نداء يا ايتها الرجل ويا ايذا الرجل ويا ايذا الرجل ثم اعلم ان ها في يا ايتها الرجل هو ها في يا ايتها الرجل
لا تدخل في هذا زيد بدليل انه لم يسمع يا اتى ذا الرجل ثم يقال لان يقول لا فائدة لاتيان اسم الاشارة بعد اى
حاجة الى الاسم الجنس فيه اللام لان المبهم و لانه يحصل التواصل الى النداء مثل الرجل بواحد منهما فلا
لكون اللام للتعريف وحرف النداء ايضا مقصد للتعريف فلو دخل اجتمعا لزم اجتماع حرفي التعريف وهو غير
جايز فتوصلوا الى المبهم وادخلوا حرف النداء عليه وجعلوا ذا الكذا الاسم المعرف تابعا له اصلاحا للفظ منوط
قوله والتزموا رفع الرجل اى التزموا رفع الرجل حالكونه صفة للمنادى المبهم مع انه صفة مفردة للمنادى المبني
واته جاز ان يكمل الصفة المفردة تابعة للفظ المبني ومحلا وانما التزموا رفعه ليكون تنبيها على انه هو المقصود بالنداء
تابعة للفظ المعرب تقول يا ايتها الرجل ذا المال ويا ايتها الرجل الظريف وفيه نظر لجواز كون توابع المعرب وجوبا توابع
اذا غاير اعراب محله باعراب لفظه نحو ما زيد يقائم وقاعدا بالنصب والجر والاول ان يقال لوجوب رفع متبوعه
نعم يجوز نصب ذي الحال على ان يجعله بدلا من اي كانك قلت يا ايتها الرجل يا ذا المال على ان يجعله بدلا ويعلم
ذلك من قوله وتوابعه اى وتوابع الرجل وكذا الكاف في يازيد العاقل ذو المال فان جعلت ذو المال
تابعا للعاقل والعاقل مرفوع لم يجز فيه الا الرفع فان جعلته تابعا لزيد بدلا او صفة تعين النصب وان جعلت
الظريف تابعا للرجل في يا ايتها الرجل الظريف لم يجز فيه الا الرفع وان جعلته تابعا الاي جاز الرفع والنصب واعلم
انه قيل الا قصدت بنحو يا هذا الرجل نداء الرجل كان هذا بمنزلة اي وان قصد نداء هذا كان هذا بمنزلة زيد فعلا
هذا يجوز في الرجل النصب ايضا موسط موسط
فان قلت يجوز اعجبني ضرب زيد العاقل
قائم فلم لم يجز تابع المو
كانه مرفوع

قوله والمعطوف اه واتما
اخر بها عن سائر
التوابع لان
ما سواها اكمل
المستقل
قلت البدل اذا كان معرفا
بالقصد لعدم دخوله على
بالام لانه انما يجوز
موضع يصح
اللام عل

ويا من يلي

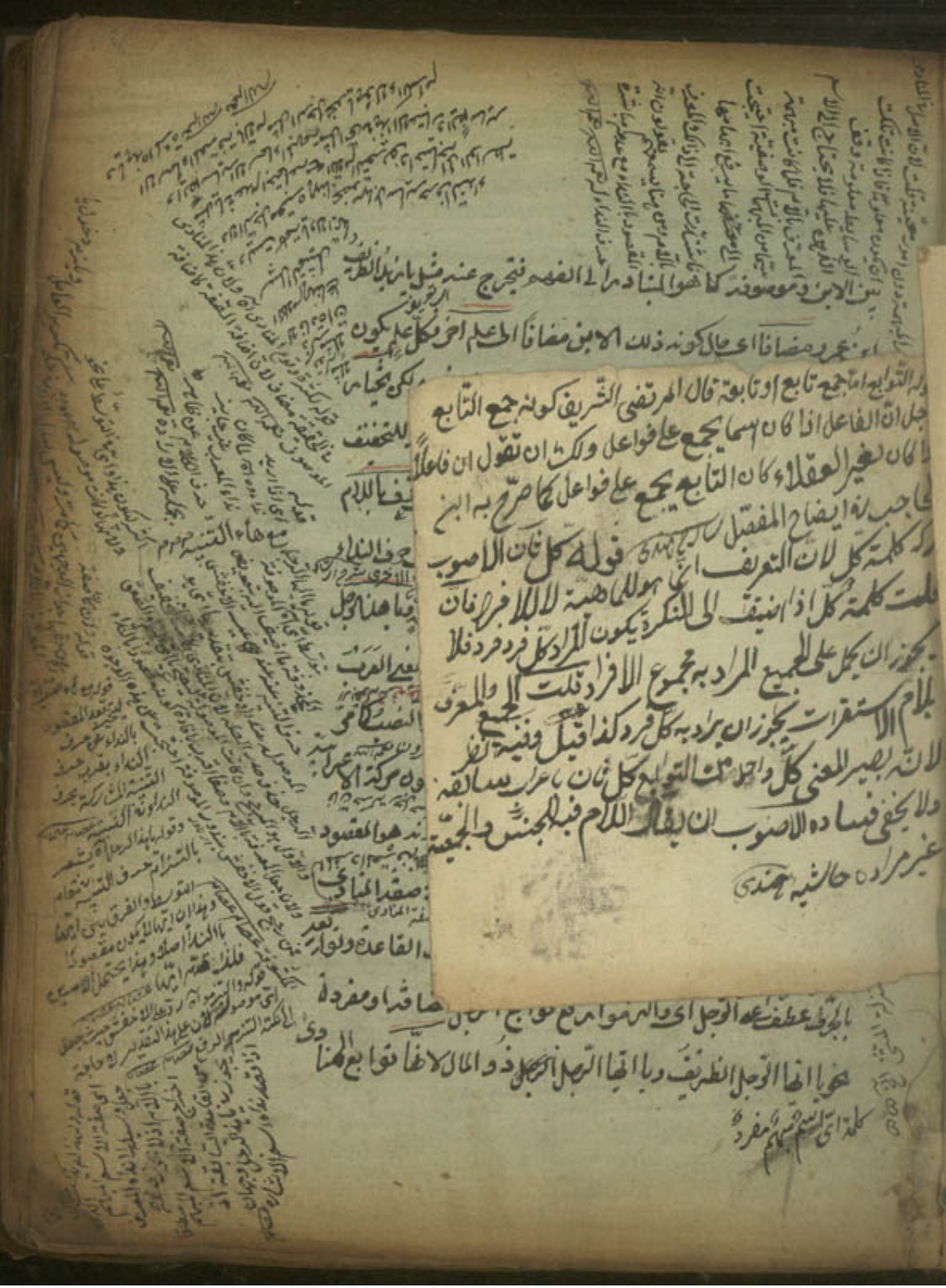

قوله اى التسع جمع مفرد

منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى معدى المذكور

وثالثها الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى علم الجنس بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد

والبناء في اجانا الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم ثم بني على فتح إتباعا للنصب الثاني كأين ياتيمين عمرو وتعين النصب في الثاني

لانه تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا بلقينكم في سوآة عمر الا بلقينكم في سوآة عمر الا بلقينكم

فقال جرير خطابا لبني تميم لا تفتكوا عمرا ان يهجوه فيلقبكم في سوءة اي مكروه من قليل يعني صاحبه اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم

فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء لدلالة الكسرة عليها مثل يا غلام واسقاط الياء والاكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة اصلية نحو يا قاضي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذه الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع التخفيف لان المقصود عنه فيقصد الفراغ من النداء لتعدد ليتخلص الى المقصود من الكلام

مخفف يا غلامي يجوز فيه حذف الياء اكتفاء بالكسرة وقلبه عليه وقلب الياء الفا

الالف المفتوحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا ادا يقعين

قوله وهذان الوجهان الخ اعتراض على قوله السابق وحاصله بان قول المصنف الاربعة وقوله مضاف يه الخ يستدعي خروج هذين الوجهين

معرب جواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني دون ابنائه

اجتماع على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون

اللام عوضا عن محذوف بدا بانها في نحو يا لله لان اصله الا الله

حذفت الهمزة وعوض اللام عنها ولم تحذف الكلمة فلا يقال في سعة الكلام

ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر خص هذا الاسم بتلك المجوزة دون غيره

فاي خاصة واما مثل النجم والصعق فان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا

الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز

ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم

ولم يشتق من الثلاثي فعل التعجب بصيغة اشتد

يحول شتر وحمقه لة العيب

عوضا عن محذوف ان كانت لازمة للكلمة حكمها حكم اعلم بالتشديد

فيا الغلامان اللزان وفي غلامان فيا غلامان اللذان حرك لالتقاء الساكنين بالكسر

ايا كما ان تكبا اشد شتما لك اي وجاز ذلك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب العوض

نكرة في المنادى المعربة المفردة صورة وفي الكناية في اسم مجرور بالاضافة وفي

الاول الضم والنصب في الثاني النصب مطلقا واما الضم في الاول فلانه

منادى

فقد الميت الخ شامل لفقد المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ويا حسناه
ويا مهناه واختص المندوب بواه ممتنعا بها عن المنادى لعدم دخوله
عليه بخلاف يا فلان مشتركا بينهما وحكمه اى حكم المندوب في الاعراب والبناء
حكم المنادى اى مثل حكمه بغير اذا وقع المندوب على صورة فسيأتي اقسام
المنادى ومحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك الضمير من المنادى كما
اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب ولا
يلزم من ذلك جواز ندبه على صورة جميع اقسام المنادى المبرد عليه انه لا
يضم نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وبعضهم لزيادة الالف اخره
اى في اخر المندوب لان الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس
اى التباس المفرد بالمضاف اليه بعد حذف المضاف اليه لفظا بغيره وعدلت الى حرف متجانس
لحركة آخر المندوب من كسر او فتح كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبه وقلت وا
غلاماه فان كان المضاف اليه ياء المتكلم قلبت الفا نحو وا غلاماه
وا غلامكماه وا غلامكماه
لا التباس بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الحاقها اى الحاقها بهذه الالف
2 حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المقيد عليه عدا

الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر المتأوب بمرثيه في ندبته
المتبع عند الله تعالى واذا اشتهر هذا اللفظ مندوبا خاصا ثقل الذهن
اليه ويعذر به المتأوب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب
بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل الا ان اتصاله بالصفة ليس كاتصال
المضاف بالمضاف اليه لانه يجب بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز
مثل واامير المؤمناه ولم يجز مثل وازيداه الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق
الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة دال كاتصال المضاف بالمضاف اليه
بل انفصاله عنه اكثر من انفصال المضاف اليه لانه قد يفصل بينهما بالنداء نحو
يا غلام زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس
ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجهجهتا كاشاميتاه والجهجهة القدح وحكى
لقيام قرينة حذف حرف النداء والا اذا كان مضافا مع ايهام الجنس ويعذر به
ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجلا اولم يتعرف مثل يا رجلا
نداؤه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه
منادى ولا اشارة اى لانه اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام
والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام

بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال على ابتداء ذلك الاسم هو اى
احد الامرين الفعل وشبهه بعينه او مناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اى
لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد
الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت او بقيد الفراغ عن العامل بمجرد
ذلك الاشتغال بضميره او متعلقه خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمله
في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ايضا
مانع بمجرد ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج نحو ما في نحو زيدا اكتنا ياه
وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير
تسليط بعينه والثاني اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما
يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بال
ضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال
الفعل بالمتعلق ولا يتصور الا تقدير تسليط الفعل المناسب
باللزوم ولهذا اورد المص اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل
بالضمير باقسام الثلاثة وواحد منها للمشتغل بالمتعلق
والاحسن في ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا

لا يخفى وجهه

لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال للفعل المشتغل بالضمير
مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد
تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه
مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم
فان حبس الشيء على شيء يلزمه ملابسته المحبوس عليه فنصب
زيد في هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اي ضربت
يعني الفعل المفسر الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر
فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود
مفسره اعني ضربت الثانية وعلى هذا القياس جاوزت فانه
مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه
اعني ضربت غلامه فان ضربت الغلام يستلزم اهانة سيده
ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان
الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار

عطفاً على حذف او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا
لابدّ من ضمير كلٍّ في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع
في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام
او معمول بتقدير اتق ذكر مكرراً الا انه وضع
المحذر منه فيموضع المضمر العايد الى المعمول اشعاراً
بانه محذر منه لانحذر مثال اياك والاسد واياك
تحذف هذان مثالان لاول نوعي التحذير وهما
بعّد نفسك من الاسد والاسد من نفسك
وبعّد نفسك عن الحذ الارنب وهو ضربته بالعصا
وبعّد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين
المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من
بعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرها منهما
والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه اي اتق
الطريق ولا يخفا عليك ان تقدير اتق في الاول النوعين
غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيداً من الاسد فينبغي
ان تقدر فيه مثل بعّد ونحو وتقدير بعّد في مثال النوع

الثاني

في المعطوف

قوله لابدّ من ضمير كلٍّ في المعطوف عليه حاصل الاعتراض انه اذا عطف
ذكر على حذفه لابدّ ان يكون فيه ضمير يرجع الى المعمول
كما في المعطوف عليه وحاصل الجواب ان
ههنا ضمير اقيم الظاهر مقامه اشعاراً بان المعمول بهذا
الحذف منه وفيما سبق هو الحذف نفسه منه

قوله مثل اياك والاسد بنية تكرار مثال ان
ايكان على ان الاغلب في هذا القسم من التحذير اذا
كان خبر ان يكون مخصصاً اياك اما وقد يجيء مثل نحو اياك
والشر اليه سيبويه لكن قول المصنف بتقدير اتق على صيغة المتكلم على ما ذهب
مذهب غيره من ان التقدير على صيغة الخطاب ايضاً
على سبيل الالتفات وقد يكون ايضاً ظاهراً مضافاً
الى المخاطب نحو نفسك والشر واما القسم الثاني فيستوي
فيه الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها

الطريق

قوله اتقيت زيداً فاذا كان فعل الامر ناصباً
للاسم الخطاب يصح نصب نحو اياك الماضي
للاسم الغايب كما تقدم في اعلم نفسك وعلمت نفسه
الاسد بنفسك ونعمه بالاسد واياك من الاسد بتقدير اتق نفسك فعبر عن الاسد بنفسك لكمال قربه منك
وابدل من الاسد منصوب على الاستثناء

الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق
لا على تبعيده فالصواب ان يقال التقدير بعّد او اتق
ونحوها فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول
وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان
المعنى على بعّد نفسك مما يوذيك كالاسد ونحوه
ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور اي الطريق قيل
لفظ الاسد في اياك والاسد خارج من النوعين فينبغي
ان لا يكون تحذيراً وليس كذلك فانه ايضاً تحذير واجيب
بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحدود بالدليل
ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد
كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول
اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف
بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف
الجر عن ان وان قياساً ولا تقول في المثال الاول اياك
الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان
فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا خذف العاطف

قوله اياك ان تحذف بتقدير
من الاتقدير الواو لعطف فانه
لا يجوز نسعة الاسم والعاطف
العاطف ثبتت امتناع تقدير اياك
فليكن بتقدير العاطف وما ذكره من قوله فان قلت
قلنا لا نسلم لان المتنوال ان فعل لامتناع تقدير
من لا يثبت للماضي بدون فيجيء امتناع تقدير الواو
لبيان ان امتناعه اقل من امتناع تقدير
حرف جر لا ينفع ما لا يدعي ان امتناعه واقع
مستغنى عن التعرض والبيان عصام عفا

المفعول فيه

اشتقاقا لان حذف حرف قياس مع ان وان شاذ مع كثرة غيرها ولما خالف العاطف فلم يثبت الا نادرا

بحث المفعول فيه وهو ما فعل فيه فعل اى حدث مذكور تضمنا فى ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كل او بعض مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذى فعل فيهما او لا وقوله مذكور يخرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لكنه ليس بمذكور لكن بقى مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا فيه فلو اخر فى التعريف قيد الحيثه اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور يخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه

على تقدير اعتبار قيد الحيثيه لا حاجت الى قوله مذكورا لان

لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما او الموصوله او الموصوفه اشارة الى قسمى المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه فى نفسه جر بها وما يقدر فيه فى وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير فى واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور بها مفعولا فيه ولذا قال وشرط نصبه اى شرط نصب المفعول فيه تقدير فى اذا تلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان اى غير محدود او محدودا قبل ذلك اى تقدير فى لان المبهم منها جزء المفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما فى الزمانية فخصص بدخول اليوم وظروف المكان ان كان اسما كان المكان مبهما قبل ذلك اى تقدير فى حملا على الزمان

المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك وقد اى وان
لم يكن مبهما بل يكون محددا فلا تقبل تقدير في اذ لم يكن
حمله على الزمان المبهم لا اختلاف فيهما ذاتا وصفة نحو جلست
في المسجد وفسّر المبهم من المكان بالجهات الست وهي
امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها
فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى
انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير
بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه
اى على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما
نحو دون وسوى لابهامهما اى لابهام عند ولدى ولم
يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي
بعض النسخ لابهامه كما هو الظ وكذا حمل على المبهم من المكان
لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في
الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذلك
حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت
الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اى على المذهب
الاصح

الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح
انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه
حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل
لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان
معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بما يطلب
المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني
فالظ انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل
فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى المكان
شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي
جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار
كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد وفعل الدخول با
النسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد
دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول
الى الدار ليس كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت
فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل
معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال

دخلت معه في نحو دخلت في الدار يجيء لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه

ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة

التفسير في نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل

مضمر على شريطة التفسير في نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر

في مفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيلها او بسبب وجوده

وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به فيه او معه فعل اي حدث مثل

ملكوه اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا

قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكورا احتراز عن مثل

اعجبني التاديب فان قلت لك كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل

الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا ان المراد بكونه مذكورا

فان قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا ان المراد المذكور وحده في التركيب

الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب الذي ضربته لاجله اللهم الا ان يكون له التركيب

ان اريد بذكره معه ارادته معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد

تحصيله فعل وهو القرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه

وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود

انما وقع بسبب الجبن والقبائل يكون المفعول له معرفا مستقلا غير داخل في الفعول

المطلق

المطلق بخلاف نحو ظاهر للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج

مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب

تاديبا وجئت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود

جبناجين ورد قول الزجاج بان صح تاويل نوع بنوع لا تداخل في حقيقته

الا ترى ان صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان نحو جاء زيد راكبا بمعنى جاء زيد في حال ركوبه

جاز مع وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط

انتصاب المفعول له فالتسمين والاكرام في قولك جئتك للتسمين والاكرام

الذين عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط

نصبه تقدير في وهي الظرفية في اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا اظهرت

لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر

غيرها من من او الباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقولهم تعاخا شنعا

منصوبا على انه مفعول له وقوله تعا فبظلم من الذين هادوا احد منا وقولهم عليه

الصلوة والسلام ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها واما مع تقدير اللام

عبارة عن حذف منها من اللفظ وايقائها في النية وكان الاصل بقائها في اللفظ

ابقائها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى التنبيه بل الحاجة

تقوله وكيف اه اي لم يقل ذا تجوز

في اللام وذكر التوقف ليكون التضمين رجحا

الى تقديمه اللام لانه اراد التنبيه على ان الحذف

والتقديم مخالفان للاصل فاحتاج الى النظر

مقام التضمين راجح من حيث ان

التقديم يحذف التركيب والحذف هو التركيب

باب جاء غير الفاعل الى تقدير اللام نحو زيد حذف فيها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول

له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به

اي اتحد فاعلهما وفاعل ما علل احترازا عما اذا فعل لغيره نحو جئتك لمجيئه

قال بعضهم وبعض الفضلاء يشترط ذلك وهو الذي يقتضيه كلام ابن مالك وان كان الاكثر خلافه

اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما

نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة

بينهما الا باعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود

بان يعتبر زمان الضرب اولا ثم اعتبر زمان التاديب لان الضرب سبب له الى اخره للتاديب

الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض

لان الجبن انما يكون حين القعود وبعد تحققه لا يلزمه

زمان المفعول له اعني ايقاع القطع بعض زمان الفعل اعني شهود

الحرب واحترز بذلك بالقيد الاخير عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود

نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط

لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فتعلق بالفعل بلا واسطة كتعلق

فان المصدر فعل القلب عامل ومقارن لعامله في الوجود فيتعلق به

المصدر به بخلاف ما اختل شيء منها المفعول معه اي

اي الذي

الجبن نحو شهدت الحرب ايقاعا للقطع اعني القطع الذي يتبين فانه زمان مفعول له اعني

المفعول معه

ماذا اختل

وهو تفسير الاجمالي الذي فهم من المفعول معه

اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه

او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه احتراز عما لم يتم فاعله اسند

اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وضميره وله والضمير

المجرور راجع الى اللام واعتبر عن نصبه بما جوز بعض النحاة من اسناد

الفعل الى الظرف اللام النصب وشكله منصوبا جاء على ما هو عليه في الاكثر

والى الذي عبر عنه بالمفعول له

والى المذكور في الجملة على ما هو موصول الاسمي عبارة

عن حيثية الى اه النصب اي نصب

فان الاكثر فيها النصب فاذا وقعت موضعا

يستحق فيه الرفع جرت على غالب حالها من النصب

والى ذهبي فعلم تعالى لقد تقطع بينكم على قراءات النصب وفي بعض

فاعل تقطع مع انه منصوب يستحق بالاكثر احواله وقيل ان الفاعل ضمير الامر

الحواشي ان هذا الذي تشريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وعلى

للتقدير في النفوس اي تقطع الامر بينكم تعالى

حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يتم فاعله فيه الضمير الراجع

اصل هذا المثال ان حمارا اخو الحمار طمع في عير وهو ذكر الاتن فحيل بينه وبين ما طمع فيه

الى مصدره اي حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل

وهو ظرف فبني مع الفتح ولهذا قرئ بالنصب

فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون المفعول ما لم يسم فاعله

قبلي ثم قال لها تاولي السبق بالعقل يا حمقى

فتناولته فاذا هو لا ثقل به من الضعف

فقال ايا ما اكله لقد قدرت لا قدرت منك

فقالت نعم عما قليل وكما ذاكرك وبيضه يخمر

ضمير راجع الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو المركب بعد الواو

وقيل بين العيب والنزوان وبين

فقال ايا ما اهم منها بفعل الجزم لو استطيع

احترز عن المذكور بعد غيره كالفاء لصاحبته معمول فعل اللام متعلق المحذوف

بعد كونه اي تكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول الفعل وافا

ته ايا ها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او

الماء بحيث سا وى راسه الخشبة

الرسا وى ذلك وهو ما اذا اغفر خشبة الغير فان تنزل

او مفعولاً نحو كفاك وزيداً درهماً وسواء كان ذلك الفعل لفظاً
اى لفظياً كالمثالين المذكورين او معنى اى معنوياً نحو مالك وزيداً اى ما
تصنع والمراد بمصاحبة المعمول للفعل مشاركته له فى ذلك الفعل فى زمانه
واحد نحو سرت وزيداً او مكان واحد نحو
لو تركت الناقة وفصيلها لرتعا معه
لوضعتها فلا يختص بالمذكور بعد الواو والعاطفة نحو جاءنى زيد وعمرو قبلها
لا يدل الا على المشاركة فى اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة
والمتبوع
ان العامل فى المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التى بمعنى مع غير
تقويض
مع وانما وضع الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التى
لتقدم
او متاخر
فيها معنى الجمعية فيناسب معنى المعية فان كان اى وجد الفعل اى ما يدل
او معية
على الحدث يعم الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وغيرها لفظاً جاز اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل
قال الجواز يطلق على ما يشمل الوجوب فينتقض بالمثال المذكور
زيداً وعمراً الوجوب العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب على
قوله لوجوب العطف فيه واتى
وجب العطف لان الاصل
هذه الواو العطف واتى بعد
عنه نقلاً على المراد من المصاحبة وفى المثل المذكور
لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكل النصب
او العطف الذى هو الاصل اظهر واولى
المفعولية والا اى وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل

جئت وزيداً

يمتنع

جئت وزيدًا فان العطف فيه لعدم الفاصلة لا يتأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره

العطف

وان كان الفعل معنويًا اى امرا معنويًا مستنبطًا من اللفظ وجاز اى لم يمتنع

العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة مع

جواز وجه آخر وهو العطف نحو مالك وزيد وعمرو لا ما اى وان لم يجز العطف

بل امتنع تعين النصب حيث لا يجوز نحو مالك وزيدًا وما شانك وعمرًا

فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على ضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز

ولم يجز عطف عمرو على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما

شان المخاطب مع عمرو

ونفس الامر واتما حكمنا معنوية الفعل فى هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما شانك

فمعنى ما شانك وزيدًا ما تصنع وزيدًا ومعنى مالك وزيدًا ما تصنع وزيدًا ومعنى

مالزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من الفاعيل شرع فى الملحقات

بها وهو اى الحال ما تبين هيئة الفاعل او المفعول به اى من حيث هو

فاعل او مفعول كما هو الظاهر فى الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز نحو جاء زيد

تائب زيد نفسا او باضافتها الى الفاعل او المفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل

والمفعول كصفة المبتدا نحو زيد العالم الخوك وبقيد الهيئة يخرج

صفة الفاعل او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من

قوله حيث لا يجوز نصبه على الحال من الفاعل او المفعول فان العامل المعنوى

لا يعمل فى الحال

قوله لان العطف على ضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز

والبصريون لا يشترطون الاعادة كما مر فى حروف الجر

قوله لان العطف على ضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز

والبصريون لا يشترطون الاعادة كما مر فى حروف الجر

قوله حيث لا يجوز نصبه على الحال من الفاعل او المفعول فان العامل المعنوى

لا يعمل فى الحال

قوله لان الحال قد يكون جملة

والجملة قد يكون السببية متوسط

حال مؤكدة حال منتقلة حال موطئة حال مترادفة حال دائمة حال متداخلة حال التشبيه

زيد ابوك عطوفا ضربت زيدا قائما فهو اسم جامد موصوف بخصلة زيد زيدا عالما وارى كان الله قادرا راشدا مهديا جاء زيد الركب

حال مقدرة

وجئت المدارج

انا انزلناه قرآنا عربيا بصفة هي الحال في الحقيقة

نحو ضربت زيدا راكبين

حيث هو فاعل او مفعول وهذه التردد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه

مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا اى سواء كان الفاعل او المفعول الذى وقع

الحال عنه لفظا اى بان يكون الحالية للفاعل او مفعولية المفعول

باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من محوى

الكلام سواء كان ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اى بان يكون فاعلية

الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من محوى الكلام لا باعتبار لفظه

ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه

الحال عن المفعول معه لكونه فى معنى الفاعل او المفعول به وكذا يدخل الحال

مثل ضربت القرب شديدا فانه بمعنى احدثت القرب شديدا وكذا يدخل الحال

عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف

اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا او ان ياكل

لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم

وان ياكل اخاه مقام ان ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا به

وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم

يصح قيامه مقامه كما فى قوله وقع ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله

مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزء فان دابر الشئ

اصله والدابر مفعول لم يسم فاعله باعتبار ضمير المستتر فى المقطوع فكانه

حال عن مفعول مالم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضى المعلوم

من باب التفعل او تبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار

والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه والمفعول

المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا لدخول ما وقع حالا عن

المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظى الملفوظ حقيقة فان الفاعلية

تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من

غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد فى الدار قائما مثال

اللفظى الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن فى الظرف انما هى باعتبار

لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن

ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوى لان مفعولية زيد ليست باعتبار

معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما

يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى تقدر فى نظم الكلام

الشيء وانبه ويصير زيد مفعولا به لفظيا بل مفعولية انما هى باعتبار

لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار

حال لازمة حال مقدرة

نحو خير فالك نحو مصليا

معنى اشير او انبه الخارج من منطوق الكلام المعتبر للفصحة وقوع القائم
احالا في معنوي لا لفظية وعاملها اى عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر
نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه
وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا
وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول
نحو زيد مضروب قائما او الصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه
المستنبط من نحو حى الكلام من غير التصريح به او تقدير به كالاشارة والتنبيه
في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد
قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها
اى شرط الحال ان يكون نكرة لكونها خبرا في الحقيقة من ذي الحال ومحقق الخبر
ان يكون نكرة ولان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صا
حبها يحصل بها والتعريف مزيد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة
وجميع موادها وبيان ذلك ان موارد وقوع الحال قسمين احدهما ما يكون
بل في غالب موادها اى اكثرها
ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغيثة غناءه
المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا
ان جعلت
فكان الاصل فيه التعريف
غالبا اى ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة

ان تكون الجملة الفعلية الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الاخبار عن ذي الحال واجراء ما عليه في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان تحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطها بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها بصاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او ماضيا منفيا او ماضيا مثبتا او مضارعا منفيا فهذه خمسة

جعل فا الاسمية اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة وه الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها غاية القوة نحو جئت و انا راكب وجئت وانت راكب وجاء بكر وبيده سيف راكب او بالواو وحدها لا تفيد على الربط قال الامر فاكتفى بها مثل قوله كنت نبيا وادم بين الماء والطين وهنا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما المؤكدة فلا يجوز الواو نحو قوله لهو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او الضمير على ضعف لان الضمير لا يجيء الا بعد بدأ فلا بد له من الربط قال الامر نحو كلمه فوه الى فيّ

فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي بالجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا بالضمير وحده مشابهة لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جاءني زيد يسعى وما سواها

نحو مررت

اي ما سواه الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجملة المشتملة على المضارع المنفي والماضي المثبت او الماضي المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما او خلا من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلاله بها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت والمنفي من دخول لفظ قد المقربة للزمان الماضي الى الحال لغة على الماضي المثبت فقط او قصدا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه بحيث لا يشك السامع ان المتبادر من الماضي المثبت الا وقوعه حالا لا مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قرينة حتى تنقلب به اليه فيفارقه وهذا بخلاف من هب الكوفيين فانهم لا يجوزون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد راكب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله جاءني كم حضرت صدورهم اي قد حصرت وهذا خلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد والتقدير قد حصرت صدورهم فهو حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة

يا ويل قوله تعالى حصرت صدورهم فهو حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة

موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لعدم دخول قد فالجملة انشائية ودعائية فلا يكون خبرا للمعرفة تم الكتاب

التمييز

فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قولهم تفقأ شحما بالله لقسط الله حال
من كلمة من فاعل تشمل ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد الجملة
الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون
حذفه واجبا غب الله شاهد قائما بالقسط التمييز ما يرفع الابهام اي الالتباس
الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه يحكم التنحية
احترز به عن نحو قتلت اي قتلت عمرا
فهو ليس برفع الابهام عن شيء بل هو تمكن مبهم وايراد معين المتقر اي الثابت
الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المتقر وان كان بحسب
اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز
به عن نحو رايت عينا جارية كانه قيل جارية يرفع ابهام عن تميز لم عينا لكنه
غير متقر بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به
الاحتراز عن الاوصاف المبهمات مثل هذا الرجل فان هذا مثلك اما موضوع لمفهوم
كلي بشرط الاتصاف به في جزئياته او لكل ما يمتنع جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي
ولا واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشاء من تعدد الموضوع له او المستعمل
فيه فلو صح ان يقال يرفع هذا الابهام الا الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع
له كما يقع به الاحتراز عن عطف البيان مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من
اي تلك الجزئيات مثلا
فلم يعلم انهما المراد
عند اطلاق اللفظ لكن لا من
حيث ان اللفظ موضوع لها فانك

التمييز اي المميز من باب اطلاق المصدر على اسم الفاعل
لانه يتبين
الفعل
الاسقوط
لكون عاملا للحال
جملة اسمية كان خبرها الجملة يصلح
وينبغي سليما عن النقض لان الله شاهد
ان يقيد بما
الفعل لصح الكلام

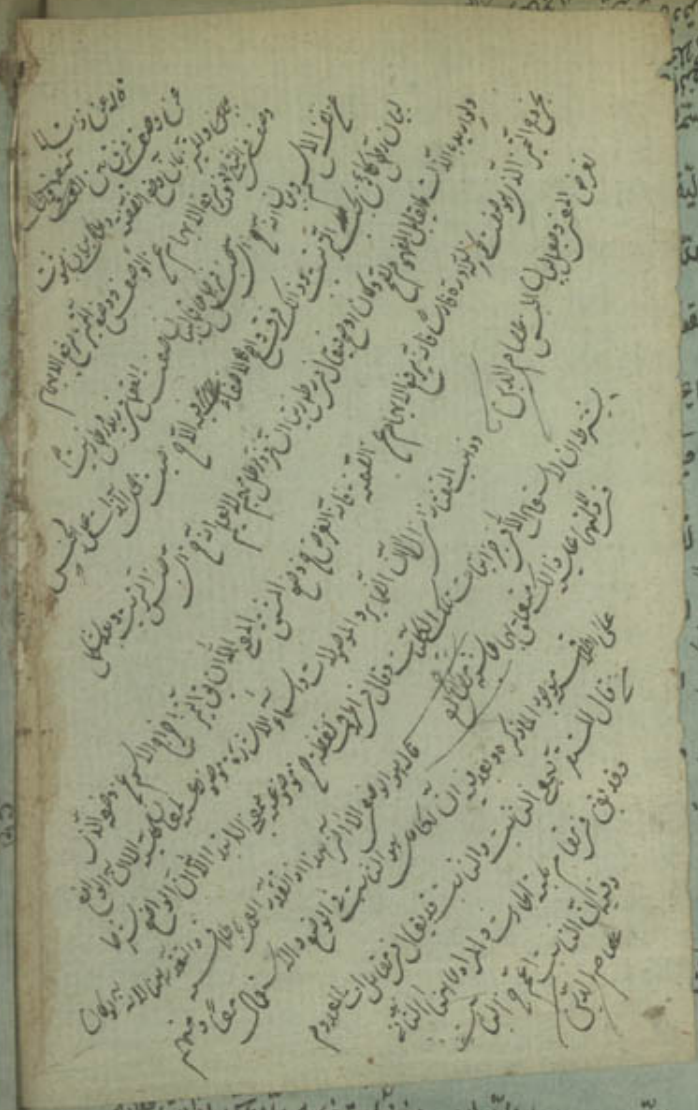

للتاسيس سواء فانه لا يجب حذفه اصلا به عما يوكد اذا ثبت حقيه
الواو تاكيد للكاف لا للجملة
فانه لا يجب

فاتح الخاتم مبهم باعتبار انه نسبي تام بتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي

الخفض مع من خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمال لحصول الخفة

ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المفاديق وغيرها

فاذا قصر عن طلب التمييز فلم يحتج الى نصب الذي يكون مضافا اليه

قوله والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع

ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع

اي التمييز عن ذات مقدرة هو التمييز عن ذات مقدرة

او فيما شبه الجملة نحو طاب زيد

ذات مقدرة يرفعه عن نسبته كان الظاهر ان يقول عن ذات

ما كان الابهام في طيف النسبة يستلزم

التمييز ليس الا في الذات المقدرة التي هي طرف النسبة

عنه قال عن نسبه مقتضى

في القسم الاول

ابا مثال ما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه

ولمكها والمتعلق

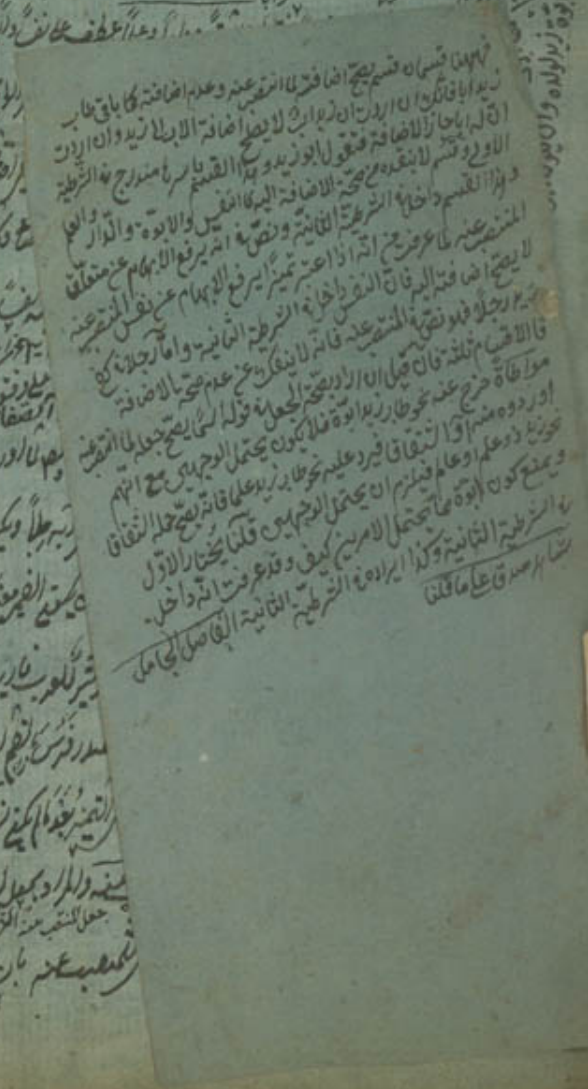

تمييزا ليرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا ليرفع الابهام عن
متعلقه وذلك بحسب القرينة والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه
يصح ان يجعل عبارة عن زيد في ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد
اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن
متعلقه باعتبار الطيب مسندا الى متعلقه وهو ابوه او ابا اي وان لم
يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب
عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوه ودار وكلما فان هذه الاسماء
ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتمييز عنه بها في لمتعلق
زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما
اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه محتملا له و
لمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز او تثنية او
جمعيته سواء كما يليق لما فقه ما انتصب عنه مثل زيد ابا والزيدان
ابوين والزيدون اباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا
اذا اسندت له اباله فقط وطاب زيد ابوين اذا رجعت ابا وجد الله
وطاب زيدا اباء اذا رجعت ابا وجد الله فعلى كل واحد من التقديرين اذا

قصد وحدة

قصد وحدة التمييز او ورده مفردا واذا قصد تثنيته او ورده
تثنية واذا قصد جمعيته او ورده جمعا فان صيغة المفرد بالاطلاح
ان تطلق على المثنى والمجموع من حيث المفرد الا اذا كان التمييز
جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته
لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا
لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه
نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان
ان يقصد بالتمييز الذي هو المعنى الانفع من حيث امتيازها
عليهن والزيدون على ما اذا اريد بان متعلق الطيب من كل
واحد من الزيدين والزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد
لا يفيد ذلك المعنى وان كان التمييز صفة مشتقة مثل لله دره
فارسا او ما قلته بها نحو كفى بزيد رجلا فان معناه كفا زيد

كاملاً في الترجمة كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه
للمتعلق لان الصفة تستدعي موصوفاً والمذكور اولى بها
موصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدار كان الدار زيداً ولا يحتمل
ان يكون والدار بخلاف الاسم نحو اباه وطابقه الواو بمعنى مع والاول
والمطابق مصدر بمعنى مع المطابقة اي كانت الصفة صفة لم مع
من حيث المعنى فاعلاً للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي ابوة او طاب
فاعلاً له اذا جعلته لانه مأخوذ من عيونا اي انفجرت
عيونها او اذا جعلته متعدياً نحو امتلاء الاناء اي ملاءه الماء والفاعل
لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء
في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل لا للفعل المذكور
من غير حاجة الى جعله متعدياً الا ان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء
الى بعض متعلقات الاناء والا على سبيل التجوز وقرنه وقوع الابهام
فيه لا جرم بينه بقوله ماء فهو في معنى الامتلاء ماء الاناء فالماء فاعل
والاضافة الاولى الاناء بمعنى في
المقصود والمتكلم

لاحال الفروسية اذ قل يمدح حال المفرد وسيلة بغيرها من الصفات
الاستماع البيان قبل الاجمال وفيه وفيه وعندي السخاوة
ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسماتاما بالاتفاق فلا يقال
يشكل جاء اذا كان تمييزا من النسبة
نحو عندي درهما عشرون ولانه يتأخر طلا لان عامله مع اسم التمييز على عامله اذا كان عن ذات مذكورة بالاتفاق
جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيف كما ذكرناه
فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم
التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او غير الصريح لكونه
من حيث المعنى فاعلاً للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي ابوة او طاب
فاعلاً له اذا جعلته لانه مأخوذ من عيونا اي انفجرت
عيونها او اذا جعلته متعدياً نحو امتلاء الاناء اي ملاءه الماء والفاعل
لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء
في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل لا للفعل المذكور
من غير حاجة الى جعله متعدياً الا ان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء
الى بعض متعلقات الاناء والا على سبيل التجوز وقرنه وقوع الابهام
فيه لا جرم بينه بقوله ماء فهو في معنى الامتلاء ماء الاناء فالماء فاعل
والاضافة الاولى الاناء بمعنى في
المقصود والمتكلم

معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة

تميز رفع الابهام من شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل

في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا

وبهذا يندفع ما يرد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز

التسبة اه ما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال وامثاله

لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة فلا نا للمانع في والمطرد فانهما

يجوز ان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى

قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل

لضعفها في العمل وتمسكهما في هذا التجويز قول القائل انجحن ليلى بالفراق

حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير تاء التمييز في تطيب نائبة

يكون في كاد ضمير الشان لتذكير وليعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا

تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فمجرد

للحبيب ونفسا تمييز من نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك

وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تاء تانيث الفرع على هذا الوجه بان يكون

تاء تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار الفصل اذ المعنى وما كاد ذو الحبيب تطيب نفسه فيه تكلف و

نفس ٢٢

المستثنى

المستثنى اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة

على قسمين ولما كان معلوما بهذا الوجه الخبر المحتاج الى

التعريف كافيا في نقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد

منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال

لان لكل واحد منهما احكاما تخالف احكام الآخر واحكام الاخص اخص من احكام الاعم

متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذي اخرج واخرج

بهو عن غير المخرج بجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد جزئياته

نحو ما جاءني احد الا زيدا او اجزائه نحو ما شربت العبد الا نصفه

سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو جاءني القوم الا

زيدا او تقديرا اى مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اى ما جاءني

احد الا زيدا بالاعتبار الصفة واخواتها واخرج زيد عن نحو جاءني

القوم لا زيدا وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع

هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد

واخرج به عن جزئيات المستثنى المتصل والمستثنى الذي لم يكن

داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه

كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة غالبة

لامنصوبا والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الا

الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط

الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له

الى ما نيب اليه احدهما وقد جاء بعد الكلام فيشابه المفعول

او مقدما عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا

اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام

موجب او غير موجب نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا

احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اى

المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما

في الدار احد الا حمارا في الاكثر اى الاكثر في اللغات وهي لغات اهل

الحجاز فانهم قبائل كثيرة وفي اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا

الى ان اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا

يتصور فيه الا البدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو

والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية في

والفطانة واقا بنو تميم فقد قسموا المنقطع على قسمين احدهما

ومطلقا حيث علم اولا بوجه تفسيره كما عرفت وثانيا بانتظار له

من تعريف فسميه اعني المذكور بعد الاواخرا سواء كان

مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة رؤما للاختصار منصوبا

وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير دسوى وغيرها غير

الصفة قيد به وان لم يكن الواقع الا التي للصفة داخلا في

المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب اى ليس بنفي ولا

نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا

وقع في كلام غير موجب لانه ليس بواجب النصب على ما سيجيء

ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما

بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قراءت الا يوم

كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام

في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء

بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا

القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا

لامنصوبا

اختلفوا انه عامل المستثنى فقال البصريون الفعل بواسطة الا لانه اقتضى الفعل الذي قبله كما اقتضى الفعل الذي قبله الجر بواسطة الواو في المفعول معه وبعضهم بواسطة

واقي قال الاكثر يجوز البدل عن بعضه كقوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والايس

بدل البعض عن الكل

الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط

الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له

الى ما نيب اليه احدهما وقد جاء بعد الكلام فيشابه المفعول

او مقدما عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا

اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام

موجب او غير موجب نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا

احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اى

المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما

في الدار احد الا حمارا في الاكثر اى الاكثر في اللغات وهي لغات اهل

الحجاز فانهم قبائل كثيرة وفي اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا

الى ان اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا

يتصور فيه الا البدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو

والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية في

والفطانة واقا بنو تميم فقد قسموا المنقطع على قسمين احدهما

ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا احمارا فهو ممنوع من البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهو هنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو واعدو اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا وبعد خلا من خلا يخلو خلوا فجاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فينتصب بنفسه والتزموا هذا التضمين والحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلها ضمير راجع الى المصدر المفهوم من الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم زيدا ومجيئي منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما فاعل ليكون اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما لانهما هو في اكثر الاستعمالات لانها فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي في لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال فمجيء القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا في القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلو زيد وعدو عمرو او خلو مجيئهم من زيد او وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاءوا خالين بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وروي عن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سيجيء اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدها لانها من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمها في باب

القراءة كل يوم الا يوم كذا الظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام
الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر ومثل ذلك ولقائل ان يقول
كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في
بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى
منه في غير الموجب ايضا نحو ما جاءني الا زيد فينبغي ان يشترط في غير
الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قراءة الا يوم
كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا
التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد
من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين
هاتين الصورتين في كون كل واحد منهما جائزا مع القرينة
وغير جائز بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب
في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه
لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها مخالفة
واحدا واحدا في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل
بها ومخالفة واحد واحدا منها فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق

بين قولك قراءت الا يوم كذا الوضربني الا زيد ليس الا بظهور
قرينة في الاول وعدم ظهورها في الثاني ايضا قرينة ظاهرة
على بعض معين كما اذا فيل من قام من القوم اى القوم الداخل
فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه
في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اى ومن اجل
ان المقرع لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال
زيد الا عالما اذ معنى ما زال نفي الزوال اثبات فيكون المعنى ثبت
زيدا دايما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم المعنى
وقال الشارح الرضي يمكن ان يجعل الصفات على ما يمكن ان يكون
زيدا عليها مما لا ينافض ويستثنى من جملتها العلم او يجعل ذلك
على المبالغة في نفي صفة العلم وعلى التقديرين كما لك قلت امكن
ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقدير بن يندرج
في صون الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذا
التاويلات ايراج جميع المواد الايجابية عند الاستثناء والى

مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء مرفوع
على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في
هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا
ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبرت اولا محله البعيد
لا القريب قلت لان محله القريب انما هو بعمل لا فية بمعنى النفي
وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف
ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها
اي ليس علت للفعلية لا للنفي فلا اخ لنقض معنى النفي في
عليها لبقاء الامر العاملة اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر
وهو الفعلية ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي
وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما
وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما
باعمال ما في قائما لان عليها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا
والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع بكسر السين او
ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا

فان بعض النحاة يجوز نصبه قولا وجرا بغير بلا تنوين وغير بالتنوين فقال كل بحكم به الناس اما اسم او فعل او حرف فان كان فعلا او حرفا فحسن ان يذكر بعده كان هذا هو الاصل وضعه فتقول ضرب سعيد كذا ومن حرف جر وان كان اسما فان كان مبنيا فان كان مبنيا على حركة فحسن ان يذكر بعده ما يجانس تلك الحركة وضعه فتقول زيد سعيد كذا بالتنوين وان كان مبنيا على غير حركة فحسن ان يذكر بعده ما يجانس الحركة التي تستحقها لو كان معربا وضعه فتقول زيد سعيد كذا بغير التنوين ولو قلت زيد حكم كذا بغير التنوين لكان جائزا لانه ضعيف وان كان غير منصرف فالحد ان يحكم فيقول اسم غير منون وكل اسم مبني فهو منون وضعه فتقول اسم وان كان منصرفا اعربته ولم تبنه كالاسم المتمكن فعال المؤنث بغير الهاء نحو سكران وسكرى وحمراء وحمراوان

اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتها
واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله ومعناها
تبرئة المستثنى مما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا واحاشا
زيدا اي برأه الله عن ضرب عمرو واعراب غيرها اي في الاستثناء
دون الصفة اذ هو حينئذ باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا
على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما جر به المستثنى للاضافة
انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة للدلالة على
ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان يقع
صفة كما يقول جاءني رجل غير زيد واستعملها على هذا الوجه
كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في
الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة
ما بعدها لما قبلها كما حملت الا على غير في الصفة
لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة
لجمع اي واقعة بعد متعدد وجب ان يكون موصوفها مذكورا
لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد
بالمتعدد ليدخل فيه مثل جاءني القوم الا زيدا

خولف بخلا وليس اي لا يجوز ان يقال جاءني القوم خلا زيدا
ليس شيئا الا شيئا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا
فانه جائز ههنا لان ليس انما تعمل لاجل الفعلية
لا لاجل النفي وان كان كذا الكلام لكن اثر
النقض معنى النفي مع بقاء الامر الذي يعمل ليس
بسببه وهو الفعلية في قوله العاملة هي
عائدة الى ليس والضمير في قوله لاجله يعود الى
الامر والالف واللام في الفاعلة هو

فان بعض النحاة يجوز نصبه قولا وجرا بغير بلا تنوين وغير بالتنوين فقال كل بحكم به الناس اما اسم او فعل او حرف فان كان فعلا او حرفا فحسن ان يذكر بعده كان هذا هو الاصل وضعه فتقول ضرب سعيد كذا ومن حرف جر وان كان اسما فان كان مبنيا فان كان مبنيا على حركة فحسن ان يذكر بعده ما يجانس تلك الحركة وضعه فتقول زيد سعيد كذا بالتنوين ولو قلت زيد حكم كذا بغير التنوين لكان جائزا لانه ضعيف وان كان غير منصرف فالحد ان يحكم فيقول اسم غير منون وكل اسم مبني فهو منون وضعه فتقول اسم وان كان منصرفا اعربته ولم تبنه كالاسم المتمكن فعال المؤنث بغير الهاء نحو سكران وسكرى وحمراء وحمراوان

وبعد ما كان مذكورًا يكون منعتدًا لموافق حالها صفة حالها اداة
الاستثناء اذ لابد لها في الاستثناء من مستثنى منه منعتد فلا تقول
في الصفة جاءني رجل الا زيد والمنعتد اعم من ان يكون جمعا لفظا
كرجال او تقديرا كقوم ورهط ويكون مثنى فدخل فيه نحو ما جاءني
الا امرأتان او لا استغراق فيحمل التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقديرين
يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا ينعتد الاستثناء المتصل او علم المراد منهم
التناول قطعا على تقديران يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا
ينعتد المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق
نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي
عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان غير محصور لانه ان كان
محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا ينعتد
الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يصار
عند وجود الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند
وجوبها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في عدد هذا الكلام
ان الا

ان الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر
الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيدا فلا يتعذر
في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا والا اجمالا
ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصالبه في بيان هذا
الفاعلة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض الهة جمع اله
ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي قبل اني لم اوجه او لم تخرج مع العلم الا الوجود هندي
خرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لا لها تابعة لجمع منكور غير
محصور في الهة وينعتد الاستثناء وفي الآية لعدم دخول الله
في الهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع
آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه جعل عليه اصار المعنى
لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل
الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى الله عنها وبهذا لا يثبت
وحدانية الله تعالى بجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنها
الله بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس
فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا ينعقد

الهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الاعلى غيره في

غيره اى في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ح ومذهب

سيبويه جواز رفع الصفة مع صحة الاستثناء قال ويجوز

في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه

اكثر المتاخرين ممتثلا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك

الا الفرقدان فالا لفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا اجب

ان يقال الفرقدين بالنصب لانه في كلام موجب والمستثنى

فيه واجب النصب والمراد حمل ذلك على الشذوذ وقال في البيت

شذوذان آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور

وصف المضاف اليه اذ هو المقصود كل لافادة الشمول فقط وثانيهما

الفصل بالجزئين الصفة والموصوف وهو قليل والغالب سيوى و

سواء النصب على الظرف اى بناء على ظرفيتها لانك اذا قلت جاء

القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب

الاصح وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازم الظرفية وعند

الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية فيهما رفعا ونصبا

اجزا

اجزا اكثر متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم

كما دانوا اوزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ابقوه نصبا

استنكارا لرفعه فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل

هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية نحو قوله تعالى

لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وسنعرفها في قسم الفعل

انشاء الله نعم هو المسند بعد دخولها اى دخول كان او احدى

اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى

اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولاشك ان ذلك

انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر والاسناد الواقع بين اجزاء

الخبر المتقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا

ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد

ابوه قايم بان يقال يصدق على يضرب وقايم في هذين المثالين

المسند بعد دخولها

المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا

النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه

كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قايما

وامره اى امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتداء فى احكامه

وشرائطه على ما سبق فى بحث المبتداء والخبر ولكنه يتقدم على اسمها

حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المختصة لاختلاف اسمها

وخبرها فى الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب

فيهما او فى احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا وكان هذا زيدا بخلاف

المبتداء والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه

بل لابد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب فى اسم

كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى

هذا وقد يحذف عامله اى عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان و

اخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا

الحذف لكثرة استعمالها فى مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير

وان شرا فشر ويجوز مثلها اى مثل هذه القضية وهى ان يجئ

بعد ان اسمها ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع

الثانى وهو افواها اى ان كان عمله خيرا فجزائه خير ونصبهما نحو

ان خيرا فخير اى ان كان عمله خيرا فجزائه خير ورفعهما نحو ان خير

والحاصل ان نصب الاول ورفع الثانى اولى لقلة الحذف وبيانه انه فى نصب الاول يكون المحذوف كان مع الاسم وفى رفعه يكون المحذوف كان مع الجار والمجرور وفى رفع الثانى يكون المحذوف المبتدأ فقط وفى نصبه كان مع اسمه واذا ثبت ذلك ثبت ان الوجه الاول اقوى وان الوجه الثانى اضعف لكونه مخالفا للاول فى جزئه والاخيران المتوسطان لمخالفتهما الاول فى احد جزئيه فقط متوسطان متوسطان

اى ان كان فى عمله خيرا فجزائه خيرا وفق هذا الوجوه وضعفها

يجب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اى حذف عامله يعنى

كان فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا انطلقت

انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذف اللام فياسا ثم حذفت

كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت

لفظة ما بعد ان فى موضع كان عوضا منها وادغمت النون فى

الميم وابقى الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا

على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا

انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا

لام فيه واقتصر المصاف على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها

وستعرفها فى قسم الحرف انشاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها

اى دخول ان واحدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من

معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف

بهذا ايضا مثل ليت فى ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلاء التى

لنفي الجنس اى لنفي الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كلها

ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة

ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب

بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كلها من

المنصوبات لكن اكثرها منها فاعطى الاكثر حكم الكل فعد الكل منها نحوا

ولا يبعد ان يقال لأجل المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه

او محلا كما هو مبني منه على الفتح وانما ما هو مرفوع فليس اسما لعدم

عليها لفظا ولا محلا

عليه هو المسند اليه بعد دخولها خرج مثل ابن في لا غلام رجل ابن

فاهم كما عرفت وهذا القيد كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد

حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اى يلي المسند اليه لفظا لا

اى يقع بعدها بلا فاصل نكرة مضافا او مشبها به اى بالمضاف في

لفظ لا هو من تمام معناه هل احوال مترادفة من ضمير المجرور

في اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير

المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا فقوله

بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق

وقوله ليترتب عليه اى على ما ينصب به المفرد

قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر

في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح

ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا

مسلمين ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضاف

له فيدخل فيه المثنى والمجموع فانما يبنى لتضمنه معنى من اذ معنى

لا رجل في الدار ولا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من

رجل في الدار حقيقة او تقديرا بالحذف من تخفيفا وانما يبنى على

ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في

الياء المكسور ما قبلها او المفتوح

ولا رجل في الدار

في الاصل قبل البناء وانما بين المضاف والمضاف اليه لان الاضافة

توجب جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل

فصل

قوله وان كان معرفة اي ان كان الاسم الذي يدخل عليه حرف النفي للجنس معرفة وجب الرفع والتكرير يقول لا زيد في الدار ولا عمرو اما الرفع فلان لا لا يعمل الا في المعرفة لان وضعها للنفي والنكرات ولا تعمل الا فيها واما التكرير فلانه مبني لانه جواب سؤال السائل سئل فقال أزيد في الدار ام عمرو وجب التكرير لانه جواب سؤالين فصاعدا ولا بد في سائر صور الخلاف بلو

الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل

ولا امراة ولا في الدار غلام رجل ولا امراة ولا في الدار زيد

ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور

الرفع على الابتداء واما في المعرفة فلامتناع ازالا الثانية

للجنس فيها واما في المفعول فلضعف لا عن الثانية مع الفصل والتكرير

اي وجب تكرير اسمه لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة ليكون

كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الاحاد في النكرة ليكون

مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل هل في الدار رجل ام امرأة

وهذا التعليل جائز في المعرفة ايضا ويجوز فيه حينئذ

لها اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان

كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة

لان تا احسن كنية على علي ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب

غير مكرر فاجاب بانه متاول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا

مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام كالا يتعرف الا

بالاضافة الى المعرفة او بتاويل بفصيل بين الحق والباطل لانتهائه

بهذه الصفة فكانه قيل لا يفصل لها ويقوى هذا التاويل ايا ما ذكر

حين يحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا

حول ولا قوة الا بالله اي فيما كوّنت فيه لا سبيل العطف

وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فاصل فلا يجوز خبية او وجب

فصل

اللفظ لا يجب التوجيه فانما يجب التوجيه تزيد عليها الاول

فتحها اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما

لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد

وخبرها محذوف اي لا حول ولا موجود الا بالله او عطف

جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف

خبر الجملة الأولى استغناءً عنه بخبر جملة الثانية والثاني فتح
الاول ونصب الثاني اى لاحولَ ولاقوةَ الا بالله امّا فتح
الاول فلانّ لا الأولى لنفي الجنس وامّا نصب الثاني فلانّ الثانية
فيها تأكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا
حملًا على لفظه لمشابهة حركة الاعراب ويجوز ان يقدّر لها
خبر واحدٌ وان يقدّر لكلٍ منهما خبرٌ على حدةٍ والثالث فتح الاول
ورفع الثاني نحو لاحولَ ولاقوةٌ الا بالله امّا فتح الاول فلانّ
لا الأولى لنفي الجنس وامّا رفع الثاني فلانّ لا الثانية زائدةٌ والثاني
معطوفٌ على محلّ الاول لانه مرفوعٌ بالابتداء عطف مفردٍ
على مفردٍ بان يقدّر لها خبرٌ واحدٌ او عطف جملةٍ على جملة بان
يقدّر لكلٍ منهما خبرٌ والرابع رفعهما بالابتداء لاحول ولا
قوة الا بالله لانه جوابٌ فوهم الغير الله حول وقوة فجاء
بالرفع فيهما مطابقةً للسؤال ويجوز الامر فيهما ايضا والخاص
رفع الاول على انّ لا بمعنى ليس على ضعفٍ فانّ عمل لا بمعنى
ليس قليل ورفع الثاني نحو لاحول ولاقوةَ الا بالله على ان يكون

لا النفي

لا النفي الجنس ضعيفٌ رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لانّ
عمل لا بالتكرير لانكونها بمعنى ليس لانّ شرط صحة الغائها التكرير
فقط فقد حصل هنا ولا دخل فيها التوافق الاسمين بعدها
في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعيّن لعطف جملة على
جملة اى لاحول الا بالله ولاقوةَ الا بالله والا يلزم ان يكون
قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل
ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على
جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس
لم يتغيّر العمل اى عمل لا اى تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء
لانّ العامل لا يتغيّر عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها
اى معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس امّا الاستفهام
حقيقةً فتقول ألا رجلَ في الدار مستفهمًا واما العرض الا
تنزل عندي ولم يذكر سيبويه انّ حالَ الاتي العرض كحالها
قبل الهمزة بل ذكره الفراء وتبعه الخبزلي والمصنف وردّ
ذلك الاستفهام وقال هذه امثلة اخطأ لانها اذا كانت عرضا كانت

لا المبنى ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جاز

ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم

المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذا المعطوف على المنفي يزاد

فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن في قول

الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا

وتأزرا وساير التوابع لا نضق عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون

حكمها حكم التوابع المنادى كما ذكره الاندلسي ومثل لا اب له

ولا غلامي له اي كل تركيب يكون بعد اسم لا التي لنفي الجنس

لزم الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة من

اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جاز جر

يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له و

لا غلامين له فيكون اسم لا بنيا مبنيا على ما ينتصب به والجار

مع مجروره خبرها وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامي

له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين

كما في حال الاضافة لشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين

وانما قال انه اصل معناه لان المضاف فيه امران احدهما مابه الاتفاق وهو نسبة الغلام الى زيد والثاني المعنى المتزايد بخصوصية واشتراكهما انما هو في الامر الاول وسماه اصلا لان الثاني باعتبار انه زائد يحتاج الى مزيد عليه والمحتاج اليه اصل كما مر مكتبة كاملة

مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه بانيا

الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو

لشاركته اي مشاركة اسم لا الاحين يضاف باظهار اللام

بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف في اصل معناه

اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو

الاختصاص او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جاز

تشبيهما له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه في البعد

بالمضاف اي تركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي مشاركة

هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه

اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الآتي بين

الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب

الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثم اي للاجل ان جواز

مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف

في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا اب فيها اي في الدار لعدم

الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب

الى شيء انما هو بالنسبة له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب

بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه

تركيب لا اب لها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لشاركه

في اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة

لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير اضافة وهو نفي ثبوت

جنس الاب او الغلامين لرجع الضمير المجرور بالاستقلال من

غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة

احد امرين وجهين اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة

لا اب ولا غلامين وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود

ولا غلامين موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس

الاب او الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلامين

المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة واما خص

سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم اولان المقصود

بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل و

جمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة بالجواز

المعنى

المعنى والتزام اللام بين المضاف والمضاف اليه تأكيد للام

المقدر وحكم المضاف بفساده لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا

كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك ولا يحذف الا مع وجود

الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما

جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اي لا مثله موجود

وجاز ان يكون خبرا اي لا احد كزيد وان جعلنا حرفا فالاسم

محذوف اي لا احد كزيد في ما ولاء المشبهتين في النفي

والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولها

اي دخول ما ولا وهي اي خبرية خبر ما ولا لها وكذا اسمية

اسمهما لها لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالها

وجعل اسمهما وخبرها اسما وخبرها انما يظهر باعتبار

الخبر فجعل الخبر خبرا لها انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم

فحيث لا يذهبون الى اعمالها ولا يجعلون الخبر خبرا لهما

ولا الاسم اسما لها بل هما مبتدأ وخبر على ما كان عليه

قبل دخولها عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها بقيل واحد وهو الاسم نحو ما

مبحث ما ولا

قوله واذا زيدت اى ما اشارة الى الاشياء يبطل عملها ولا احدهما اى اذا زيدت بعد ما فانه يبطل عملها لضعف عملها بالفصل بينها وبين
معمولها نحو ما ان زيد قائم وقول الشاعر وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا واشار المصنف اليه بقوله فاذا زيدت ان بعدها
وثانيها انه اذا انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم وانما يبطل عملها لان انما انما نعمل بسبب المشابهة فليس لاجل النفي وقد بطلت حين ضبطل
عملها واشار اليه بقوله او انتقض النفي بالا وثالثها انه اذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها نحو ما قائم زيد لضعفها بانه العمل فلم يقو
بانه التصرف سوط صوط سوط

التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا

زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما حفت ما بالذكر
لان ما يجاء
لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية
مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم
او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى ما اذا
جواب اذا اى اذا زيدت ان تعني بطل عمل ما
كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان
الرابط
ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلما فصل بينها وبين معمولها
صفة عامل
لم يعمل واما اذا انتقض النفي فلان عملها بمعنى النفي بطل المعنى
قوله والاعطف اى اذا عطفت على خبر ما ولا
بجر عطف موجب وهو بل ولكن بطل
واما اذا تقدم الخبر فلتبدل الترتيب مع ضعفها في العمل واذا
عملها البطلان ما يوجب سبب عملها وهو النفي
فالرفع جار على محل خبرها لانه من حيث هو
خبر المبتدا في الاصل نحو ما زيد قائما
بل قاعد ولكن قاعد سوط صوط سوط

مبحث المجرورات

عطف الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل ساقيا
وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اى فحكم المعطوف الرفع
لاغير لكونها بمنزلة الا التي لا تنقض النفي المجرورات
هو ما اشتمل اى اسم اشتمل بخج الحذف الاواخر التي هي
محل الاعراب فانه لا يطلق عليها المخفوضات والمنصوبات

والمجرورات

جاءني زيد وكذا البواقي

والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اى

علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه بعني الجر سواء كان
علامة للواقع فلا يتوهم الدور
بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف
كسرة ياء المذكر السالم
اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل بحيثية كونه مضافا
عبارة عن الجر
اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفته به لكن المشتمل على علامته
حال لازمة من مفعول قلنا لمتعدد
اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل يحسك ويكرم
فاعل حسب غير داخل في تعريف المضاف اليه المذكور
الدال على جواز تحقق علامة الشيء بدون ذلك الشيء
وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في
الزيد المضاف اليه من حيث اللفظ
تعريفه والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم
الرضي النحاة والمعروف المشهور
وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه
المصدر
على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما يشتمل
دليل على ان المضاف اليه حكمي كالنفع
الجمل التي يضاف اليها يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في
المستفاد من تنفيذ المثال
القرآن
حكم المصدر رتب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت
بيان لتعميم الشيء الى
بزيد بواسطة الجر لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما
حال من حرف الجر لانه
في مثل مررت بزيد او مقدرا كما في مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم
العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم

بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر

وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لا نجر فالتقدير اي تقدير حرف الجر

شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان تتلفظ

بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي مسلما عنه تنوينه او قام مقامه

من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين او

النون دليل تمام ما هي فيه فلما اريد ان يخرجوا كلمتين من جا يكتب

به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من

الاولى علامة تمام الكلمة وضموها بالثانية فهم المتبادر من هذا

التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في

الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن

الظ من كلام المصنف المتن والشرح في شرحه ان التقسيم الى الاضافة

المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكن لم يبين

تقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شئ فيه

من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها

مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اي ضارب لزيد في

اضافتها الى فاعلها مثل حسن الوجه بتقدير من البيانية فان

ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز

فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي

شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان

قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا

تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلت كان هذا التخصيص فلا يصح

واقعا قبل الاضافة فلا يكون بما يفيده الاضافة الا التخفيف في

اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير الحرف معنوية اي منسوبة

الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية

اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه

فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها اي فاعلها

ومفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت

صفة لكن غير اضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم

البلد او اضيف اليه على تشبيه به كما في ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي

الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اذا في المضاف
اليه عدا جنس المضاف وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف و
غيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا
عليه ولا ظرفا له فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد
واما بمعنى من البيانية فى جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره
بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون
بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى فى فى ظرفه اى ظرف
المضاف والمضاف اليه
المضاف فالحاصل ان المضاف اليه اما صالح للمضاف وحده او كلاهما
ظرفا له فالاضافة بمعنى فى والا فهى بمعنى اللام والخاص او عام
واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين
ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
فالاضافة ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف
اليه اصلا للمضاف فى الاضافة بمعنى من والا فهى ايضا بمعنى اللام
فاضافة الخاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى
اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمى واعلم انه لا يلزم

فيما هو

اجتمعا كما فى خاتم فضة
وافترقا كما فى الخاتم بدون الفضة
والعكس

بينما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص
الذى هو مدلول اللام فعندك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر
الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه ولهذا لا يرتفع
الاشكال عن كثير من موادّ الاضافة اللامية ويحتاج الى التكلفات
البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اى كون الاضافة بمعنى
فى قليل فى استعمالاتهم وردّها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى
اللام فان معنى ضرب اليوم ضربٌ له اختصاص باليوم بملابسة
الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن ردّ الاضافة بمعنى
من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام الاختصاص الواقع بين
المبيّن والمبيّن قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى
فى قليل ردّوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام
واما الاضافة بمعنى من فهى كثيرة فى كلامهم فالاولى بها
ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى
اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من
اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى فى

ضرب واقع في اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا

اى تعريف المضاف مع مضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية

في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف

لا ان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعرفته

فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام

زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب

الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كان المعرف

باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة

الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك

على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فانا

اضافتهما لا يفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه معرفة

كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان المضاف

اليه مثل اشتهر بمماثلة في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة

فقيل له جاءني مثلك كان معرفة المقصد الذي مماثله في

الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اى تخصيص

المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص يقلل

الشركاء ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين

غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام

امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية

تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان باللام حذف

لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك

الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن

او المراد بالتجريد تجرده مخلوقا من التعريف عند الاضافة سواء

كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن

التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة

لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف

ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيضع الاضافة

حيث لم يفد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة

المعرفة فبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن

وابن عباس فی لزوم تعریف المعرفة فما بالهم جوّزوا هٰهنا دون

ذٰلک قیل لانّ الامثلة تعریف المعرّف بل فیها ذوال تعریف

ونحو التعریف الحاصل باللام والاضافة وحصول تعریف آخر

هو التعریف الحاصل بالعلمیة فانّها حین صارت اعلاما لم یبق

فیها الاشارة الی معلومیتها باللام او الاضافة فلا یلزم فیها

تعریف المعرف بل بتبدیل تعریف بتعریف آخر وما اجاز الکوفیون

من ترکیب الثلثة الاثواب وبیتهه من العدد والمعرف باللام

المضاف الی محدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدینار

ضعیف قیاسا واستعمالا امّا قیاسا فلما ذکر من لزوم تحصیل

الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء ترک اللام کما قال

ذو الرمة ثلث الاثافی والدیار البلاقع واما ما جاء فی

الحدیث من قوله بالالف الدینار فعلی البدل دون

الاضافة والاضافة اللفظیة علامتها ان یکون

المضاف صفة احترازا عما اذا لم یکن صفة نحو غلام زید

بمضافة الی معمولها احترازا عما اذا کان مضافة الی غیر

معمولها نحو مصارع البلد وکریم العصر مثل ضارب زید من

قبیل اضافة اسم الفاعل الی مفعوله وحسن الوجه من قبیل اضافة

الصفة المشبهة الی فاعلها ولا تفید الاضافة اللفظیة فایدة

الا تخفیفا لا تعریفا ولا تخصیصا لکونها فی تقدیر الانفصال

فی اللفظ لا فی المعنی بان یسقط بعض المعانی عن ملاحظة العقل

واراده مجرور فی اللفظ مرفوع فی المعنی او منصوب نحو ضارب بنو زید الامس

باداء ما یسقط من اللفظ بل المعنی علی ما کان علیه قبل الاضافة

تنوین ونون در لفظ صحیح میشد

والتخفیف اللفظی امّا فی لفظ المضاف فقط بحذف التنوین حقیقة

مثل ضارب زید او حکما مثل حواج بیت الله او بحذف نون التثنیة

والجمع مثل ضاربا زید وضاربو زید واما فی لفظ المضاف الیه

فقط بحذف الضمیر واستتاره فی الصفة کقایم الغلام کان اصله

القایم غلامه حذف الضمیر من غلامه واستتر فی القایم واضیف

القایم الیه للتخفیف فی المضاف الیه فقط واما فی المضاف والمضاف

الیه معا نحو زید قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفیف

فی المضاف بحذف التنوین وفی المضاف الیه بحذف الضمیر واستتار

فی الصفة ومن ثمة ای من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظیة

التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب

مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة المشبهة الى معمولها

وجعلها صفة للنكرة من جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب

وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادة تعريفا لم يجز

الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة وجاز الثاني لكون

المعرفة اذا صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه ثم وهو

مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف

وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول

وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الوجه

الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها

فلا يرد انه لا دخل في ذلك لانتفاء التخصيص ومن جهة انها

تفيد تخفيفا جاز تركيب الضارب بالباء بزيد والضارب بلا زيد لحصول

التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف

لان تنوين الضارب زيد انما يسقط للاضافة والكلام لا اضافة

ولا شك انه لو دخل في هذا التركيب لاسقط

التخصيص بل يكفي فيه وجود التخفيف فقط وعلى هذا كان

الاولى تقديم هذا الفرع لكنه اخر لكثرة لواحقه خلافا

للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد امّا لانه توهم ان دخول

لام التعريف انما هو بعد الاضافة لحصل التخفيف بحذف التنوين

بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه في شرحه بانه

غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدمة حتما على الاضافة

مجرد ادعاء مخالف للظاهر وامّا ما وقع في شعر الاعشى من

قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله عبدها فهو

فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى

باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب

زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا

فاجاب المصنف عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها

يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل

به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في

الاضافة ولا يخفى ان هذا يشوب مصادرة على المطلوب

فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا

وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعول لانها

وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى التخفيف

تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس

اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بلغ

حلوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما

فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة

ولم يجلوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على

ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت

للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير

منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال له ضاربك كما يتصور ضارب

زيد ثم يضاف ويقال ضارب زيد وان يتصور ضاربك فعلم

انها اسقطت لاتصال الكاف لا للاضافة وقائل ان يقول لم لا يجوز

ان يكون اصل ضاربك ضاربٌ اياك للفصل بالتنوين ثم اضيف

حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك

التخفيف

التخفيف جدا ثم جعل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث

كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى ضمير متصل من غير اعتبار

حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يجلوا الضارب زيد

عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف

الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله والضارب الرجل

والضاربك حملا على نظيرهما على الاجوبة عن اسئلة الآت

الفراء على جواز الضارب زيد عن جذب المصر على موافقة

بعض النحاة حيث قال ان يجعل كل واحد منهما اشارة الى

مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى

قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعيف عطف

المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه

بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كلوقت وانما لم يحكم

عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل

في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم الثانية المصادرة

على المطلوب بتضمين الاول ارجاع كل من الضمنين الاخيرين

واجراء الدليل ان كل من قال بعدم تجريد المضاف عن الاضافة المعنوية قال ههنا ايضا فتختلف الحكم فان الضارب زيد

الى مسئلة خاصة ويتضمن الرد على الفراء في اسند لا لبيانها والاضافة

موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله

لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما

مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال

لان المعنى الاول هو هو وهو الثاني بعينه او منه

مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجود فطيفة بمعنى فطيفة

جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد

الجامع وجود فطيفة بمعنى فطيفة جرد من غير فرق ويرد على

القاعدة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذا التركيب

اضيف موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة

الجانب والاولى صفة القلة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف

اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذا التركيب مناقل فمسجد

الجامع مناقل بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين

احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون

المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد

بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف

ان يكون

الى صفة مثل مسجد الجامع وجود

وهو قوله ولا يضاف موصوف

الغربي وصلاة الاولى

ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه

فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع

الصفات الغالبة هي ان يحذف الموصوف وتقيم الصفة مقامه بحيث متى اطلقت يراد بها الموصوف

الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف على

هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء مناقل بصلوة

الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين

اي اول ساعة بعد زوال الشمس لانها بنت في مجاري البول ومواطن الاقدام فيلتهما النزوال

لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك

يعني تاويل اجمال المصرح بالتفصيل الظاهر

ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان

هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل

الضمير راجع الى الجانب الذي هو جزء من المكان المقدر وهو نفس الجانب

فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية

فيها شيء واحد جنسه الغربي

والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم

المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى

موصوفها مثل جرد فطيفة واخلاق ثياب فان اصلها فطيفة

جرد وثياب اخلاق فقدمت الصفة على الموصوف واضيفا اليه

واجيب عنه بانه مناقل بانهم حذفوا فطيفة من قولهم

فطيفة جرد حق صار كلمة اسم غير صفة فلما قصد تحقيره

ان تستعمل بدون الموصوف

او مقدر وهو صحيح يدرسه اسماء الله تعالى

موصوفها محذوف

لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم فى كونه صالحا
لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذى يختص به
كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة
لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها للتخصيص وعلى
هذا القياس اخلاق ثياب وكإضافة اسم مماثل اى مشابه
للمضاف اليه فى العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء
كانا مترادفين كليث واسد فى الاعيان والحديث وجلس
ومنع فى المعانى والاحداث او غير مترادفين بل معنا وبين
فى الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة فى ذكر المضاف
اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت
ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد
واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى
الخاص فى مثل كل الدراهم وعين الشئ فانه اى المضاف فيهما
يختص اى يصير خاصا بسبب اضافة الى المضاف اليه ولا يبقى
على عمومه سواء افادة الاضافة التعريف او التخصيص واعمية

العين

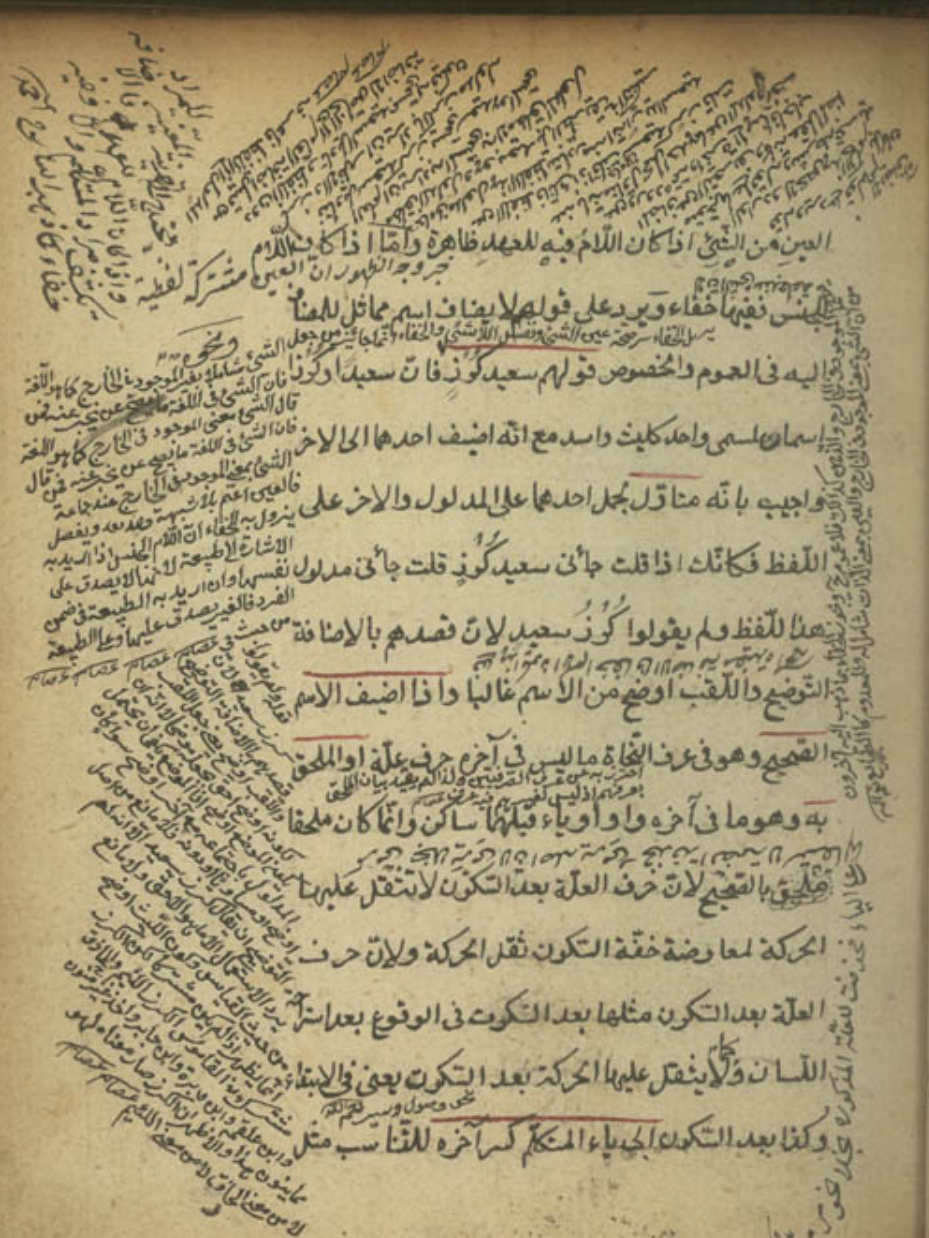

نوبى و دارى فى الصحيح وظبى و دلوى فى الملحق به والياء مفتوحة

او ساكنة وقد اختلف فى ان ايتهما الاصل والصحيح انه الفتح

بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والتكون

انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اى آخر الاسم المضاف

الى ياء المتكلم الفا انقلبت اى الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب

الانقلاب نحو عصاى و رحاى و هذيل وهو قبيلة من العرب

تقلبها اى الالف حالكونها لغير التثنية ياء لمناكلة ياء المتكلم ونغم

فى الياء مثل عصى و رحى ولانقلاب الف التثنية كغلامای لانتباس

المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم

ياء ادغمت فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة

مثل مسلمِيَ اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة

وادغمت الياء فى الياء فصار مسلمِيَّ وان كان آخره واو اقلبت

الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمُونَ

اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء فى الياء

وكسر

وكسر ما قبلها لانها انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة

قبلها بغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمِيَّ وان الضمة

كان قبل الياء والواو فتحة بقى مفتوحا كقولك فى مسلمين

مسلمِيَّ وفى مصطفون مصطفَيَّ لخفة الفتحة وفتحت الياء

اى ياء المتكلم فى الصور الثلث للساكنين اى للزوم التقاء

الساكنين ان لم يحرك واختير الفتح لخفتها واما الاسماء الستة

التى مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخى وابى اى فالحال

فى اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخى وابى

مثل يدى ودمى بلا تاء المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز

المبرد فيهما اخَيَّ وابَيَّ بورد المحذوف فيهما وهى الواو وجعلها باء

وادغام الياء فى الياء وتمثل فى ذلك بقول الشاعر فابى مالك

والمجاز بداد وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى اجاب

عنه المصنف فى شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء

مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اى الجمع اب فاصله ابين

سقطت النون فى الاضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى فى

في الثاني فصار ابيّ وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر والثالثة

اصوانا بكين وفدينا بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين

وقلن لنا اباءنا فداءكم وتقول اي امراة قائلة لامتناع اضافة

الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء

المتكلم وانما فصلهما عن اخي واب لانه ينقل عن المبرد فيهما

في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم

ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافته

الى ياء المتكلم في بالهاء الشد والقلب والادغام في الاكثر اي في

اكثر موارد استعماله وفي في بعضها ابقاء للميم المعوض

عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء

المحذوفة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات

الثلاث ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر

وجاء حم كمثل يد فيقال هذا حم اوحك ورايت حما اوحكِ

ومررت بحم اوحكِ ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمءٌ

ورايت حماء وحماءكِ ومررت بحمء وحماءكِ ومثل دلو

بالواو

خبء

يخرج الخبء

يرون من آورد نهانرا قال في سورة النمل

بالواو وفيقال هذا حموٌ وحموكِ ورايت حموًا وحموكِ ومررت

بحمٍو وحموكِ ومثل عصا بالالف ويقال هذا حماه وحماتِ ورايت

حماه وحماتِ ومررت بحماه وحماتِ مطلقا اي جوانحم مثل هذه

الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة

بل يجيء هذا الوجه فيه في كل من حالتي الافراد وجاء هن مثل

يد مطلقا اي في الافراد والاضافة يقال هذا هن ورايت هنا

ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذولا بالياء

الى المضمر لانه وضع وصلة الى الوصف بالاسماء الاجناس والضمير

ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر

انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم

الجنس لكان اسهل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك

الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر

مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته اليه ولا اضافة تلك الاسماء

يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الوصف الى اسماء الاجناس

ليس الا بالاضافة ايها التوابع وهو جمع تابع منقول من الوصفية

التوابع

فان قلت هذا الحد منقوض بالنعت الواقع بعد الا للصفة كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان الله نعت للآلهة

مع انه لا يدل على معنى في متبوعه قلت ان المراد بالنعت ههنا النعت حقيقة وليس الاسم الواقع بعد الا للصفة

نعتا حقيقة لانه مضاف اليه للنعت من حيث المعنى تقديره لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا لكن لما لم يمكن اعراب

الاسم المضاف اليه اعرب ما بعده اعراب المنعوت ضرورة اصطلاحا للفظ واطلق عليه اسم النعت

الى الاسمية والفاعل الاسمى يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل

والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التى هى من

اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج ان وان وضرب ضرب لعدم

كونها من افراد المحدود وكل ثان اى متاخر متى لوحظ مع سابقه

فصاعدا متلبس باعراب سابقة اى بجنس اعراب سابقه بحيث

يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئ كلاهما من جهة واحدة

شخصية مثل جاءنى زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد فى المرتبة

الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع فى كل

منهما ناش من جهة واحدة شخصية هى فاعلية زيد العالم لان

المجيء المنسوب الى زيد فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا

مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبرى كان

واخواتها وثانى مفعولى ظننت واعلمت واخواتهما وثانى مفعولى اعطيت وقوله باعراب

سابقه يخرج الكل الاخير المبتدا وثانى مفعولى ظننت واعطيت

وقوله من جهة واحدة يخرج بقية هذه الاشياء لان العامل فى

يخرج ٢

المبتدا

فرعا عن غيره والخبر الثانى ليس كذلك وحكم المبتدا الثانى حكم

المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اعنى التجريد عن العوامل اللفظية

للاسناد ولكن هذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار

عاملا فى المبتدا ومن حيث انه يقتضى مظروفا به ومظنونا عمل فى

مفعولية فلبس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث

انه يقتضى اخذا وماخوذا عمل فى مفعولية فلبس انتصابهما من جهة

واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق فى

الاحوال التعريف هنا للتابع فى الاعراب وان لم يكن شاملا التابع حركة البناء

والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او

حكما فلا يرد نحو جاءنى هؤلاء الرجال وياأيها الرجل ولا رجل ظريفا

ثم اعلم ان لفظة كل هنا ليست فى موقعها لان التعريف انما يكون

للجنس وبالجنس للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع و

الحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقة من جهة واحدة

لكنه لما ادخل عليه كل افاد صدق المحدود على كل افراد الحد

فيكون مانعا والفظ الخصا والمحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون

جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص

عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى

النعت

قوله مطلقا قال المصنف انه يدفع وهم المتوهم مثل
ضربت زيدا قائما انه داخل فى ذاك فانه
و ان لم يدل انه تابع يدل على معنى فى متبوعه
فليست دلالته على ذلك مطلقا و انما هو بتقييد
بحال الضرب قلت هذا الكلام بصريحه
يدل على ان قوله مطلقا ليس بقيد ضرورى
بل انما قال قيدا لدفع وهم المتوهم
و هو الصواب لان الحال ليست بداخلة
فى التوابع حتى يحتاج الى اخراجها
بقيد عجز و ان

التابع ... المتبوع ... وضعا ... لهذه الدلالة فى
فى متبوعه اى يدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى فى
يخرج نحو اعراء النعت كون سائر التوابع دالا على معنى فى نفسه كبير
متبوعه مطلقا اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من

المواد احتراز عن سائر التوابع و لا يرد عليه البدل فى مثل قولك
الرجل
اعجبنى زيد علمه او المعطوف فى مثل قولك اعجبنى زيد و علمه و لا التاكيد
فى مثل قولك جاءنى القوم كلهم لان الدلالة كلهم على معنى الشمول فى القوم
علة للنفى
فان دلالة التوابع فى هذه الامثلة على حصول معنى فى المتبوع انما
و نريد بهذه الاشلية ... عن جوهرة او حرف و نحوهما
هى لخصوص مواد بها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبنى زيد
بدل من زيد ... و هذا فاسد اذ ليس لغير العطف و التوابع مع متبوعاتها
غلامه او اعجبنى زيد و غلامه او جاءنى زيد نفسه لا نجد لها دلالة
بابدال الغلام مقام علم ... التاكيد جواب لو ... فاعل لا نجد
على معنى فى متبوعها بخلاف الصفة فان هيئة التركيبية بين

الصفة و الموصوف تدل على حصول معنا فى متبوعها فى اى مادة
كانت و فائدته اى فائدة النعت غالبا تخصيص فى النكرة كرجل عالم
الاشارة الى قسم النعت المتقدم
او توضيح فى المعرفة كزيد الظريف و قد يكون لمجرد الثناء من غير
قصد تخصيص او توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد المدح نحو اعوذ
بالله او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة يفهم من التاء
عن الشيطان الرجيم ... اذ النفخ فى الصور
فى نفخة فاكدت بالواحدة و لما كان غالب مواد الصفة المشتقات
خبر كان
الموصوف لمطابقتها فى التعريف
توقع

و القائلون بالاشتقاق يأولون هذه الالفاظ و يقولون تميمى مأول بمنسوب و ذو مال مأول بصاحب المال و اى
رجل مأول بكامل فى الرجولية و هذا الرجل مأول بهذا المعنى و زيد هذا مأول بزيد المشار اليه كما مر

توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط فى النعت حتى تأولوا غير
جواب لما
شرط الاشتقاق لذة النعت
المشتق الى المشتق و لم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله و لا فصل
جواب لم يكن
اى لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره فى صحة وقوعه نعتا
الزيد و النعت ... اصافة بيانية
اذا كان وضعه اى وضع غير المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة
الدلالة عطف تفسير ... لان الموصوف الصفة هو الدلالة
على المعنى الواقع فى المتبوع عموما اى فى جميع الاستعمالات مثل تميمى
و ان لم يكن المتبوع مذكورا
و ذى مال فان التميمى يدل دايما على ان الذات مأولة الى قبيلة
فان المنسوب لا يكون الا منها
تميم و ذى مال يدل على ان ذات ما صاحب مال او خصوصا فى
بعض الاستعمالات بان يدل فى بعض المواضع على حصول معنى للذات
اى غير المشتق
ما و ح يجوز ان يقع نعتا و فى بعضها لا يدل على ذلك و ح لا يصح
حين حصول ... غير المشتق
جعله نعتا مثل مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية فاى رجل
اى غير المشتق ... مثلا
باعتبار دلالته فى هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا
و فى مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا

و مثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة و الرجل
على ذات معينة و خصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل فى الاشارة الى
الذات المبهمة فلهذا يصح ان يقع الرجل صفة لهذا و فى المواضع
هذا بمنزلة قولك الرجل الذى تعلم

فان قلت بهذا للاشارة و اللام للاشارة فكيف يستقيم الجمع بين الاشارتين قلت
ذى الرجل
فان قلت هذا للاشارة و اللام للاشارة
و هذا اشارة الى المقصور
و قولك الرجل بمنزلة الرجل خير من المرأة اقليه
الرجل الوصف بالمصدر سماعى
ان يكون لقياسى لكنه كثير شايع و الاغلب
وصوم و قد يكون بمعنى نحو رجل عدل
بمعنى المفعول
نحو ضيف للمضاف اى مرضى قال بعضهم
و ذو صوم و الاول ان يطلق
مبالغة اسم الحدث على الفاعل و المفعول
منه سمى ذا تهامة مرة بفنائه
حتى ترمى

باب وصف النكرة بالجملة

الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى
ان الرجل بدل عن الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت
بزيد هذا اى بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع تدل على معنى حاصل
في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا
المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي
في حكم النكرة لان الدال على معنى في في متبوعه كما توجد في المفرد
كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيدنا الجملة بالخبرية لان الجملة
الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه
اى مقول في حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم بها الضرب
الراجع الى تلك النكرة للربط فخرجت نحو جاءني رجل ابوه عالم واذا لم يكن فيها الضمير
الى رابط فتكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة
له منزجاني رجل نريد عالما وتوصف بحال الموصوف اى بحال قائمة به نحو مررت
برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقة اى متعلق الموصوف
يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن
غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتبارياً فالاول
لان حسن الغلام مستلزم معنى لحسن الرجل على سبيل الاعتبار

واذا قيل جاءني رجل حسن غلامه فحسن دال بالتضمن
على حسن موجود له غلامه وبالالتزام
على كون الرجل بحيث حسن غلامه

امتحان
فحسن وان كان صفة لرجل من
حيث اللفظ والمجاز فانه صفة لمتعلقه
وهو الغلام من حيث المعنى والحقيقة متوسط

الرجل

الرجل النعت

اي النعت الذي هو بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة
امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى
الفاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح
وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة جزئي على المذكر كعلامة والثاني
اي النعت الاول
اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي
الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب
اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني بنقل
الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل
اي النعت
وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما
يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا
غير حقيقي او حقيقيا مفصولا بغير الا يذكر ويؤنث جوازا لقول مررت
برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما
مثال كون الفاعل مفردا مع توافق الصفة

الرجل النعت بحال المتعلق

مثال كون الفاعل مثنى مع افراد الصفة

تقول كما ان الفعل فيه دلالة انما يكون كذلك اذا لم يكن
مضافا الى الفاعل واما اذا كان مضافا الى
الفاعل فانه يكون موافقا للموصوف
الفاعل الخ هي بحال الموصوف للاشتمال
كالصفة الخ وقول تقول بهذا كرجل الاب
على ضمير الموصوف حيث تقول بهذا المطول
ورجلان كريما الاب صرح به المطول
واقول يمكن ان يكون معنى قوله كما الفعل
وان كان مسندا الى الظاهر
يكون مفردا مذكرا
ان كان
مفردا
ومذكرا
ومؤنثا
ان كان
انظاهر
كما يوحد حال الموصوف
وليكن قوله ونعني الافراد
غير مستقيم

والمصدر لا ينثنى
لان الفعل كما يدل على المصدر

مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلامانهم ومررت بامرأة قائم ابوها
مثل يقوم ابوهما برجل قائم جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل
معور او معورة داره مثل يعور او تعور دار رجل اقائم او قائمة
في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت
اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف
ايضا في الحسنة البواقي بحكم الفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع
الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الفصل في التثنية والواو
في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث وبؤنث في الواحد المؤنث
ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال
ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات
كما تقول في الفعل يضرب يضربان يضربون وتضرب تضربان يضربن
فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام
بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان
الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرجه مناهيته
للفعل في الحسنة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه

مقول غير القول يخرج غلامه

بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف فانه لما حكم عليه بالتبعية
في الحسنة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه
غير مضبوط بل بين ضابطة عدم التبعية له بكونه كالفعل
بالنسبة الى ظاهر بعد تبين حاله عند عدم التبعية ومن
ثم اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الحسنة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلامانه كما حسن يقعد غلامانه وحسن
ايضا قاعد غلامانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن
تقعد غلامانه وضعف قام رجل قاعدون غلامانه لانه بمنزلة
يقعدون غلامانه والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل
المسند الى ظاهرهما ضعيف ويحمد من غير حسن ولا ضعف
قعود غلامانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك
اذا كسرت الاسم المشابهة للفعل خرج لفظا عن موازنته
الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلامانه
مثل يقعدون غلامانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر
الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر

واعلم ان الاسماء بالنسبة الى الوصف والوصف بها على اللثة اضرب اسم لا يوصف ولا يوصف به وهو
المضمر واسم يوصف ولا يوصف به كالعلم واسم يوصف ويوصف به وهي ثلثة اصناف ما فيه الالف واللام والمضاف
واسم الاشارة واما قسم الرابع وهو ان يوصف به ولا يوصف فلا يوصف جدرة الاسماء المفردة وانما ذلك
لانه الجملة فانها يوصف بها ولا توصف على حال على عباب عباب

لان الضمير ذات والذات لا يوصف ولا يوصف بها بد لا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتداء والمضمر لا
يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها
فلا حاجة لها الى التوضيح وحمل عليها ضمير الغائب وعلى الوصف
الموضح الايضاح واللام غير محاطر للباب ولا يوصف
بد لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام
معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكذا

واما لم يجز ان يكون النعت اخص من المنعوت
لان الحكمة تقتضي ان يبدء المتكلم بما هو اخص
فان الكفي به المخاطب فذاكر ولم يحتج الى نعت
والا زاد عليه في النعت ما يزداد به المخاطب
معرفة رضي رضي عباب

لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به وهذا اعتذار شارح
الرضي وقال لها بد ذكر المصنف انه لا يوصف به لانه يتبين ذلك
بقوله والموصوف اخص وما وقع اي الموصوف المعرفة
اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف
منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة
في التعريف او ما دانها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من
ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور علماء النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم
الموصول وعند ابن السراج الاعرف المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة ومن ثم اي ومن

اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله
اي ذي اللام الآخر والموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام
كما عرفت بينهما من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل
او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي
مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس
او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف
المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف
والواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف المضاف
فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو
محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم
وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل
مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي
اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع في
هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا
اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف

المكتب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المشتعر
والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه فى نفسه
وحل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت
بهذا الذى كرم اى الكريم ومن ثمة اى من اجل ان التزام
وصف هذا بذى اللام لرفع الابهام لبيان الجنس ضعف مرة
بهذا الابيض لانه لابتباين بجنس المبهم لان الابيض عام لايتحقق
بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به
ان المشار اليه انسان بل رجل العطف يعنى المعطوف بالحرف
تابع مقصود اى وقصد نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه
بالنسبة الواقعة فى الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد
المفهوم من المقصود مع متبوعه اى كما يكون هو مقصودا
بها مجاء زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على
زيد فقصد نسبة المجى اليه نسبة المجى الواقعة فى الكلام
وكما ان نسب المجى اليه مقصودة بالتبعية كذلك نسبته
الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود

باب العطف

بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا

بالنسبة

بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود
متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه مقصود دون
متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وأم
وإما وأو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع
لا كليهما واجيب بان المراد يكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر التو
طية ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالغرض
على المتبوع غير استقلال له به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه
مع تلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكر
جوابا ومنعا اشار فيه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين ذاك التابع
وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتى تفصيلها فى قسم الحروف ان شاء الله
مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة لان الحروف التى يتوسط بين الصفات مثل جاءنى زيد العالم والـ
والشاعر والكاتب فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والكاتب
لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابع لها بتبعية المعطوف عليه
واخريهما كونها معطوفا فالصفة المتقدمة تابعا لها ويصدق على هذا
الصفات من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين

نزيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان
يكون عطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل
هذه الصفة من جهتها الاولى تحت المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفا
فلم يبق ما نفاه وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة
لتاكيد اللصوق في مواضع معدودة من الكشاف وحكم المصنف شرح المفصل بما
حث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون بين قوله تعالى ما اهلكنا من قرية الا
ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل
هذه الصفة فنقل من المصنف انه قال في آمالي الكافية ان مثل جاءني زيد العالم والتاجر
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه اهل الاوصاف العشرة وليس بعطف على الحقيقة
وانما هو باق على ما كان عليه قبل الصفة وانما حسن دخول العاطف لنوع
من الشبه بالمعطوف فلما يتهما من التغاير فلو جيء بالعاطف كذلك دخل فيه
بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسط
بينها عاطفة لدلالتها فيها على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب ونحو ذلك
ففي جعلها غير عاطفة مع الصفات في غيرها اباء كاباء امر بعيد من
غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور
المتصل بارز كان او مستتر لا المنفصل اكد بمنفصل او لا فهم عن عليه

العاقل ص ٣

امالي الكافية الحوراني التي افاد بها المصنف على الكافية حين قراءة
بعض اياها وقد املاها نحو حضور سديد

عليها ٣

وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل
لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل فالفاعل كالجزء من الفعل
فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف بعض حروف الكلمة فلا
تاكيد بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء لكنه
منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به تاكيده فحصل له
نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا لان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فكان يلزم هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا
نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو
وضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل
ضربت كنا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه لكن يقع فصل بين الضمير المرفوع
المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلمة
لوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل واو
حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا او بعده كقولك تعالى اشركنا ولا
آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي
وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فلبكوا
فليكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا والعلم

التاكيد ٣

فاصلين كزيد ان يضرب

ان لم يكن لازالة شبهة ثبت نفي التاكيد وبقاؤه كذلك

فليكبوا فيها هم والغاوون

والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا

ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن قولنا يا رجل والحارث

فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي

تجرده عن اللام هو اجتماع اللامين مع حرف النداء وهو مفقود في المعطوف

واما رب شاة وسخلتها فبتقدير التكثير لقصد عدم التعيين اي رب شاة

وسخلة لها او محمول على تكرار الضمير كربه رجلا على الشذوذ واي رب شاة

وسخلة شاة وكل المعطوف في حكم المعطوف عليه بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلهذا

وجب بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمرو لانه في حكم زيد بالنظر الى حرف النداء

والى كونه مفردا معرفة في نفسه وامتنع بناؤه في مثل يا زيد وعبد الله لان

عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمة

اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما

ما زيد بقائم او قاعدا ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ النصب في خفضه لكان

معطوفا على قائم او قاعدا فيكون خبرا من زيد وهو ممتنع لان الواو من الضمير

الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما المشبهة بليس على ان يكون خبرا مقدما

لمبتداه هو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة وكلامنا منه ولما كان القائل ان

ان يقول هذه القاعدة منقوضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيدا الذباب

باب فان يطير فيه يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك

الضمير فاجاب منه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيدا الذباب الذباب

لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء يها نسبة لا السببية

بان يكون معناها السببية لان العطف فلا يرد نقضا عن تلك القاعدة او

يكون معناها السببية مع العطف لكنها بجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي

بالرابط في الاولى والمعنى الذي يطير فيغضب زيدا الذباب او يفهم منها

السببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيدا الذباب

اذا عطف اي اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان يعطف اسما

على محل ليهما بعاطف واحد وقال بعض الشارحين اللباب والاظهر عندي ان

العطف هيهنا محمول على معناه اللغوي اي اماله الاسمين نحو العاملين

باب بان يجعلا معمولين واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين

وانما قال على معمولي عاملين لان على معمول واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيدا

عمرا وعمرا خالدا والاكثر من الاثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفي

اي غير متحدين بان يكون الثاني غير الاولى وذلك لدفع وهم من يتوهم

ان مثل ضرب ضرب زيدا عمرا وبكرا خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه

ويمكن فيه ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيدا بطيرانه الذباب

الاظهر ما ذكره الاكثر وهو ان عبارة

المعنى فاما مقدار

بشرطهم

قوله او محمول اه حاصله ان الاضافة بجاليها

الآة الضمير راجع الى الشاة المذكورة بعينها اي

سخلة شاة لا سخلة هذه الشاة وانما كان هذا

شاذا لانه يجب ان يقصد بالضمير ما قصد بالاسم

السابق بعينه فجعله عبارة عن السابق

لا بعينه شاذ والحاصل ان هذا الشذوذ في حمل

الضمير على النكارة مع سبق المرجع وهو الشذوذ

الذي جعل جوابا ثانيا لما فهو شذوذ في عطف المضاف

الى الضمير على مثله مجرورا ربه وبهذا اندفع ما ذكره الفا

ضل الاريبي من انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا

والشذوذ وجوبا آخر لان ذلك الشذوذ الذي

جعل جوابا ثانيا غير هذا الشذوذ الذي ذكره

الشارح المحقق بالثاني واندفع ايضا ما قيل ان الضمير

يكون نكرة اذا لم يرجع ووجه اندفاعه ان

الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة

ولم يخ تظلوا بما ذكره نجم الائمة من ان

الضمائر الراجعة الى النكرات غير مخصوصة بنكرات

نعم كلهم

الرفع ٢٢

نعم كلهم

ان يقول

العطف كما وقع ص ٣٣٣

لعلم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك

في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرء

تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا الخ ص ٣٣٣ لكنه لم يجز عمل

الجهة بحسب الحقيقة لان الى في الواحد لم يقوما ان يقوم مقام عاملين

مختلفين خلافا للفراء فاندفع به هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاء بحسب

الصورة والا فالاول الامثلة الواردة عليها ظاهرة ولا يقتصر على صورة السماع

بل يعمها وغيرها وعلم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع

في الدار زيد والحجرة عمرو اي يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع

والمنصوب بحيبه في كلامهم واقتصر المجوز على صورة السماع لان ما

لف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا

العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة الغالبة بحالها على حذف المضاف ابقاء

المضاف اليه على اعرابه نحو يريد ون عرض الحيوة الدنيا والله يريد

الاخرة بجر الاخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض الاخرة التاكيل

تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله

له بحسب التاكيد ثابتا مقررا عنده في النسبة اي كونه منسوبا اليه

او منسوبا

فثبت

فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه

في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع الغفلة عن

السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ

نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد الدفع الظن السامع بحوز

اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد

بالقتل الثاني الضرب الشديد فيجب حينئذ تكرير اللفظ حتى لا يبقى الشك

في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى

الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع

غلامه فيجب حينئذ تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي

ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه

او عينه او شموله اي التاكيل ما يقرر امر المتبوع في النسبة لا

بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع

بحوز لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما

ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد بالنسبة الى بعضها

فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلاثتهم

واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيل واذا

عرفت هذا فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد

قوله الكل امرءا الخ فان قوله ونار عطف على امرء والعامل فيه والتقدير

امر والجور والعامل فيه والتقدير كل وقوله

نار عطف على امرء المنصوب والعامل فيه تحسبين

وجعل حاصل معناه ان الاستفهام للانكار والتقدير

اكل امرء الخ بيت تظنينه رجلا كاملا

ذا الرجولية وكل نار رأيتها تتوقد ليلا

تحسبينها نارا كالنيران المضرمة الليل

لطلب الضيف وارث والقتال او الطريق

على ما هو عادة العرب يقدم الكلام الخ

قوله

ثم الاشمة الآتية عند الجمهور اي

عمرو هو الحق عندي لورود والكلام الفصيح الخ

وهو مذهب الفارسي الخ

قوله يريدون بهم

الاية المشهورة بينهم

ان المضاف اذا حذف

يجر المضاف اليه كما في

واسئل القرية لانه مقام

مقامه فكانه المضاف ويجوز

على قلة ابقاء المضاف اليه على اعرابه

السابق ولما كانت الامثلة المتنازع

فيها مع هذا القبيل استشهد لها بالاية الكريمة

قوله

اعلم انه اذا

اريد تعيين العدد

باعتبار التعدد النسبة

يضاف العدد الى ضمير المتبوع

وذلك من الثلاثة وما فوقها

ولكن لا يؤكد الا بعد يعرف

المخاطب كمية العدد قبل ذكر

التاكيد حتى يكون تاكيدا لهم

التاكيد بقوله يقرّر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر
فرجحا به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها
وافادتها توضيح متبوعها عند في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف
البيان فهو التوضيح متبوعه فهو يقرّر امر متبوعه وتحققه لكن
لا بالنسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وهو اي التاكيد
لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي منسوب
الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول
اي مكرّر اللفظ الاول ومعاده حقيقة نحو جاء زيد زيد او حكما نحو
ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا
للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكرير متصلا ولا
ويجري اي التكرير مطلق الا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في
الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او
غير ذلك ولا يبعد ان جاء الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص
الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم علم اختصاصه بالالفاظ
محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي يختص بالفاظ محصورة هو
معدّدة وهي عينه ونفسه وكلاهما وكلّه واجمع واكتع وابتع وابصع
ومحدودة م

قوله اذ حكم تكرير اللفظ اه يقصد به الفرق بين ضربت انت اجمع واكتع باتى الاولية بخلاف اجمع التكرير والى الفقد للضرورة واخواته

اى ٤٣

بالضاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال
الافراد مثل حمق وبسق وقيل اكتع مشتق من حال كتع اى تام وابصع
بالمهملة من بصع الحرّ اى سال وبالمعجمة من بضع اى روى وابتع
من البتع وهو طول العنق مع شدة معترضة ويمكن استنباط مناسبات
خفيفة بين هذه المعاني ومعناه التاكيد بالتامل الصادق فلا وكان
اى النفس والعين يعمان اى يقعان على الواحد والمثنى والجمع والمذكر
والمؤنث باختلاف ضميرهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما
العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث
الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن
بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن
وجمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمّي النفس والعين
اولين تغليبا كالقمرين سمّي الثاني ثابتا للمثنى كلاهما للمذكر وه
وكلتاهما للمؤنث والبواقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان
او جمعا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب
كلّه وكلّها نحو قرأت الصحيفة كلّها وكلّهم نحو اشتريت العبيد كلّهم
وكلّهن نحو طلّقت النساء كلّهن وباختلاف الصيغ في كلمات

كما لم يذكر حس بسق وفائدة
مثل بسق مشتركين اللفظ ثم اكد

البواقي وهي اجمع واكتع وابصع بالجمة او الهملة تقول جمع في المذكر
الواحد وجمعاء للمؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة وجمعون
وجمع المذكر وجُمَع في جمع المؤنث وكذا اكتع وكُتَعاء اكتعون كُتَع و
وابتع بتعاء ابتعون بُتَع وابصع بصعاء ابصعون بُصَع ولا
يؤكد بكل وابصع الا ذو اجزاء مفرد كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع
لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الا ذكر الافراد لان الكلي مالم يلاحظ
افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون
تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد
ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت
العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول
بخلاف جاءني زيد كله بعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم
المجيء واذا اكد ضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين
اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين
مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء المستتر بعد تاكيده
بمنفصل هو انت اذ لولاه لذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع ما
تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن

في الكراسي

في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي
هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية
الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب
والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك
نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز التاكيد
المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك
نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد
المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون
لعدم الالتباس التاكيد بالفاعل لامتناع كلا واجمعين بليان العوامل
قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواه يعني
ابتع ابصع اتباعا بفتح على ما هو المشهور لاجمع يعني تستعمل هذه
الكلمات الثلث بتبعيتها لا بالاصالة لكونه اذل منها على المقصود هو
الحقيقة فلا يتقدم يعني اكتع واخواه عليه اي على الجمع لو
اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخويه دونه اي
دون ذكر اجمع ضعيف بدون الاصل البدل تابع مقصود
بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع
والمجرور متعلقا بالقصد المقدر الذي اصله اقصد نسبت على اليه بسبب الاضمار
البدل تابع مقصود اي قصد نسبة الحكم الى الاخوك بسبب انتسابه
للمتبوع آكده ووسيلة لاثبات للتابع

دونه اى دون المتبوع اى لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء
بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطية وتمهيدا للنسبة
اى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا اليه او غيره مثل جاءنى
زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما
نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست
مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز
عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع
ولا يصدق الحد على المعطوف بل لان متبوعه مقصودة ابتداء ولا
ثم بذاته فاعرض عنه فقصد المتبوع المعطوف فكلاهما مقصودان
بهذا المعنى فان قيل لم لا يتناول هذا الحد البدل الذى بعد الاستثناء
ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس لنسبة القيام
اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة
بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المبدل
ههنا هو القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى
التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود
نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة المأخوذة فى الحد

اعلم

اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفى ويمكن ان بنسبته يقصد
الى شئ نفيا ونسبته الى شئ آخر اثباتا ويكون الاول توطية للثانى
وهو اى البدل انواع اربعة بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه
وبدل البعض اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما بيانية
مثلها فى خاتم فضة وبدل الاشتمال اى بدل مسبب غالبا عن
اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال المبدل على المبدل منه
نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر
الحرام قتال فيه وبدل الغلط اى بدل مسبب من الغلط فالاضافة
فى الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول
فالاول اى بدل الكل من لفظ يدل على الاول يعنى متحدان ذاتا الآن
يتحدان مفهوما ليكونا مترادفين نحو جاءنى زيد اخوك فزيد واخوك
وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضى وانا الى
الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان
بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما
ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان
فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب

انا لانسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط وكذا في سائر الابدال الا
الغلط وقال بعض المحققين في جوابه انهم لم يريدوا انه ليس
مقصودا بالنسبة اصلا بل اريدوا انه ليس مقصودا اصليا
والحاصل ان مثل قولك جاء في اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد
الى الاخ اولا وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف البيان وان
قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطية له مبا
لغة في الاسناد فالثاني بدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به
مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطية
فالفرق ظني والثاني بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو
ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين
الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع
النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه
يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن تلك
لنسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب
زيد تو به بخلاف ضربت زيدا راسه وضربت زيدا غلامه
لان نسب الضرب الى زيد تام ولا يلزم في صحتها اعتبار

الاول ٢

قوله الاسناد الى الثاني يفهم من قولك اكرمت زيدا
اخاك كونه بدلا لانك قصدت بالاول المتبوع
على الخلاف وان ثبت انه الاكرام وقع عليه من
حيث انه اخوك فتدبر

غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرها اي يكون تلك الملابسة
بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل
منه جزء من البدل ويكون البدل منه بناء على هذه الملابسة نحو
نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزء من فلكه بل هو
مكون فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت
درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذا للمناقشة فان البرج عبارة
عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم
ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام
العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والمدار اي بدل الغلط ان
تقصد اي تكون بان تقصد انت اليه اي البدل من غير اعتبار
الملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل
منه ويكون اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدا
اخاك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفتين نحو بالنا
صية ناصية كاذبة وجاءني رجل علام زيد وانما كان البدل نكرة مبدلة
من معرفة فالنعت اي نعت بدل النكرة من المعرفة واجب لئلا
يكون المقصود الا نكرة نقص من غير المعرفة من كل وجه فاتى فيه بصفة

يكون كالجاني لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة وياكل

ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو اكرمني زيد ولقيتهم

اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيد واخوك ضربت زيدا

اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته

زيد لان المضمر للمتكلم والمخاطب اقوى واحق دلالة من التمام ولو

ابدل التمام منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصد انقص من غير المقصد مع

كونه مدلولا لهما واحد بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان

المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال

اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك والحسن

واعجبتك علي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان

تابع شامل جميع التوابع وغير صفة احترز به عن الصفة يوضح

متبوعه احترز به من البدل والعطف بالحروف والتاكيد ولا يلزم من

ذلك عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما

الايضاح لم يحصل احدهما على الانفراد فيعتبر ان يكون الاول اوضح

من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابو حفص كنية عمر

وعمر عطف بيان لمرفوعه انه اعرابي الى عمر فقال ان اهلي بعدك

والى

قوله التمييز لقيتهم ايا هم قال الشيخ الرضي ان يقال

تاكيد كيف وهو مثل انت وزوجك الجنة

والتحقيق انه تاكيد قال الفاضل المعني لا يبعد ان يقال

لو قصد اسناد الفعل الى المنفصل وذكر المتصل توطئة

للضمير الثاني بدل ولو قصد اسناد الاول

وذكر الثاني من غير توطئة كان تاكيدا

عطف البيان

الخطاب ٣

والى على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله

فانطلق الاعرابي فحمل بعيرا ثم استقبل البطحا وجعل يقول وهو

يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما سنمها من نقب ولا

دبر اغفر له اللهم ان كان فجر عن مقبل من اعلى الوادي فجعل

اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق النقباء

فاخذ ببيله فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله

على بعير وزوده وكساه وبعث فصله اي فرقه من البدل لفظا

اي من حيث الاحكام الكفلية واقع في مثل انا ابن التارك البكري

بشر فان قولك بشر ان جعل عطف البيان للبكري جاز وان جعل

بدلا منه لم يجز لان البدل يحكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن

التارك بشر وهو غير جايز كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد و

وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير الثاني مفعول

التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال من قوله البكري

وقوله ترقبه حال من الطير ان كان ولا فاعلا لعليه وان كان

فهو حال من الضمير في عليه وقوعا جميع واقع حال من فاعل ترقبه

اي واقع حوله متر قبه لانه حاق روحه لان الانسان ما دام

الاعرابي ان ناقته دبراء حتى ٢٢

قوله فيما سبق في قوله وقال بعض المحققين ٢ منه

مبتدا ٣٣

به رمق فان الفرق لا يقرّ به واما الفرق المعنوي بينهما فقل بيّن
فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان
للمعرف بال الذي اضيف اليه الصفة المعرّاة من ال نحو الضارب
الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف
حكمه اذا كان عطف بيان حكمه بدل لا فيتناول صورة النداء ايضا فانك
تقول يا غلام زيدٍ وزيدًا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا
حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالفتح اذا جعلته
بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني اقيد المبنيّ اي الاسم المبني وهو
الذي لم يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف
الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في
حدّ المبني لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب لمبنيّ الاصل وهو
الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية في
تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصّل صاحب المفصّل هذه
المناسبة بانها اما ان يتضمن معنى همزة الاستفهام او شبهه كما
كالمهما فانها يشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غير
هما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او وعد
اوبمثنا
او بمشابهته للواقع موقعه كالفجار فانه مشابه لنزال الواقع موقع انزل منه
المفهوم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف في نحو ادعوك
او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذٍ في قراءة بالفتح او وقع غير
مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المركب المضاف من المركبات
الاضافية المعهودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه
معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعني في المعرّا من التركيب وعدم المشا
بهة لمبنيّ الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع الامرين اما بانتفائهما معا او
بانتفاء احدهما فقط فكلمة او هينا لمنع الخلو واتما اختلف تعريفي المشا
بهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتاخيرا ايثارا للمقدم
بما هو مفهوم به وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات
او اخر ها على سكون فيها عند البصريين ضمّ وفتح وكسر للحركات الثلث و
وقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس
والمراد بات الحركات والتسكينات الناشئة عنها البصريون الا ترى انهم لا يعدّون
الالقاب لان هذه لا يعدّ بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقون فيها على الحركات الا
كما هو المتبادر من اللقب فانه ما سمّ به اعتلام العلم فالمراد بها غير ما هو المصطلح بل المراد به ما يعبّر به عن الشيء سواء
الاعلية ايضا كما مرّ في صدر الكتاب حيث قال بالفتح رفعا والفتح نصبا عبّر به عن شيء آخر امر لا وهذا هو متعارف
اللغة والكسرة جرّا وعلى غيرها كما يقال الدار في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة

قوله اذ جعلته بدلا لانّ حال بعض النحويين
زة الفرق بينه وبين البدل انه لو قال رجل
زوجتك ابنتي فاطمة وكان اسمها خديجة
فاراد عطف البيان صحّ النكاح لان الغلط
وقع فيما ليس بمقصود وبالنسبة وان اراد
البدل لم يصحّ النكاح اذ الغلط وقع فيما
هو مقصود بالنسبة تمم اسم

قوله الاولى الحدّ لم يعرف لا يصحّ الاولى ان يعرف
الرقوله اما ناسب مبنى الاصل
المبنى الذي لا يعرف
الدلالة
الاسم معنى المبنى
الاصل مثل ابتدائه
يتضمن
هذا الذي وهذا
الاولى

قوله يعرف بالتخفيف
ع اوجه كيعرب حمل هذا الكلام
عرفت الفاظها المحشي ان يريد عليه ما اورده
مطلق المبني او الذي لم يختلف لا يصحّ الاولى
لكنه لم يعرف هذا القيد لم يختلف آخره باختلاف
المطلق فيعرّف هذا القيد منه اي الاسم
سابقا قال مبنيّ الاصل نكرة
مطلق لان
اضافته
لما بعده لفظية فهو في قبيل تعريف الخاص
بالعام اما لو جعل هذا تعريفا لمطلق المبني
فكانه قال المبني مطلق اسما كان او غيره ما ناسب
ان هذا المبني الذي وقع جزء التعريف ايضا مطلق فيلزم تعريف الشيء بنفسه تمم اسم

وحكمه اى حكم المبنى والشرط المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اى آخر
المبنى لكن لا مطلقا بل لا اختلافا فى العوامل اذ قد يختلف آخره لا اختلافا فى العوامل
قوله نحو من الرجال اه فنون من هنا مفتوحة وفى الثانى مكسورة وفى الثالث ساكنة
الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال
والاصوات بالجر فيه عطفا على الاسماء الافعال على الافعال لتصدير بحث
الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما
قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب
الثالث فى بيان اسماء المبنية ولابد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل فى
الاسماء الاعراب وان كان مبنيا على الحركة فلابد حينئذ ذلك من علتين
اخريين احديهما علة البناء على الحركة فان الاصل فى البناء السكون والاخرى
للحركة المعينة اذ العلل اذا اختيرت دون الباقيين الخ ما وضع لمتكلم
من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتجه
اليه الخطاب وقيل الما دل المتكلم يتكلم به والمخاطب من يخاطب به فان انا موضوع
لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب يخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب
فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره
سواء تقدم ذكره ام لا
ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب

اذ ليس

اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما المراد بالتقدم
اللفظى ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه
او تقديرا مثل ضرب غلامه زيدا وبالتقدم المعنوى ان يكون المتقدم
مذكورا لا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ
بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل
المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام
كقوله تعالى وَلِأَبَوَيْهِ لكل واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث
دل على ثلثة موروث فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمى فانما جاء فى
ضمير الشان والقصة لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره وصلا
بتعظيم القصة بذكرها مبهمة لتعظيم وقعها فى النفس ثم يفسرها
فيكون من ذكر اولا مفسرا وصار كانه فى حكم العايد الى الحديث المتقدم
المعهودة بينك وبين مخاطبك وكذا الحال فى ضمير نعم رجلا زيد وربه
رجلا وهو اى المضمر بالنظر الى قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل
المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو
كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا العامل نحو ما انت منطلقا عندنا
الجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل

ذا الكل
ابلغ ٣٣

واطلاق المرفوع والمنصوب والمجرور على الالفاظ امر فوضوعي والمرفوع والمنصوب والمجرور حقيقة بهذه المعاني والضمير مبني لكن لما كان ذكره في موضع الظاهر وقائما مقامه سمي باسمه مجازا

اسما كان او فعلا او حرفا نحو غلامك وضربتك ولك

بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو
اي الضمير باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه
مقام الظاهر المحل دائما امتحان فيها فالاول اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان
متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي الضمير
المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل
وستعرف المانع من الاتصال انشاء الله تعالى فذلك اي الضمير خمسة
انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور
النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضربت على صيغة المتكلم
الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي
المنتهيين او لهما الى ضربن ضيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي
وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي واختص بالمتكلم
لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخص ضمير الغائب لانه دون الكل
وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربتما
ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا
المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن
انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير

في انت

في انت لا انتن هو ان اجماعا والحرف الاخر او احق والة على احوال له من
الافراد والتثنية والجمع والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل
وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني لا ضربتن مثل ضربني
ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكن ضربه ضربها ضربهما
ضربهم ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو اني انا
انك انكما انكم انك انكما انكن انه انها انهما انهم انهما انهن والنوع
الرابع اي المنصوب المنفصل اياي اياي اياي اياك اياك اياكما اياكم اياك اياكما
كما اياكن اياه الى اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير
هو اياو الواحق للدلالة على المتكلم والمخاطب والغيبة والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم
وفي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك
الى لهن وكان القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغايب
ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت
وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير
ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع
المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد

بالتقديم اى بتقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لايمكن ان
يتصل به اذ الاتصال انما يكون بتأخر العامل او بالفصل الواقع لغرض
لايحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وبتركه يفوت الغرض او
بالحذف اى حذف عامله لانه اذا حذف عامله لايوجد ما يتصل به
او يكون العامل اى عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون
عامله حرفا والضمير المحمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لايتصل بالحرف
لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو اتنى واتك او بكونه اى كون
الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هى له
تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير من هذه الصفة
لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه
لو قيل زيد عمرو ضاربه لتبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو
بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه
هو فانه لما انفصل الضمير علم انه ليس مرجعه ما هو خلفا فالظاهر
وهو زيد والا لالجأ اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في
بعض الصور حمل عليه مالك التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من
هى له كما هو الظاهر ليكون اشتمال اقتصاريا على ما هو الاصل

مثل اياك

مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل ومعاضربك الا انا مثال
الفصل لغرض وهو التخصيص واياك والشر مثال لحذف العامل اى
اتق نفسك والشر وانا زيدا مثال كون العامل معنويا وما انت قائما
مثال كون العامل حرفا وهذا زيدا ضاربه هى مثال الضمير الذى لا
اسند اليه صفة جرت على غير من هى له فانه اسند اليه الضاربه
الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهى صفة لهند حيث قام الضرب
بها وانما يصح ذلك اذا كان هى فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صوغ
الفعل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لا زم لا فاعل بد ليل نحو الزيدون
ضاربوهم انتم وهو وهى عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا
يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في
صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما
مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه
لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان
على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين
اعرف من الآخر احتراز عما اذا كان الاعرف موخرا نحو اعطيته
اياك فيلزم انفصاله ليتعذر المتكلم في تاخر الاعرف ولا يلحقه طعن

قوله بايراده علة للطعن اى الطعن فى اول العبارة بسبب تقديم غير اب فيحمل الضمير منفصلا لئلا يلحقه هذا الطعن والطعن فى الثانى الى آخره فتدبر التلفظ بالضمير المنفصل هو انا نحن انتم

بادنى الرأى — فان الاصل تقديم الاعرف حالة الانفصال — الاولى اول الثانى — وجهه هنا — الاجمالية — اى الانفصال والانفصال — الاولى بالنسبة اليها

فى اول الوهلة بادنى ارادة على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال
اليتم نحو اعطيتهمك فلك الخيار اى الاختيار فى الضمير الثانى ان شئت
اوردته متصلا نحو اعطيتك باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو
منفصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل منفصل
بما هو يفصله وان كان متصلا نحو غلامى وغلامك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما
مرفوعا يجب الاول بالاضافة ونصب الثانى بالمفعولية وتقديم الاعرف الذى يكون احدهما
هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك
الفصل نحو ضربنى اياك للاعتداد بالفصل وكالا اى وان لم يكن احدهما اعرف
او يكون ولكن ما قدمته نحو اى الضمير الثانى على كل من التقديرين منفصل
لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح فى تقديم احد المثلين على الآخر
فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثانى فلكراهتهم تقديم
الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيتنيه اياه مثال لما
لم يكن احدهما اعرف لكونهما غيبيين اوعطيتنيه اياك مثال لما يكون
احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار فى خبر باب كان
اى خبر كان واخواتها اذا كان ضمير الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت
اياه لانه كان فى الاصل خبر المبتداء ويجب ان يكون خبر المبتداء ضميرا
منفصلا

منفصلا لانه عامله معنوى ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد
قائما وكنته لانه شبه بالمفعول وضمير المفعول فى مثل ضربته واجب
الانفصال ففى شبهه بالمفعول ان لم يكن واجب الانفصال فلا اقل من ان
يكون جائز الانفصال لكن انفصاله مختارا لان رعاية الاصل اولى
من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر فى الاستعمال انفصال الضمير المرفوع
بعد لولا لكونه مما لبعد لولا مبتدأ محذوف الخبر فقول لولا انت
الى آخرها يعنى لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انتِ لولا انتما لولا
انتنّ لولا هو لولا هما لولا هم لولا هى لولا هما لولا هن لولا انا لولا
نحن وكان الاولى مما سبق ان نقول لولا انا لولا نحن الى
آخرهما لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضرورى وكذلك والاكثر
فى الاستعمال الانفصال الضمير المرفوع بعد عسى فاعلا نحو عسيت
الى آخرها وقد جاء فى بعض اللغات لولاك وعساك الى
آخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور فى
موضع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما نقول
ما انا كانت فانت فى هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور
وذهب سيبويه الى ان لولا فى هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور

كون ما بعد عسى فاعلا ٢٣

اى مقام اتصال الضمير خاصة منه

قال بعضهم كانه جعل فى حكم حرف الجر محمولا عليه فانه فى معنى اللام التعليلية كان قوله
لولاك كذا لانه فى معنى لم يكن كذا لوجودك وهو بعيد تم والله اعلم

مبحث النون الوقاية

واقع موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه فى نفسه واما عساك
فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه
الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما فى المعنى فعندهما ايضا الاخفش تصرف
فى الضمير وسيبويه فى العامل ونون الوقاية مع الياء اى ياء المتكلم
لازمة فى الماضى اذا لحق تلك الياء لتبقى آخر الماضى من الكسرة المختصة
بالاسم التى هى اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربنى
وكذلك نون الوقاية لازمة فى المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه
عاريا عن نون الاعراب اى عن نون هى الاعراب نحو يضربنى لتبقى
آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها
فى الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها
لشدة امتزاج ياء الضمير معه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم فانه مفعول تم
وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اى فى المضارع ومع لدن
وان واخواتها يعنى انّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ مخير بين الاتيان
بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية فى غير لدن وعلى السكون
فى لدن وبين تركها تجوزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما فى لعلّ
لقرب اللام من النون فى المخرج وحملا على اخواتها كما فى ليت ويختار
لحوق النون الوقاية فى ليت من بين اخوات انّ لعدم مانع
فى ذاتها

قوله ولو حكما لعل فيه اجتماع ثلاث نونات بل اربع لان الفاصل بين الاثنين حرف واحد تم

فى ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفى من وعن وقد وقط وهما
بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء مع قلة
الحروف وعكسها اى عكس ليت لعل فى الاختيار فالمختار فيها ترك النون
لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العامل
مثل زيد هو القائم وبعده اى بعد العامل نحو كنت انت الرقيب
صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فى كونه ضميرا منفصل
مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا
وغيبة يسمى هذا المرفوع فصلا وذلك المتوسط ليفصل ذلك المرفوع
المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع
فادخل فيه ما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا
وغير ذلك بالحمل على اللبس وشرطه اى شرط الفصل بل ذلك المرفوع
ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما او افعل من كذا
لالحاق بالمعرفة لامتناع اللام فيه مثل كان زيد هو افضل من عمرو
بيان لوجه الشبه اى كما ان اللام لا تدخل المعارف وكذا افعل التفضيل
واقتصر على مثال افعل من بعض دخول العوامل دون المعرفة
ودون الخبر قبل العوامل لانتفاء كثرتها ولا موضع له اى للفصل من
الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وينقل عن بعضهم

اللفظية لانه المتبادر عند الاطلاق تم الكم

ليفصل ان رد اى قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا لان اللام المقدرة بعدها لام كى معناها السببية ما قبلها لما بعدها والتسبب انما هو التوسط لا التسمية على ما لا يخفى تم الكم

نحو كنت انت الرقيب فانه لا التباس اذ الضمير لا يوصف بما عرفت تم الكم

فيجوز وصف المعرفة لقربه منها فيحتاج الى الفصل تم

لاستغنائها عن المثال ٥

اسم مبنى لا مقتضى فيه من الاعراب ولا عامل ولكن الخليل استجاد الغاء
الاسم فذهب الى مرفية وبعض العرب يجعله المبتدأ اى يتحمله بحيث
يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبر
تقوله خبرا امامرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب ومعطوف على
ثانى مفعولى يجعله واما يعرفه من العرب جعله مبتدأ ويرفع ما بعده فى
مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيد هو المطلق وبعضهم النحو المتن مبتدأ
اما بعده خبره بلا ون الواو وحق الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة واو
لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يخلو
اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذا لك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا
الجنس من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية
للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن
ثانيته اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة يفسر ذالك الضمير
الغايب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى ببعض الحصة من الجنس المذكور
والمقام ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع ليس داخلا
فى بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع

قوله فى الكلام اى حاصل ان يراد بقوله تقدم بعض
معنا لان معنى تقدم الوقوع مقدما ورتبة بهما
مجرد الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة وح نقول
انشد ويقع متقدما بيان الى حاصل المعنى
والا فلا حاجة الى قوله متقدما لان حاصله
على ما عرفت ويقع قبل الجملة تم الله

قوله قبل هذا الجنس اى جعل هذا الجنس
ليجعل الجملة تابعة بعد طبقة منه فيتحقق ان
تكون من صلة العائد ويقع قبل متعلق بالجملة
ضمير يفسر مختصة وفرد من ذالك الجنس الخ وهذا
رد على الفاضل المهدى حيث قال انه من قبيل
وضع المظهر موضع المضمر للظهور لكن بزيادة التكميل
هذا احسن واقل تكلفا من كلام المحشى

هذه التسمية

هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده
فعلى هذا لو لم يحمل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان
هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم
خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم الجملة مفسر بالجملة
بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يحتاج من الابهام بالكلية بل انما
يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا
ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان
كان عامله معنويا بان يكون مبتدأ كان منفصلا وان كان عامله لفظيا
يصلح استتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال المنفصل
وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز
وحذفه من اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حالكونه منصوبا ضعيف اى جائز
مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز لكونه عمدة اما جواز
حذفه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير
مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة
يومنا يلق فيها جاذل ظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه
بنية الاضمار هنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعوى

ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتثنية في الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان لئلا يدخل المكسورة عليها عملا مع انه اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المهم ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بايلاء حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اي الاسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسما وضع كل واحد منها المشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب واشباهه فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز انما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي الاسماء الاشارة ذا حالة كونها للمذكر الواحد والعامل فيها معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا ولمثناه ذان مرفوعا وذين نصبا وجرا اي ذان وذين حالة كونهما للمثنى

المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في الكلمات الثلثة الباقية فقوله لهي مبتدا وقوله ذامع ما عطف عليه مقيلا كل واحد منهما بحال خبره ويجيئ في بعض اللغات ذان وفي جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المؤنثة الواحدة لانه لا بين منها الا هي وذي وقيل هي لا اصل لكونها باذاء ذا المذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان والقول باصالتها قد قضا على سايرها الفرعيتها وتبعلب الالف ياء في ذه بغلبة الالف واليائها ياء لغير وصل اليها وفي ذي بوصل اليائها والتناء اي مثنى المؤنث تاله في الرفع وبين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا تا الكثرة دورها على الالسنة توهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس لاختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور وضعا على صورة المرفوع تفاديا لا لتعدد الاعراب لوجود علة البنا فيها وجمعها اي جمع المذكر والمؤنث ولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسما الاشارة بعد ما يدخل على واوها على سبيل اللزوم

والعوض بعد امتناع اجتماعهما فرق التثنية وهي كلمة ما نوابن في الحقيقة
منها وانما وحرف جئ به للتثنية على المشار اليه قبل اللفظ كما يجئ به للتثنية
على النسبة الاسنادية كقولك ها انا ذا قائم وها انت ذا قائم ويتصل
بها اي بالخ اسم الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على طل الخطاب
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما بعدته هذه الكاف
حرفا لامتناع وقوع الظرف موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل
ضربتك وعمرت بك وهي اي حرف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة
واشتراك خطاب الاثنين فرجعنا الى خمسة مفردة فخمسة من انواع
اسماء الاشارة بهذا المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعها وهي ستة
راجعة الى خمسة لاشتراك جمعها وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان
افراد المفرد المؤنث يوتى الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة و
عشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذلك اي ذاك يعني ذاك اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مخاطبا مذكرا وذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين
وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وخاطبت وعلى هذا القياس
ذانك وذينك اذا اشرتا الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى مذكرين وذيتك
اذا اشرتا الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك الى

تلك

تاكن وتيك الى تيكن وتاك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك
بالقصر الى اولاكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي في
الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء ويقال ذا للقريب وذاك للبعيد وذاك
التوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين و
لما اي لما كثر استعمال هذه الكلمات الثلث مقام الاخرين منها لم تتحمله
هذه الالف التي من هبا واحالته الى غيره فقال وتعالى فتلك وتانك وذانك
حالكونها تينك الاخرين هشتر تين واولئك باللام اي هذه الكلمة
الاربع مثل كلمة ذاك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذاك الاشارة
الى كلمة ذاك المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففين واولاك
بغير لام المتوسط وما هو المتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقرب
واما تمه وهنا بفتح الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون
وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحسي خاصة لا يستعمل في غيره
الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل
في هذا المكان وغيره المعوصل اي الموصل المعدود من المنسيات في اصطلاح
النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا
تاما ان كان يتم من افعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج

جزءا تميزا او لا يصير جزءا تاما
ان كان

في كونه جزءا او وليا يخل اليه المركب اوّلا الى انضمام ما آخر معه كالمبتدا
والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا
مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون
الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعايد
والمراد بالصلة معناه اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة
المذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه فهو فيها موقوف
على معرفة الموصول بالنظر الى المعنى والقرينة على ان المراد بها معنا
ها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها
الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا خارج مثل اذ وحيث
وليس لها صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة
بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة
متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة المشتملة عايد اليه فعلى
هذا يجوز ان يكون ان المراد بالصلة معناها الاصطلاحية ولا
يلزم الدور وذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية
حيثية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث
ولما كانت الصلة بمعنييه اعم بحسب المفهوم من ان تكون جزئية

عن جملة

فلو عرف الموصول

اللغوي والاصطلاحي

او غير

اوغير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد اعم
من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون الموصول او
لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينها بقوله وصلته
اي صله ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او في معناها كاسم الفاعل
والمفعول والعايد ضمير لا غير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف
واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية
فجعلت صلتها ما كان جملة معنى ومفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه
جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث
واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف حالة
الرفع واليا في حالة النصب والجر والاولى على وزن الفعلى لجمع المذكر
والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر واللذين كاللائين لجمع المذكر
واللاتي بالهمز واليا واللاء بالهمز المكسورة فقط واللاي باليا
فقط مكسورة او ساكنة اجراء للموصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث
الا انها في جمع المؤنث اشهر واللذي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في
اللاتي اللات بحذف الياء واتباء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا
اللواء بحذف التاء واليا معا وما لمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا

اسم الفاعل او المفعول

الفعلى

ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا ازهر كرديم از هر گروهی ايشان را كه از ايشان
اوشخت تر و بيباك تر باشد بر خداى عتيا از روى سركشى يعنى از هر امتى انرا كه بيزارتر
و نافرمانتر باشد جدا كنيم و بدوزخ بريم بجهة انيكه گمراه بودند و ديگران را گمراه كننده پس از آن تابعان اين تر

فتح الله

نحو عرفت ما هو فتة وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن
ايما بمعناه فيمن يعقل ويستوى فيها المفرد والمثنى والجمع والمذكر
والمؤنث واتى بمعنى الذى نحو اضرب ايتهم فى الدار اى اضرب الذى
فى الدار واية بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى التى
فى الدار وذو الطائية اى المشوبة الى بنى طى لاختصاص مجيئها
موصولة بلغتهم بمعنى الذى او التى قال الشاعر وبئرى ذو حفرت
وذو طويت اى التى حفرتها والتى طويتها وذا بعد ما الكائنة
للاستفهام نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعت والالف واللام
اى يجوز مجيئها بمعنى الذى او التى او المثنى او المجموع والعايد الموصول
اى العايد الذى لابد منه للموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه
اذا لم يمنع منه مانع لانه فضلة او اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو
قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى لمن يشاءه
اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى او ما
يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه
فى هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد
اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم

طريقة

محت اخبار بالذى

طريقة الاخبار به لابد له من تذكرة كثير من مسائل النحو
وتوثيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار فى اى اسم يصح
وفى اى اسم يمتنع فاردف المصم الاشارة الى هذا الباب فقال واذا
اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذى اى باستوائه
الذى او التى والالف واللام فان الباء ليست للاخبار لان الذى هو
المخبر عنها المخبر بها صدر تها اى اوقعت كلمة الذى او ما يقوم
مقامها فى صدر الجملة الثانية وجعلت موضع مخبر عنه اى فى
موضع مخبر عنه بالذى فى جملة الثانية يعنى موضع هو الذى كان
له فى الجملة الاولى ضميرا لها اى الكلمة الذى واخرته اى المخبر عنه
عن التغير خبرا نصب على الحالية او ضمن اخرته معنى جعلته
اى جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت
زيدا بكلمة الذى اوقعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى موضع
ما هو مخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محله
الذى كان له فى الجملة الاولى وهو المفعول من ضربت ضمير الذى محل ٣
واخرت المخبر عنه يعنى زيدا وجعلته خبرا عن الذى وقلت الذى
ضربته زيد وكذلك اى مثل الذى الالف واللام فى الجملة الفعلية

خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام
لا يكون الا اسم الفاعل واسم المفعول ويمكن باخذ اسم الفاعل واسم
المفعول من المبني للفاعل واتم للمفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون
الفعل الذي يتفرع منه الجملة والفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو
نعم وبئس وعسى وليس لا يجئ منه اسم فاعل ومفعول لا
فلا يخبر بالالم من زيد في ليس زيد مطلق وبشرط ان لا يكون في اول
ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين
او سوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر بالالم من زيد في جملة
سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت
معنى السين اي التسويف فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي
هي تصدير الموصول ووضع عايد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير
ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اي من اجل انه اذا تعذر
امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في غير الشان بان يكون
غير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه
خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون
الصفة وفي الصفة دون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل

ان يخبر

ان يخبر بالذي من زيد بدون العاقل ولا من عاقل بدون لاستلزام
وقوع الغير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال في
الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصور العامل بدون
المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي
من دق القصار بدون الثوب لانه ايضا اي دق الى يعمل الغير الذي
جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه
دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب
يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الغير الذي هو معرفة في موضعه
بالحالية وكذلك امتنع في الغير المستحق لغيرها اي لغير كلمة
الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الغير اليها فيبقى
ذلك الغير بلا غير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على
الغير المستحق لغيرها نحو قولك ضربت زيدا غلامه فلا يصح الاخبار
عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت
الغير عايدا الى المسكوت عنه الموصول بقي المبتدا بلا عايد وان جعلته عايدا
الى المبتدا بقي الموصول بلا عايد وكل منهما ممتنع واما الاستفهامية
فانها اما تامة نحو اختار زيد قائم واما ناقصة نحو ضربت زيدا

وما زيدت قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو
ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع انصنع ومو صوفة اما بمفرد
نحو مررت بما يعجبك اى بشئ يعجبك واما بجملة نحو تكرم الفرس
من الامر له: فرجة لحل العقال: اى رب شئ تكره النفوس وتامة بمعنى
شئ منكر عند ابى على والشئ المعرف عند سيبويه نحو قوله نعما
فتعاها اى نعم شيئا او نعم الشئ هى وصفة نحو اضربه ضربا ما اى اضرب
ضربا اى ضرب كان ومن كذلك اى يكون موصولة نحو اكرمت من
جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية من تضرب
اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا
حب النبى محمد اياتا: اى شخص غيرنا او بجملة من جاءك فاكرمه
الا فى التامة والصفة فان كلمة من لا يجئ تامة ولا صفة واى للمذكر
واياة للمؤنث كمن فى ثبوت الامور الاربعة واستفاء التامة والصفة
فاى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم
اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تكرم تدع فلله الاسماء
الحسنى والموصوفة نحو يا ايهذا الرجل قيل اى يقع صفة اتفاقا
فلم جعلها المصنف التى لا يقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة

صفة

مسئلة اى

صفة هى فى الاستفهامية لان معنى مررت برجل اى رجل عظيم
يستامر يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت من الاستفهامية
الى الصفة وهى اى كل اى وايقع به بالاتفاق وحدها لا يشاركها
فى الاعراب غيرها من الموصولات الا على الاختلاف فى اللذان واللتان
وفى ذو الطائفة وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى الملفوظ والتى
هى من خواص الاسم المتمكن فلا يبنى حيث واذ واذا الا اذا كانت حذف
صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن
عتيا فيمن قرأ بالضم اى اى هو اشد واغا بنيت موصولة عند حذف
صدر صلتها لتاكيد شبهها الحرفى من جهة الاحتياج الى جملة غير تامة
واغا بنيت على الضم تشبيها لها بالغايات كما لانه حذف منها بعض ما يو
ضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن نحو
الموصوفة لبنائه مثل ايها الرجل كما استثنى التى حذف صدر صلتها
لانه ذكر فى قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبنى
وبناء الموصوف هنا لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفى قولهم ما
ذا صنعت وجهان احدهما ان معناه الذى على ان يكون ذا بمعنى
الذى فيكون التقدير اى شئ الذى صنعت اى صنعته فما مبتداء

وما بعده خبر او بالعكس وحينئذ جوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتداء
محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذى منعه الاكرام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخران
معناه اى شئ وهنا عبارتان احديهما ان ما اذا بكما لهما اى
بمعنى اى شئ والثانية ان ما معناه اى شئ وذا ائدة والظاهر ان مواد
هما واحد فان معنا قد لهم لاسم انهما بكما لهما اى شئ انه ليس لكل
منهما معنى بالاستقلال ليكون كلمة ذا ائدة فالمفهوم من مجموعهما
اى شئ وحينئذ جوابه نصب اى منصوب على انه مفعول يفعل
محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون
كل منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل
المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون خبر مبتداء محذوف ولم
يعتبر المصنف المطابقة بين السؤال والجواب لكن

بمعنى ٢

مبحث اسماء الافعال

اسماء الافعال ماكان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى
الذين هما من اقسام المبنى الاصل فعلة بنائها لكونها مشابهة
لمبنى الاصل فما قيل اتى بمعنى اقبح واتاه بمعنى اتوجع فالمراد
به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحالى لان

المعنى

المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالى
مثل ما ويد يدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك
بفتح التاء فى الحجازية وبكسرها فى تميم وبالضم فى لغة بعضهم اى بعد
مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه
والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات امثالها ليست بافعال مع تأ
ديتها معانى الافعال امور لفظية وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال
والا لا تتصرف بقتضاء لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون
مريد مثلا موضوعا للكلمة امهله قال الشارح الرضى وليس ما قال بعضهم
ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو آل بمعنى الفعل فهو علم للفظ
الفعل لا لمعناه بشئ اذ العربى الفصيح بما يقول صه مع انه لم يخطر
بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا وخاص ولهذا قال المعنا ما لما بمعنى
الامر او الماضى ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضى والمتبادر ان
يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب اسم بمقتضى التعريف
وفعال اى ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق الثلاثى ويرد عليه
الجر قياسى اى قياسى كنزال بمعنى انزل قال سيبويه وهو مطرد فى
الثلاثى ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد فلهذا لم

من ٥

يؤول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس للكثرة
واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات منه الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا
معرفة كفي امر بمعنى الفج والنحو قال الشارح الرضي وهو على ما قيل مصدر
معرف مؤنث ولم يقم لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحا
لكونه صفة لمؤنث مثل ياقساق ناعقة بنى اى كل واحد من القسمين
الآخرين مبنى لمشابهته له اى لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة وظاهر
عا واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر
الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل
قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن
الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول من شيء
ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج معدول الفعل بالعدل
من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال
وتبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال
حال كونه علما للاعيان المؤنث اى لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج
باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب قماش فانه وان كان
كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره

بمعنى ياء

اعني اما منونة

واحدة اسهل من سلوك طريق

للتنبيه

للتنبيه على انه لم يقع الا ذلك كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب
كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهة فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا
نه معرب في استعمال بني تميم الا ما في آخره اى الا في فعال علما للاعيان
يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين
في بنائه ولم فالهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب
الفرع حضار علما للكوكب وجه الاكثرين ان الراء في مستقل لكونه
في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة مختلفة
الاصوات اعلم ان الاصوات الجامدة على لفظ الانسان اما منقولة
الى باب المصادر ولزمه المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصد
رية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر
والثاني مثل ه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية
على ما كانت عليه حين كونها اصواتا سامعة ولم تصر
مصدرا ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند
عرض معنى له كقول المتألم او المتعجب وي وع لا يقول ان حكم
عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية
بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق فاصدا بحب

قال الله تعالى في سورة القصص
ويكان الله الآية
يعني كه خدا مر كسترا روزي دهد
ويكان لله لا يفلح الكافرون
يعني كه نيابند ناكرويدكان نيكبخت

لاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا يقدر ان يحكم عليه
او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء وغير ذلك
كما اذا قلت نخ لناخة البعير وح ايضا لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه
الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على
سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وئى او عند اناخة البعير
نخ ونحو ذلك عند صوت الغراب نحو هذه الحالة ايضا مبنية لكن من حيث ما كانت اصوات
بل من حيث انها محكية عنها والمراد بالاصوات ههنا بقية على ما هي عليه
من غير نقلها الى سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها
دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجل انها تجري بها اخذا حكمها او بنيت
لشبهها بما يجري مجرى الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كاللفظ
انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي احدث
على لسان الانسان لتشبهها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات
الغير المتقولة او صوت للبهائم يعني مثلا اذا ناختها او زجرها او دعا
بها او غير ذلك قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع
فلا يتناول ما للطيور بل لبعض الافراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين
واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كخاق

اذا صوت

انتهى

بلى

اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء
من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذا القسم مع تعلقها بالغير
ملحقين بالاسماء المبنية كان ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان
من غير تعلق بغيره المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم
حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او
مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب
وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع
لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى اسماء المبنية وقولنا ليس
بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل
العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد
المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على ما
يخرج عليها هذا النسبة يرغب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة
نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احد الكلمتين مع الاخرى ولا شك
انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن
ظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة التعليقية التي يكون

بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر
لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن
الجزء الثاني حرف عاطف في معطوف او غيره بنيا اي الجزاء الاول لوقوع آخره في
وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان
اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركبت عشر مع خمسة ومثل حادي عشر
واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات
كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت
في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل
المشتقة منه وقيل فيه نقل لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه يدل به
حادي عشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد
واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على
المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه
بعد الاثنين فلا اخذ وامثال هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا
اما دوان يأخذ مثل ذلك من المركبات ويتيسر ذلك من مجموع الجزئين
لان صيغة الفاعل كيتشه حرف فيهما جميعا فاقتصر على اخذها من احد الجزئين
بعض انفي اخذ الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختار والاول ليدل على
المقصود

المقصود من اول الامر فاخذ وامثاله من احد عشر المتضمن حرف العطف
حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة في حادي عشر
متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر متضمن حرف العطف
لا باعتبار ان اصل حادي عشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون
الا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشر فانه لا يبنى
فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للتضمن والحرف بالاول لشبهه بالمضاف لسقوط
النون بالاضافة وانما اي وان لم يتضمن الثاني حرف اعرب الثاني مع منع
صرفه ان لم يكن قبل التركيب بنيا كبعلبك وبنى الاول للتوسط للبناء
من الاعراب وعلى الصحيح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف
وبناء الاول هما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب
الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخيرهما اعراب
الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة
والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة لغرض من
الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا او
المراد بها هيهنا ما يكنى به لا المعنى المصدري وكل ما يكنى به بل بعضه
وكل بعض معين فانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك

في اللغة مصدر حولك كينت
بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت
التصريح به مطلوب

الكنايات في اللغة ان يذكر شيء ويراد
به غيره وفي اصطلاح اهل البيان استعمال
الموضوعة لينتقل منها الى ملزومه وفي اصطلاح
اهل الاصول لفظ استتر المراد منه سواء
كان المراد معنا حقيقيا او مجازيا كذا في
شرح المختصر عضدي عليه

البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض النحويين
تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعيين
ذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبنائها لكونها موضوعة بوضع الحرف
او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وهما الخبرية عليها او كذا بنائها لانها
لا تفارقه في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع
بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد
والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد دالة على خروجت يوم كذا كناية
عن يوم السبت وغيره وكيت وذيت للحديث اى للكناية عن الحديث
والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث
هي لا يستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجب خلوه عنهما
رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بنى
لانه كاف التشبيه دخلت على اى كما في الامر اعربا كلنه ذال عن البنائين معنا
هما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم
مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا تكتب
بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فرتبته في البناء تحفظه
عن اخواتها فلذا لك لم يذكر المصنف معها فكم الاستفهامية المتضمنة

قال الله تعالى
في سورة الطلاق
وكاين من قرية الآية
وفي سورة يوسف
وكاين من آية
الآية قال الله تعالى
في آخر سورة
الحج فكاين من قرية اهلكناها الآية

معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب
على التمييز مفردا لانها لما كانت للعدد وهو يعم العدد وهو من احد عشر
الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزه كذلك لانه لو جعل
احد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفردا
وجمع اذ تقول كم رجل عندي وكم رجال عندي كما تقول مائة ثوب
وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء
مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس
مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزها كانها ياسة عن معنى التصريح
بها وتدخل من على مميز كم الاستفهامية اى في مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول
كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية
كثير نحو كم ملك وكم من قرية وذلك لموافقتها للكم الخبرية المضاف اليه
كم واما مميز كم الاستفهامية فلم يعثر عليه مجرورا من في نظم ولا نثر
ولا دليل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوزه الشنتري ان
يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية
وخبرية ولها اى لكم الاستفهامية كانت او خبرية صدر الكلام
لان الاستفهامية يتضمن وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول

فرقه ووسط العدد اه
لان للعدد من حيث التمييز
ثلثة مراتب الاول مميز الثلثة
الى العشرة محفوظ ومجموع الثانية
مميز احد عشر الى تسعة وتسعين
منصوب مفرد الثالثة مميز مائة
والف محفوظ مفرد في الكم من الوسط
لانه لا يلزم ترجيح بلا مرجح فتدبر منه

كم خبرية

الاستفهامية

الامر انه اى نوع من انواع الكلام والخبريه ايضا تدل على انشاء التكثير
وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما او قال
كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهاميه والخبريه فهو على تاويل
كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهاميه والخبريه اى كل واحد
منهما يقع مرفوعا او منصوبا او مجرورا ثم بين موقع كل واحد منهما بقوله فكل ما اى
كل واحد من كم الاستفهاميه والخبريه يكون بعده فعل او شبهه فعل
لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضمير او متعلق ضمير فهو من حيث
كذلك كان منصوبا مفعولا على حسب ما اى على حسب هذا الفعل وعمله لا
يكون الا بحسب المعنى وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب
على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغيره وذلك من
المنصوبات تعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المعنى فالاستفهامية نحو كم رجلا اخوك
في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم
كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما حكمنا بالفعل وشبهه اعم من ان يكون
ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته فانا جعلته من قبيل الاضمار
على شريطة التفسير قدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته
فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم نجعله

من قبيل الاضمار على شريطة التفسير قدرت بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل
في قاعدة الرفع وكل ما قبله اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله
حرف جر نحو بكم درهم اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم
رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز
تقديم مميز الجار او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار عن المجرور
ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم مجروره عليه ما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا
مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر واكد اى وان لم يكن بعده لا لفظا ولا
تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجرورا
من العوامل اللفظية نحو اى فوج اى فوج مبتداء ان لم يكن ظرفا نحو كم
رجلا اخوك كم رجال اخوك وهذا مبنى على مذهب سيبويه فانه يجعل
مجموعه عن نكرة متضمنة استفهاما او اما من غير سيبويه فهذا خبر مقدم
على المبتداء لكونه نكرة وبعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم
هنا منصوب المحل او لا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه
وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذى هو خبر المبتداء وكذلك
اى مثل كم في تاتى الوجوه الاربعة الاول بينه بالشريط المذكور اسماء الاستفهام
والشرط يعنى انه يتاتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها

منها بقوله فكل ما الخ

بحث اسماء الاستفهام والشرط

وهي من وما واي واين وانى ومتى مشتركة بان الاستفهام والشرط واذا
مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا
استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت
وجئ مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتأتى
فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك
يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع ومن
تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن يتأتى فهو مكرم وما تقدموا
لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتأتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط
الا الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح للابتداء وما هو
لانه الظرفية من هز مكتي واين وايان وكيف وانى واذا ان لم تجزم نحو
من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قل مجرورا
يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اقم اذ يقعد
عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فحينئذ مرفوع بالابتداء
وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد ودليل من كلام العرب وما هو
لانه الظرفية ما تنفع في الاستفهام محال ومن استصابه على الظرفية
اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عمرو ذاهب اي متى كائن عمرو ذاهبا

به واما

واما اني فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع
بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اني وقت مجيئك اي
اي وقت كائن مجيئك فاني وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع
المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وليهم
قائم وفي مثل كم عمة لك يا جبن وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام
وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي
مثل تميز كم عمة اي ما هو تميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى
يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والآخران
نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا
معربا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصق بما سبق من وجوه
اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء
استفهامية كانت كم او خبرية والآخر النصب على تقدير كونها
استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني
على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق
تأخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا
يحتمل الا الوجه الاخير البيت للفرزدق يمجو جريرا وتمامه فدعاء

قد حلبت على عشاري الخلفة المعوجة الرسغ من اليدين والرجل فتكون منقلبة
الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الحلب صارت كذلك وهذا خلقة لها
نسبها الى سوء الخلق وانما على حلبت بعلى لتضمينه معنى ثقلت اى كنت
كما يجلب متحاملا متكلفا منها فحذ منى على كبرة مني واختار من الانواع عمل
منها الحلب لانه خدمت للماشية وابلغ التاطئ في الذم من خدمت الاناسي
والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها
لانها تنادي من الحلب ولا تطيقه بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي
ذكر عمته وخالته اشارة الى ازالة ظرفيه ابيه وامه فالاستفهام
على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته
ينسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من
عماتك وخالاتك حلبت على عشاري واذا حذفت المميز اى كم مرة
او كم حلبة على التهكم او كم مرة وكم حلبة على التكثير فارتفاع عمة
على الابتداء ومضجعه تصيغه بقولك وخبر قد حلبت وكم مبتدا
استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب لان
الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا
رفعت عمة رفعت خالة وقد عاد واذا نصبتها نصبتها واذا خفضتها
خالة وقد عاد خفضتها

صفة خالة وعمة

خفضتهما وذلك واضح وقد يخدم كم استفهامية كانت او خبرية في
مثل كم مالك وضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا
سئل عن كميته او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سئل كميته
درهما او دينارا او اخبار عن كثرتها فعناه كم درهما او دينارا او
كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره
واذا سئل عن كميته ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظن ان السئول
او الاخبار عنه انما هو بالنسبة الى مرة ضربك اى كم مرة او مرة ضربت
او الضرباتك اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب
على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر بحيث
للنوع نظر واما اذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال
عليه اولا لفظ الموضوع للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه
لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت
فعلى هذا التقدير يكون منصوبا على المفعولية لا الظروف اى الظروف
من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر
البعض ههنا منها اى من تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة
بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب

كم

ما قطع عن الاضافة

التنوين مذ بعد كان خيل من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت اليه فلما حذف صار ما كان غاية
بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في
الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد
وما اشبهها من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت فوق وقدام
وخلف ووراء عليها ما بعدها ويجوز في هذه الظروف عاقلة عن تعويض
التنوين من المضاف اليه فيعرب قال الشاعر فساق الى الشراب وكنت قبلا
بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بنى
منها وقال بعضهم انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا
اى قديما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجرى مجراه اى مجرى الظروف
المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس شيء في حذف المضاف اليه والبناء على الضم
وان لم يكن من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها
ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو فعل هذا لا غير وجاءني
من يد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد ها وكذلك اجرى مجرى الظروف حسب
لشبهها بغير لكثرة الاستعمال ويوم تعرفها بالاضافة ومنها اى من الظروف
المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى جملة

اسمية

التلخيص

در كلور ريختن شراب

ار تعويض المضاف اليه بالتنوين
دون عدم تضمنها معنى الاضافة

اسميه كانت او فعلية نحو الا كثر اى اكثر الاستعمالات وقد جاء اما شتى حيث
سهيل طالعا نجم يضيء كالشهاب ساطعا فحيث فيه مضاف الامر وهو سهيل
مفعول ترى اى ترى مكان سهيل طالعا آخر نجم يضيء كالشهاب ساطعا واتما
بنيت على الضم اى الغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة
مضاف الى المصدر الذي تتضمنه الجملة فحيث وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فا
فاضافتها اليها كلا اضافة حيث اضافت الغايات المذكورة فيما اضيفت اليه بنيت على الضم
شبهها مع الاضافة الى المفرد بعد بها بعضهم لنقل علة البناء اى الاضافة
الى الجملة والاشهر بقائه على بنائه لتشذ وذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف
المبنية اذا انه مانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكر ناظر حيث وهي اذا
كانت زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضي وذلك
لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع
حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب
الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا
في الكتاب العزيز استعماله قطعا عالم الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل
في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين
وحتى اذا جعله نارا وفيها اى في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة

سطع بالا روند كنز سر

شهاب بفتح شين سم لكوكب ٢٤٩
التار بكسر شين شعلة آتش وام كوكب والمراد ههنا شعلة

على الاخرى فتضمنت حرف الشرط فهو علة اخرى لبنائها فلذلك اى لكون معنى
الشرط فيها اتى اى بجعل مختاراً بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوزا الاخفش
ايلاء على الوجه الغير المختار لعموم ناصبها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون اى اذا
للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاء الامير مفاجاة من قولهم فجئته بالهمز
بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها فاء فرق بين اذا
هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي
ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت
فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى
المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا من اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة
عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والاولى
ان تحقق انها للعطف من جهة اللفظ اى خرجت ففاجاءت وحاصل المعنى خرجت
ففاجاءت زمان وقوف السبع كما ذهب اليه الزجاج هو ان اذا هذه زمانية او مكان
وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها على هذه مكانية وقولنا زمان وقوف
السبع او مكان مفعول فيه لفاجاة لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل صيرت
اسمية بجعل الفعل به محذوف اى ففاجاءت في زمان وقوف السبع او مكانه
اياه اى السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا امير اى وقت

اجراء

اجراء البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الشرط الظرفية نحو اذا يقوم زيد
اذا يقوم عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اى من الظروف المبنية اذ
الكائنة للماضي وبنائها لما مر في حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجيء
للمستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجمل
الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على ما يقتضي الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية
مثل ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد
قائم والقلة بحيث انها لم يذكرها المصريون ومنها اين واني فهما كان استفهاما وشرطا
اى حالكونهما للاستفهام والشرط وبنائهما لتضمنهما معنى الاستفهام او الشرط
نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني تجلس اجلس وقد جاء اني زيد
بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى في الاستفهام والشرط
نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو
ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل
فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدوم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما
والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة
للحال استفهاما اى حال شيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمانه
الحال كما توهمه بعض النحاة حيث قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف

السؤل ٣ ومعناه عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو ويشتمل الشرط مما
ضعف عمله عن البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس
ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو محل الرفع
بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو فى محل النصب على الحالية
اى على اى حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اى ومن الظروف المبنية من ومنذ
مذ ٢ بنيا على فتحهما من ومنذ حرفين ويكونان تامة بمعنى اول المدة اى اول زمان
الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته من او منذ يوم الجمعة اى اول زمان
عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد من ومنذ المفرد
اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته
مذ ٣ علام ٣ من اليومان اللذان صاحبتا فيهما اى اول رؤيته هذان اليومان فادام
لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان
اول المدة انما يكون امرا واحدا لاشيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا
اول المدة يكونان فى حكم المفرد والمعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما
نحو رايته من يوم الفتح فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة
(اول سنة تيم الفتح فيه ح)
وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فايدة فى جعل وقت المجهول اول
مدة فعل لان اوليته وقت ما لان زمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتابعة
يكون الشارة

يكونا بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى من ومنذ
المقصود اى الذى ان الذى قصد بيانه حالكونه متلبسا بالعدد اى بعدد اى زمان لو لا
المتغرق لجميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما رايته مذ يومان
اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا انه يزيد ولا انقص
وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت من ذهابك او الفعل نحو ما خرجت
من ذهبت او ان اى ما كتب كائنا على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة
نحو ما خرجت من انك ذاهب او ما خصصت خرجت من ان ذهبت او
الجملة الاسمية نحو ما خرجت من زيد مسافر ولم يذكر العامل فيقدر
بعدهما ان زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان
التقدير فى ما خرجت من ذهابك من زمان ذهابك على هذا القياس فيما
بقى وهو اى كل واحد من ومنذ اسمين مبتدء وهما معرفتان لكونهما
فى تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اى خبر
كل منهما ما يقع بعد خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتداء والمبتداء ما بعدهما
ورد عليه انه يلزم ان يكون المبتداء فى مثل قولك ما رايته مذ يومان نكرة والخبر
معرفة وذلك غير جايز واعلم انهما اذا كانا مبتداء او خبرا فهما اسمان صريحان
لا ظرفان فلا يصح عد هما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما

من اسماء الزمان لانها يقعان ظرفا في تركيبهم ومنها اي من الظروف المبنية
لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد
جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون
النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بضم اللام وسكون
الدال ولدن بفتح اللام وضم الدال وبنائها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل
البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق بينهما انه يقال المال عندي زيد
فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه وان غاب عنه ولا يقال المال لدي زيد او
لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تبنى بناء على الاضافة نحو المال لدي
زيد وقد تنصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة
سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في نحو رأيت زيدا ولذلك يحذف
عنها وتثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من سحر وغيرها ومنها قط
مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته قد تخفف الطاء
المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضم الطاء المشددة والمخففة وجاء قط
ساكنة الطاء مثل لن وهو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي
لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق
النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبنا المخففة لوضعه وضع

الحروف

الى وقف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اختها
عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها
للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع
شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة منه المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناؤه
على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف
اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الدهر والعائض الذي
يبقى على وجه الدهر والظروف المبنية اذا اضيفت الى الجملة
يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بوساطة على المختار
الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي يو
مئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء متمكنة للاعراب
ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف
في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل غير ومثل كغير من مع ما وان مخففة ومشددة
مثل ما قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم زيد او مثل انك تقوم
لمشابهتها الظروف في المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث ووجه المشابهة ذكرها
في بحث الظروف ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسمين متمكنين للاعراب المعرفة
والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة التي من اقسام الاسم المعرفة فما

المعرفة والنكرة

اى اسم وضع بوضع جزئى او كلى لشئ متلبس بعينه اى بذاته المعينة
المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشئ مقيد بهذه المعلومية
المعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار
ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع للشئ
شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهى اى المعرفة
ستة اشير بالاستقراء واشاء بترتيبها على الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة قال الاول
المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مختصة باعتبار امر كلى فان الواضع
لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا وجعله
آلة للملاحظة افراده ووضع لفظ كلا انا بازاء كل واحد من تلك الافراد وبخصوصه
بحيث لا يفاد ولا يفهم الا بخصوصه دون المقولية المشتركة فيتحقق ذلك
المشترك آلة للوضع لانه الموضوع له فالوضع كلى والموضوع له جزئى مشخص والفاظ
الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه
من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم ذات
الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم بهذا المعنى الجنسى ومعرفة بخلاف
ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسى مع قطع النظر عن معلوميته

المضمرات

ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعنى اسماء الاشارة
والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم
وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له خاص
فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها
ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد
المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كما هذا وضعا عاما لان
التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا
لانه خصوصيته كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع
والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل
ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخل اللام الزائدة لتحسين اللفظ واللام فى ليس
من ابناء وبنات فى اسف بدل من اللام ولا يعد ما دخلته تسما آخر من المعارف
او من فى يا نحو يا رجل اذا قصد به معين نحو فى يا رجلا لغير معين فانه
نكرة ولم يذكر المنادى لرجوعه الى فى اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل
والسادس المضاف الى احدها اى الاحد الامور الخمسة المذكورة ولا يشترط
صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا يصح الا
بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كما ان عليه ان يقول

المبهمات

ما عرف باللام

والمضاف الى احدها

والمضاف الى المعرفة اينما مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الاحدها
اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان
المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اى
اضافة معنى يعنى اضافة معنويه نحو له معه مفعول مطلق بحذف مضاف
واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد
تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والجهات ومعنى المضاف الى احدها مضى
نظره المعرف باللام والنداء مستغنى عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال
العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه اذا صدر بالاب او الام او الابن او البنت
فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع
لشئ بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التى
تعينت لفرد معين بغاية الاستعمال فيه داخلة عن التعريف لان غلبة
استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع
من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول لغيره
اى ذلك من ذلك الاسم الموضوع لشئ بعينه غير متناول لغيره ذلك الشئ باستعماله
فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله لوضع واحد اى متناول لا بوضع واحد
لئلا تخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاصل قال

يترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اضافتها فيما يكون فيه هذا الترتيب
فقال واعرفها اعرف المعارف يعنى اقلها ليسا عند المخاطب من حيث
اضافتها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه لا
يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيرك
واذا قلت انت جاء او يلتبس بأن يتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاضافة
الا كون المعرفة بعد من اللبس ثم المضمر الغايب ولم يذكره لانه علم
من اضافة المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين
اضافة المضمرات فان سايل المعارف لا تفاوت بين اضافتها الا المضاف الى احدها
فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين
اضافته بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذى
ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشئ
لا بعينه اى لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو
كذلك فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه
خرجت المعرفة واسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما
خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اى الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء
منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات وآحادها

قوله اسماء العدد وقيل العدد ما يوازى نصف مجموع حاشيته
فواحد خرج غير داخل فيه وقوله حاشيته اى طرفيه اعم من ان يكون
لقريبين او بعيدين بمرتبة او بمرتبتين او بمراتب مثل
الاربعة فانه مجموع الثمانية والثلثة نصف مجموع الستة
والاثنان نصف مجموع الاربعة وعلى هذا القياس غير ما مر

المعدود ما يعد به الشئ هذا هو
المقصود من قوله

من الموجودة في الخارج

كل واحد واحد منها وكلية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد
ومن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات
بان يكون كل واحد منها موضوعة لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد
موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت مفردة فاذا سئل عن معدود منها
بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة
مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له

فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف
لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب
لتوريث العدد بما يخرج الوحدة

اعتبارا معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين
ومن ومنين حيث لا يفهم منه الوحدة والاثنية فقط

اسماء العدد التي يتفرع منها ما فيها او ما لا الى تاء التانيث كواحدة واثنان او
باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كآت والوف
وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزجيا كخمسة عشر او بالعطف
او بالعطف كخمسة وعشرين اثنا عشر تركيبة واحدا الى عشرة ومائة والف
تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد

اثنان في المذكر والمذكر وتثنيه واحدة اثنتان وثنتان في المذكر والمؤنث
وتثنيتها اما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لمجاعة
المذكر اعتبارا لتانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر
بدون تاء الجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث امرأة وعشر امرأة
ولم يقل الامر بالعكس لكون المذكر ابسق وتقول احد وعشرون رجلا احد
عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنا عشرة
وثلثا عشرة في مؤنث نحو احدى عشرة امرأة على الاصل تذكير المذكر وتانيث
المؤنث وغير الواحد الى احد والواحد الى احدى للتخفيف وتقول ثلاثة
عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلاثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع
عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول منها بحاله قبل التركيب
وتذكير الثاني للمذكر لكل منه اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو
كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتي عشرة فان التانيث فيهما
من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثني عشر فحمول على المذكر
من ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يختص للتانيث
ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث وفي اثنتان وان كانت
للتانيث الا انها حملت على اثنتان واما تانيث لكل جزء الثاني فحمل المؤنث

لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع
وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب
في المؤنث اى من عشرة تحذف عنه تعالى اربع نحات مع ثقل التركيب في
احدى عشرة واثنتا وخمس في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون
يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول
عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون منصوب
المنصوب محلا بمفعولية القول وهو ثلثون واربعون وخمسون الى
تسعين فيهما اى المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول
فيما ازيد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى
وعشرة في المؤنث والمغاير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب
لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالها بالعطف
على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يبن جزءاها في قاعدة العطف بلفظ
ما تقدم بل خصتها بما عداها فقال ثم بالعطف اى بعطف تلك العقود على
المزيد عليها كائنا ذلك المزيد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد والعدد
بعينه من غير تغيير فيقول احد عشر في المذكر واحدى عشرة في المؤنث
واثنان وعشرون في المذكر واثنتان وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر ثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة

وتسعين

وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما ازيد على تسعة وتسعين مائة
والف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اى في المذكر والمؤنث
من غير فارق بينهما ثم تقول فيما ازيد على مائة والف ومائتين منهما
بالعطف اى بعطف المزيد عليها او عطفهما على المزيد حال كون المزيد
واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من تغيير وتبديل فيقول
مائة واحد وواحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال او
ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد
وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون
رجلا واثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث
وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة
وكذا الحال في تثنية المائة والالف ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول
واحد ومائة واثنان ومائتان الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء
لبناء صدر الاعداد المركبة الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اى
الياء لتناقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب وشذ حذف ها اى حذف
الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني
القاضي اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فرعي

زيادة اشتغاله بمحل ما قبل الكسرة فتحه قال التبريزي ويجوز كسرها
ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوفق اخواته لانها مفتوحة
الاواخر مركبة مع العشرة ولما من بيان حال اسماء العدد شرع في
بيان حال مميزاتها وابتداء من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين
كما سيصرح به وقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اى
مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه
مخفوضا لانه لما كان استحقاقه آخر واقيه جر المميز بالاضافة للتخفيف
لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا ليطابق المعدود والعدد
الا في ثلث مائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا
مائة حين مميزوا بها ثلث او اخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال ما
مآت او مايين لان للمائة جمعين اهما في صحة الجمع المذكر السالم فلا يقال
وهو مئون والثاني في صحة جمع المؤنث السالم وهو مآت ولا يجوز
اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق
الا مآت لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود
المجيء بعدها هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين
فاقتصروا على الفرق كونه اخص ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين

عدد
ممیز از برای سه جمله دان
زده تا ده بجمع کثرت مجرور
زده تا صد بمفرد کثرت منصوب
زصد ببستر بجمع کثرت مجرور
فرد

الى
بل اثنتين وتسعين منصوب مفردا ما نصبه في الحقوق فلتعذر الاضافة
اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست
في الحقيقة نون الجمع واما في اخواتها فلانهم كرهوا ان يصير واحد اسماء
كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشر لان المضاف اليه فيها
كان غير العدد لم يمتنع اشتراك ذلك فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا
واحدا وانما جوزوا ثلثمائة امرأة مع انه فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا
واحدا ليطرد بها امرأة واما آفاده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة
فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما و
مميز جمعه اى جمع الالف وانما لم يقل وجمعها كما قال وتثنيتهما لان استحال
جمع مائة مع مميز هلق للاعداد من فوق لا يقال ثلثمات رجل كما يقال ثلثة
الا في رجل بخلاف التثنية فانه يقال مامن رجل مثل الفين رجل مخفوض
مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون
مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة من الاعداد
والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير مميزها الجمع الموضوع للكثرة
وفي مميزها المفرد الدال على القلة وغاية للتفاوت واذا كان
[illegible] لفظ المميز منه مذكرا كلفظه الشخص اذا عبرت بها

عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كانقطة النفس
اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اى ففى العدد وجهان التذكير والتانيث
وان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر
كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة
ولا اثنان واثنتان وشتان بميز فلا يقال الواحد مع ميز كما يقال واحد رجل
ولا اشتان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون تميزا لهما
على تقدير ذكر التميز معهما ويطلحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ
التميز اى الفصل الان يكون ميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على
الجنس وبصيغته على الواحدة والتثنية عنهما اى عن الواحد اذا كان
التميز عن مفرد وعن الاثنين اذا كان التميز مثنى مثل رجل ورجلان فان
من صيغته رجل يفهم الجنس والوحدة من صيغته الرجلان والجنس والاثنية
فبذكرهما استغناء عن التميز وان قلت هب ان ميز الواحد مستغن عنه
لكنا لا نسلم ان ميز الاثنين ذلك نعم اذا كان ميزه مثنى يغنى عنه لم
يجز ان يكون مفردا كما يقال اثنى رجل قلت لما التزموا بجمعه فيه ميز
سائر الآحاد ينبغى ان يعتبر فى مالم يلتزم فيه ما هو اقرب اليها
وهو الاثنية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا

اثنان

اثنان استغناء بلفظ التميز اى بجوهر الحرف فى الصيغة لهيئة خاصة
قابلة للحوق علامة الافراد اعنى التنوين او علامة تثنية اعنى حرف
تثنية فاذا اعتبر علامة الافراد الاستغناء عن ذكر الواحد على حدة
فان اعتبر مع علامة تثنية استغنى به عن ذكر اثنين على حدة فاختاروا
الحمل على علامة التى هى اخف عن ذكرهما ولا شك ان رجلا ان اخف
من اثنى رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اى لافادة التميز
النص المقصود اى تنصيص على عدد والتصريح به الذى قصد ذلك
التنصيص والتصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما افاد التميز ذلك
التنصيص استغنى فى افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول فى المفرد من المتعدد
اى فى الواحد من المتعدد باعتبار تقصير اى بسبب اعتبار تقصير اى تقصير
ذلك المفرد عما انقص من عدد ازيد عليه بواحد الثانى فى المذكر
فقوله الثانى مقول القول وذلك الفعل انما هو تصيير الواحد اثنين
بانضمامه اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيرا بانضمامه اليه اثنين وانما
من الثانى اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيرا واحدا
الثانية فى المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر فى المذكر والعا
شرة فى المؤنث لا غير اى لا تقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فى ما تحت

لفظا

الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم
الفاعل منها وتقول في الفرد باعتبار حاله اى مرتبته من المتعدد من غير اعتبار
معنى التصير الاول والثاني اذ وقع في المرتبة الاولى والثانية للمذكر والاولى
والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصير وانما لم يقل الواحد والواحدة
لانهما لا يدلان على المرتبة فانه يدل منهما الاول والاول دالة عليها وهكذا
الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك
الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم
اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين من
التذكير والتانيث فتقول في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشر وفي
المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب
والمعطوف نحو الثالثة عشرة فتؤنث الاسمين في المؤنث كما تذكرهما للمذكر
نحو الثالث عشر وانما ذكر والاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث
فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون
والثالثة والعشرون ومن ثم اى من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصير
واعتبار حاله اختلف اضافتها فلاختلاف اضافتهما قيد الاول اى المفرد
من المتعدد المقول باعتبار تصير وثالث اثنين بالاضافة الا الانقص

بدرجه

بدرجه ولحدة اى مصيرها اى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف
اى صيرت الاثنين ثلثة وقيد في الثاني اى في المفرد من المتعدد باعتبار
حاله ثالثة ثلثة او رابعه او خمسة بالاضافة الى العدد يساوي عدده او يكون
فوقه اى احدهما لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة
او الرابعة او الخامسة ولا يلزم جواز ارادة احد الاول من عاشر العشرة
وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما فوق العشرة حادي عشر احد عشر
باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اى واحد من احد عشر متاخر بعشر
درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار
الاول لا يتجاوز العشر كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي
احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب
الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسع عشر فيحذف الجزء الاول من المركب الاول
لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبني الجزء ان الباقيان لوجود موجب
البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب اسماء
العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته
واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه
اى اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اى ملفوظة سواء كانت

المذكر والمؤنث

تلك العلامة حقيقة كامراة و ناقة وضرة اوحكما كعقرب اذ الحرف الرابعة
فحكم تاء التانيث ولهذا لم يظهر التاء في التصغير الذي باعى من اصحيح
المؤنثات السماعيه او تقديرا اى مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كلام
و نام وقعل و قدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اى اسم
متلبس بخالة المؤنث اى مالم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا
تقديرا وعلامته اى علامة التانيث التاء وكالف اخرا كوجد مقصورة
كسلمى وجبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد نازعهم الياء في فتى وفتى وبرجم
انها للتانيث وليس ذالك لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث
مثل هي وانت وهواى المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اى اسم بازائه
اى في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامراة في مقابلة رجل و ناقة في مقابلة
جمل واللفظي بخلافه اى متلبس بخالة المؤنث الحقيقي اى ليس بازائه ذكر
ذكر من الحيوان بلا تانيث به منسوب الا اللفظ اوجود علامة التانيث
في لفظه حقيقة او تقديرا اوحكما بلا تانيث الحقيقي في معناه كظلمة مثال
للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء
التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها عيينة ولم يرد مثال المؤنث اللفظي
الحكمي كعقرب لقلته وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه
اى الى

اى الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا وظهر ومضمر فبالتاء اى ذالك الفعل
متلبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفعل عن اول الامر الا اذا كان مسندا
الى ظاهر الحقيقي فانه يجوز تلك الاختاء في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار
بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو مستثنى من
هذه القاعدة فلك ان تقول في طاعت الشمس طلعها الشمس بحاق الشمس
طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه
عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمر اذ ليس
فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث
الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي
بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة في صورة الفصل ايضا لما احتاج
الى تقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففي
صورة ايجاب الخيار في الحاق التاء بالفصل وفي تركه فيقول حضرت القاضي
امراة وحضر القاضي امراة وطلعت الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان
المؤنث الحقيقي معلوما يغلب في اسماء المذكور كزيد اذا سميت به
امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس
وحكم ظاهر الجمع لا ضمير فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال

جاءت او جاؤا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان الجمع المذكر السالم لم يجز
تانيث فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا سواء
كان واحده او من تناخى اذا جاءت المؤمنات او مذكرا نحو جاءت
الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت
التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر
العاقلين من الجمع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما
فان ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون جاؤا الا يقال جاءت فعلت اى
ضمير فعلت وهو المسكون فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل
الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اى ضمير فعلوا بعد الواو والنون فيهما هو
موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اى ضمير النساء وما يمائلها
في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام
وما يماثلها في كونه جمع المؤنث غير المذكر غير العاقل السالم فعلت وفعلن اى
فعلت مقرونا بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اى بالنون
امّا في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر غير
العاقل كالايام فانه لا اصل له في التذكير كالرجال غير على حقه فاجري مجرى
المؤنث وفي الحواشي الهنديه موافقا للشرح الرضي ان النون موضوعة

الجمع

جمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعملها للنساء للحمل
على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقلهن يجرين مجرى غير العقلاء المثنى
ما الحق اخره اى آخر مفرده بتقدير المضاف او قل بعد قوله ونون مسكورة قولنا
لواحقها صفة وقولنا للايصال التعريف فخرج نحو مسلمان ومسلمين كما
لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه الكلمات الف حالة الرفع
او ياء مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي الرفع والنصب فاعرفه
ليتميز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التنوين وخفة الفتحة ونون عوض
عن الحركة والتنوين مسكورة لئلا يتوالى الفتحات الاربع في صورة الرفع
والى فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتح النون ليدل ذلك الفتح او الالف
وحق قاوه الحق ولا باس باشتماله على الحق النون وعدم دلالته لحرفها
على ذلك لانه حالة تقديرية تسليمه انه اقل امدن من امثلته على شيء صح ان
يقال هذه الاسماء الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة
هذين الامرين على ان معه اى مع مفرده مثله في العدد بقي الواحد
حالكون ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده باعتبار دخوله
جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينها او لوازم يدل له مثله الموضوع له
فيما دخل في الواحد والجنس جمعا الاستغناء عن قوله من جنسه وقوله
تحت المراد به ولا يبعد ان يراد بالموضوع له اعم من ان يكون موضوعا له
في الموضوع له حقيقة او حكما والمجازي حكمه وبجعله
ما ذكروه الغرض والا بين كان فاعرفه عصام

ليدل على اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد وهو الى انه لا
يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد به الطهر
والحيض بل يراد به طهران او حيضان على الفصيح خلافا لبعضهم فان قلت
هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه شنى الاب
باعتبار معنيين مختلفين وهما الاب والام والقمر باعتبار معنيين مختلفين
هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة بالاسم الاب ادعاء لقوة التناسب
بينهما ثم يا قول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم قلينا ولهما فيثنيان فيثنى
باعتبار فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالتسمية
الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القراءين بلا احتياج الى ادعاء تسمية
الطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليا ول بالمسمى به ليحصل
مفهوم قينا ولهما فيثنى باعتبار قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام
في جواز تثنية بمجرد اشتراك اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف اختار
عدم جوازه وبهذا الاعتبار تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها
فزيد مثلا اذا كان علما يا قول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمرو ايضا اذا صار
علما ادعاء ساول ابي بكر يا قول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع وورد بعضهم وقال الاولى
ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الغلبة مطلوبة فيها يكفي تثنيتها وجمعها

لكثرة

مجرد

مجرد الاشتراك في الاسم خلافا لمن اجاز من نحو قول هذا البعض ان
لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد
الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد
المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما ورد يعلم من تعريف
المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف المفردة
لازمة يسمى مقصورا لانه ضد الممدود واصل الالف ان يكون محبوسا من الى كان والى
والقصر الجنس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان
مجهول الاصل ولم يعل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك
المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي
الذي يدل فيه قلبت الفه واوا اعتبار الاصل حقيقة او حكما مخففة الثاني
بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لكان الثقل وكذا اي وان لم يكن كذلك
بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل
او عديمه وقد اميل كتيان في متى حيث جاء متى مما لكا او كان على اربعة
احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء
اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبار الاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما تخفيفا
فيما ازيد على ثلاثة احرف والاسم الممدود وهو ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة

وكلا منقلبة عن اصلية او زائدة ثبتت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراءٍ آن
بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة او للتمسك من قرأ اذا سلك
وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوًا كوقراء وان كانت الهمزة للتانيث
اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمراءً بالفين احديهما
للمد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة او توهمها طرفا
بعد الفٍ زائدة قلبت واوًا فيقال حمراء وان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس
الالف فتبغي ان لا يقع بين الفين مع انهما غير اصلية والواو اقرب
الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتتت اصله
وقتت واجوه وربما صحت فقيل حمراوان وحكى البرد عن المازني قلبها
ياء شذوذًا بان والاصل فيها واوٌ والا اي وان لم يكن الهمزة اصلية
ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او
منقلبة عن واوٍ او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساوٍ وردايٌ
فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقائها لان الهمزة
في صورة الاول منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الآخر عن اصلية
فشابهت همزة قراءٍ فتثبت في الصورتين كما في قراءٍ وثانيهما قلبت الهمزة
واوًا لانها عين الهمزة في الصورتين قلبت باصلية فشابهت همزة حمراء

فانقلبت

فانقلبت مثلها واوًا وفي التوجيه الشريفية ان اللازم
من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال رداوٍ الا رداء الا ان بالهمز
او ردايان بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء كما ينبغي ان
يقول المصنف والا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة اثبات الهمزة وردها الا
الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام قد يعبر بها
كتب النحاة كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا انثى مما حكم باشتهاده
غير ما وقع في الرضي من انه تقلب البدل له من اصل ياءً فهذا اعم من ان يكون
هذا الاصل واوًا او ياءً ويحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل
الاضافة فالنون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها
والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فتنافيان وحذفت تاء التانيث
التي قياسها ان لا يحذف من آخر المثنى كشجرتان وثمرتان في حصان
واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه
حذفها فيهما ان كلا واحد من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها
بالاخرى بحيث لا يمكن الانقطاع بدونها صار تابعا له مفردا وتاء
التانيث لا يقع في حشوٍ وقيل خصي والى مستعملان وهما اثنتان في
خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما لما كان حذف النون

مبحث الجموع

قاعدة مستمرة التي في بيان بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بحذف حذف تاء التأنيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا التي بالفعل الماضي للجمع مادة اي اسم دل على جملة آحاد مقصودة اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اي حروف هي مادة المفردة التي هو الاسم على واحد واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالباء في قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ملجموعا السالمة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الصيغة اخرج بقوله دل على آحاد جنس ليشمل الجمع والاسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل على آحادها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجمع كرهط وقوم ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله له مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الاقطان جنس فانها قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله له مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله له مقصودة وكذلك بقوله بحروف مفرده

خرج

كل الافرادي كقولهم

كل الجموعي كرهط لانك اذا قلت كل الرهط وانت تريد كل طائفة طائفة منه فيكون الكل منسوبا الى الجمع واذا قلت كل القوم وانت تريد كل فرد فرد منه فيكون الكل منسوبا الى الافراد

والفرق بين كل الجموعي وكل الافرادي ان كل الجموعي يتعلق الحكم اولا وبالذات الى المجموع ثم يسري الى الافراد ثانيا وبالعرض وكل الافرادي يتعلق الحكم اولا وبالذات الى الافراد ثم الى المجموع ثانيا وبالعرض

خرج اسماء الجمع والعدد فخرج بما كان الفارق بينه وبين واحده التاء وخرج كعب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاقل اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع على انه كاحيس في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع الاسماء الجمع التي آحاد من لفظها كجامل وباقر وراكب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة ثقل واذا كان جمعا ضمة أسد وهو اي الجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح نوعان تارة يكون للمذكر وتارة يكون للمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسورة ما قبلها في حالتي النصب

واذا قلنا تعلمت الكلم ان كان المراد بالكلم اسم جنس جمعي فيكون معنى الكلام تعلمت انواع الكلم اعني الاسم والفعل والحرف وان كان المراد به اسم جنس افرادي فيكون المعنى تعلمت افراد الكلم اعني جميع المسائل الجزئية التي تبحث فيه فتدبر لانه دقيق

والجر ونون عوضا عن الحركة والتنوين على سبيل منع الصرف مفتوحة
لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق او اللحق
فقط او مع الملحوق على ان محله اى مع مفرده الواحد من حيث معناه
اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكره فى التثنية فان قيل اسم
التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل المفضل عليه فى الواحد قيل ثبوت
اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من
الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اى آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضى
او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اى الياء مثل قاضون جمع قاض فان
اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
طلبا للتخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وهذا القياس حالة
النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل
اجتماع الكسرتين والياء بين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره
اى آخر اسم الذى اريد جمعه مقصورة اى الفا مقصورة حذفت الالف
لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حذف كان قبل الالف
على ما كان عليه مفتوحا ولم يتغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون
فى حالة الرفع ومصطفين فى حالتى النصب والجر فان اصلهما مصطفيون

ومصطفيين

ولا كثرة

ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف
لالتقاء الساكنين وشرطه اى شرط اسم اريد جمعه جمع التصحيح
المذكر يعنى شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اى اسما
محضا من غير معنى وصفية فيه فمذكر علم اى فكونه مذكرا علما
يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون
هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل
اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين
او اثنان كالمائة او واحد نحو عوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد
بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو
طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان
فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه
نحو رقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون
اتفاقا لان علامة التانيث هى التاء لا الالف فلا يمتنع من الجمعية
بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا وانفتاحى صورة علامة
التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها
وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر

التصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول
فمذكر يعقل اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا تعقل كما مر
والشرط الثانى ان لا يكون ذالك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اى
مذكر غير متسق فى صيغة الصفة الكائن ذالك الاسم ايا ما مع المؤنث
بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء
للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يتعكس لان معنى الصفة
فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون
ذالك الاسم فعلان فعلى اى مذكر غير متسق فى تلك الصيغة مع المؤنث
بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى
فانه لا يقال سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون
ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل الفرق بين المذكر والمؤنث لانه
فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا
مستويا فيه اى فى هذه الصفة والتذكير بتاويل الوصف مع المؤنث
مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا
يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا
بالمؤنث لم يناسب ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب

ان يجمع جمعا يستويان مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم
المذكور مذكرا متلبسا بالتاء التانيث علامة كدلالة اجتماع صيغة جمع
المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اى
نون الجمع بالاضافة لما مر فى التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع
سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها
وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة
وقد رجح صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اى
جعلها من الشذوذ ومنها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ ومنها ارضين
واشاله فمن اراد تفصيل ذالك فليرجع اليه المؤنث اى جمع التصحيح المؤنث
ما لحق اى جمع لحق آخره اى آخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع
التصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى لذالك المفرد مذكر فان يكون
ذكر اى ذالك المفرد جمع بالالف والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل
وان لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فشرطه اى شرط
صحة جمعيته ان لا يكون مجردا من تاء التانيث كحايض لانه تقول فى جمع
حايضة حايضات فلو قيل فى جمع حايض ايضا حايضات لزم الالتباس
وانما عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان

اسما وجمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات
فى جمع طلحة وزينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد
لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كناء وشمس ونحوهما من الاسماء
التى تثنيتها غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل فيها مسموع
كالسموات والكاينات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقى
ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما يغير اى جمع يغير بناء واحده من
حيث نفسه واصوله الدالة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة
لتغير بناء واحده بالحوق الحرف الخارجة الزايدة فيه وايضا المتبادر
من تغير تغير بكونه لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان
التغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور فى
تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث
الامور الخارجة الزايدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم فى
قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافلس او
باعتبار يا كفلك كامة وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما
افعل اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون
على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى الباقى وافعلة

كما عرفته

جمع القلة

كما غفلة جمع ربغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع التصحيح مذكرا
كما مسلمين او مؤنثا كمسلمات وفى شرح الرضى ان الظاهر انهما اى جمعى
السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا
ذلك اى المذكور من الاوزان والجمع التصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق
العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر
كقوله ثم ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعنى بالحدث
معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى او لم يصدر كالطول
والقصر الجارى على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق
الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة
وجلسة ومثل القادرية والعالمية ومثل ويلا له وويحا له مما لم
يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو
اى المصدر من الثلاثى المجرد سماعى اى سماعى وبين قياسى عدده الى اثنين
وثلثين كما فى كتب التصريف وفى غيره اى غير الثلاثى المجرد يعنى ثلاثى المزيد فيه
والرباعى المجرد والمزيد فيه قياسى اى قياسى كما تقول كل ماضيه على
افعل فمصدره على افعال وكل ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل
اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما عاملته فى علم التصريف

مبحث المصدر

والجمع المؤنث السالم كمسلمات
بالضمة فى الرفع وبالكسرة
والنصب مجملا بالجمع المصحح
المذكر السالم يلزم للفرع مزيته
على الاصل اخونوخ اخونوخ

ويعمل اى المصدر بالقطع عمل فعله المشتق حالكونه ماضيا نحو اعجبنى
اعجبنى ضرب زيد عمرا امس حالكونه غيرى اى غير الماضى مستقبلا
كان او حالا نحو اعجبنى كل يوم عمرو خالدا غدا او الآن وزال العمل
لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الذى مان
كاسمى الفاعل والمفعول اذا لم يكونا مفعولا مطلقا يعنى عمل المصدر عمل فعله
بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجئ
حكمه ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع
ان وشئ مما فى حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبنى عمرا ضرب بزيد ولا
يضمر اى معموله فيه او يكون المضمر معمول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر
فيه لاضمر فى المثنى والجمع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع تثنيتين وجمعين
نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين فى الحقيقة
الى الفاعل وكذا فى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها
محذور بخلاف المصدر فان له فى نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار
فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يضمر فيه بل مضمرا مطلقا فلا جاجة
الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربى زيدا حاصل ولا يلزم ذكر
الفاعل اى فاعل المصدر لا مضمرا ولا مظهرا نحو اعجبنى ضرب زيدا لان

النسبة

النسبة الى فاعل ملحوظ فى مفهومه فلا يتوقف تصوره مفهومه
عليه بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة ويجئ اضافته
الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهته للفعل لكونه
نكرة نحو قوله تعالى لولا دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر الى
المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة
الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب
واعماله اى اعمال المصدر متلبسا باللام اى بلام التعريف قليل
لانه عن عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع
الفعل ينبغى ان لا يدخل على المصدر المقدر به وليس جوز ذلك
على قلة فما بين شئ وبين المقدر به قيل لم يات بها القرآن شئ من المصا
در المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا
فى فاعل نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اى المصدر مفعولا
مطلقا ضم فامن غير اعتبار ابدا له من الفعل فالعمل للفعل من غير
تجويز ان يكون العمل للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان
القوى سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا يا زيدا او محذوفا فانه
لا يضمر يا زيدا وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه

اى من الفعل وهو ما كان حذف فعله لانه ما نحو سقيا له وشكرا له
وحمدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل
المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله لبدلية ففى وجهان
وجهان وانما فصل بين قسمى المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان
اياه بالجملة المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر
فى القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بما
بالقسمين على السواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل
اى حدث موضوعا ذالك الاسم من قام اى الفعل به اى لذات
ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لاما جعل امرا يذكر
بلفظة ما العلة قصدا لتغليب بمعنى الحدوث نعنى بالحدوث تجدد وجوده
له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلاثة قال المصنف فى شرحه قوله
ما اشتق من فعل يدخل فيه الجامد وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة
وغير ذالك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع
ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان
وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل فى الجميع
الذى حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذالك لان المتبادر من

قوله

قوله ما اشتق من فعل لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون
لمن قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل
الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا
الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله
لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على
اصل الفعل وخالفا اكثر الشامخين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل
الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم
ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق
متضمن لمعنى الوضع كما عملت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به
بل له مع الزيادة ويحتمل ان صيغة المبالغة على هذا التقرير يخرج من
التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذالك ويدل عليه حصر صيغ لمن قام به
اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم
الفاعل وفى الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم
الفاعل من الثلاثى المجرد على فاعل كضارب وقابل وماشى وآكل وكل
من المصادر الثلاثى المجرد لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم
فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن

واحسن ومضارب وصيغته اى صوغته اسم الفاعل من مجرد الثلاثى
على زنته فاعل ومن غير الثلاثى مزيدا فيه او رباعيا او مزيدا فيه على
صيغة المضارع المعلوم بميم اى مع ميم مضمومة موضوعة موضع حرف
المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا ومع كسر ما قبل الآخر
وان لم يكن فيما آخر المضارع كما فى يتفعّل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل
فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع
حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال
الكسر غير الواقع فى آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمى الميم مثال
يكون من كل من قسمى الكسر ايضا مثال ويعمل اى اسم الفاعل عمل فعله وان كان
فعله لازما لانه ما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعل اللازم وان كان متعديا الى مفعول
واحد وان كان متعديا الى اثنين كان ايضا هكذا لك وكان فعله يتعدى
الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول معه وسائر الفضلات
كذلك هو يتعدى اليه بشرط معنى الحال والاستقبال اى يعمل اسم الفاعل
حال كونه متلبسا بشرط اى بشئ يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال
والاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه
المضارع فيلزم انه لا يخالفه فى الزمان نحو زيد ضارب عمرا
الآن

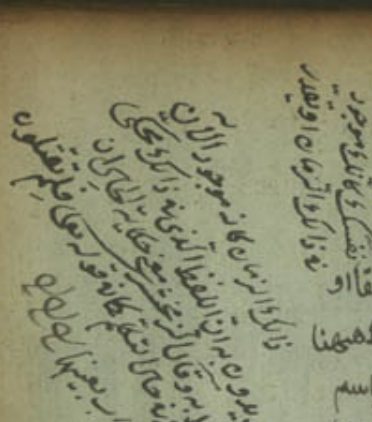

واضح يقدر على
وكذا فى نظائره
حيث اجرى على الاسم
ما يجرى على الفعل
بتضمن معنى حرف
وذكر
بان يقدر ما
فى نحو
على
ويقدر
ذكر
الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او
حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا
وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم
الفاعل العامل بمعنى الماضى موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان
كانه موجود الآن ويشترط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه
اى على المتصف به وهو المبتدأ والموصول او الموصوف او ذى الحال ليتقوى
جهة الفعلية من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء
الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاءنى زيد راكبا فرسه او الاعتماد
على همزة الاستفهامية ونحو من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها
من حروف النفى كلا وان لان الاستفهام والنفى بالفعل اولى فاذا دخلها
شبهه بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان
فان كان اسم الفاعل المتعدى للماضى اى للزمان الماضى بالاستقلال او
فى ضمن الاستدلال واريد ذكر مفعوله وجب الاضافة اى اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله معنى اى اضافة معنوية لفوات الشرط الاضافة
اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائى فانه ذهب الى
عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضى او الحال

ذكر
الآن
يعود
ما
لفظ
به
ذكر
ذكر
ذكر
او
يقدر
قبل
قال
بعده
قدر
معنى
فيقدر

او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته
ليست اضافة معنوية لانتفاعه من قبيل اضافة الصفة الى معمولها
وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه وقد مر الجواب عنه
فان كان اى لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف الى الفاعل اليه
فبفعل مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطى
عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطى عمرو
وقيل ما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما فان دخلت اللام اى الموصولة
على اسم الفاعل استوى الجميع اى جمع الازمنة فتقول مررت بالضا
رب ابوه زيدا الآن امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن
او غدا لانه فعل بالحقيقة خرج عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم
لكل منهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اى من اسم الفاعل بتغير صيغته
الى صيغة اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق
منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم
وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل في العمل واشترطوا
يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد
اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل

اذا كانت

اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد
ضراب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا
او امس وما فيه من معنى المبالغة نائب منابه ما فات من المشابهة اللفظية
والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا
كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشروطه
لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي
التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربان بدون عمرا الآن
او غدا او الزيدان الضاربان او الزيدون الضاربون بدون عمرا الآن
او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل
في معمول له بوضعه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان
حذفهما واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز
حذفهما لوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها
كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما
على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذف فيها ضعيف
لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه

مبحث اسم المفعول

اسم المفعول وهو ما اشتق من فعل اى حدث موضوعا لمن وقع عليه

اى لذات ما من حيث وقع الفعل عليه فضرب موضوع لذات ما وقع
عليه الضرب واعتبار اقامة من مقام ما على ما مر فى اسم الفاعل فقوله
ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن
وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم
التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او التفضيل المفعول فانه
مشتق من فعل لموصوف بزيادته على الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول
موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثى المجرد على وزنه
مفعول كمضروب ومن غيره اى غير الثلاثى المجرد على صيغة اسم
الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول لمتخرج بفتح الراء
وامره اى شانه وحاله فى العمل اى عمل النصب والاشتراط اى اشتراط
عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه والهمزة اوما كامر اسم الفاعل
اى مثل شانه وحاله واذا كان محرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو
يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كا هناك مفعول آخر يبقى على نصبه
نحو زيد معطى غلامه درهما الآن اوغدا والمعطى غلامه درهما
الآن اوغدا او امس صفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى
وتجمع وتذكر وتؤنث من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم

ما اشتق صوم

صفة المشبهة

المفعول

المفعول المتعدين لمن اى لما قام به معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث
احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى
الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة والملازم اعم من
ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم
بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا رحم بضم
الحاء اى صار الرحم طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد
بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج
عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما
الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع
اختلافها فى انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة
الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا يجئ صيغة من
صيغتها على هذا الوزن قطعا على حسب الاستماع اى كائنة على قدر بحيث
لا يتجاوز فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة
او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص
مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا
لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها المشابهة

قوله او لصيغة الخ عطف على ما قبله من حيث المعنى
والتقدير وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل
سواء كان من المجرد او المزيد فيه او لصيغة الفاعل
الذى هو وزن الفاعل من المجرد رحمه الله

اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتحمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط
بزمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما الذى يشترط الاعتماد
فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها
ليست بموصول له بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها اقساما اقساما بالنظر
الى الاحتمالات العقلية وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه
يسأل عن حكمه ويبحث عنه ان يكون الصفة متلبسة باللام او مجردة
عنها اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين
فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فنحو كل واحد من هذه الاقسام
الستة من مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام
مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول
من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على
الفاعلية اى فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول
الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة
تمييزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز
فى الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز وقال بعض النحاة على التشبيه
بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل والجر فى المعمول

على الا

باللام او مجردة عنها وعلى
كل من التقديرين معمولها
اما مضاف او متلبس

على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه
الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة
ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف
التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذه التراكيب ثلثة اى ثلثة امثلة
من امثلة المقصود وذكرها للتوضيح اقساما باعتبار اختلاف معمول
الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة
ثلثة حسن الوجه للذكورة وحسن وجهه بادخال اللام عطف
على الوجه اى اعنى بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه
بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه
بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف
اشارة الى انه شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة
السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام
الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه اعنى بهذه الوجوه
وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة
المجردة لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب
فى تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا

نعم ما قال نوالفارسيه حسن و باشد احسن نه قبيح جهار
و ممتنع بود مختلف يك بشمار

حسن	احسن	قبيح	ممتنع	مختلف
حسن وجهه	الحسن الوجه	الحسن الوجه	الحسن وجهه	حسن وجهه
الحسن وجهه	الحسن الوجه حسن الوجه	حسن الوجه	الحسن وجهه	
	الحسن الوجه	حسن الوجه		
	الحسن وجها	الحسن وجه		
	حسن وجها			
	حسن وجه			
	الحسن وجهه			
	حسن وجهه			

الاقسام ٢٢

منها مختلف فيه وساير الاقسام صحيح بخلاف ذات اللام فان قسمين منها ممتنعه كما قال اثنان منها اى تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره فى الصفة مثل الحسن وجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادة التخفيف بحذف الضمير واستتاره فى الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرف الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها فى الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف فى صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فيه وجميع البصريين يجوزونها على قبح فى ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح فى الشعر وجه الاستقباح

اتم

اتم انما اذا تكون الاضافة لقصد التخفيف فيقتضى الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على ادون التخفيفين اعنى حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما يستكن فى الصفة والذى اجازها بلا قبح نظر الى حصول شئ من التخفيف فى الجملة وهو حذف التنوين والبواقى من الاقسام الثمانية عشر التى خرجت منها الاقسام الثلاثة المذكورة وهى خمسة عشر قسما اما ما كان فيه ضمير ولحق منها اى من تلك البواقى واما فى الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما فى المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما فى الصفة والاخرى فى المعمول مثل حسن وجهه ط والحسن وجهه بنصب فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر

الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو على اربعة اقسام الحسن الوجه
وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيهما قبيح
لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر
في الصفة مثل ظهوره في الجملة الى قاعدة يظهر بها وجوده
وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها
اى في الصفة لان معمولها حج فاعل لها فلو كان فيها يلزم تعدد
الفاعل فمعنى اى تلك الصفة حج كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى
ولا يجمع تثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى
ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اى ان لم يرتفع معمول
الصفة بل تنصب او تجر ففيها ضمير للموصوف ليكون فاعلا لها
فتؤنث انت الصفة بتأنيث الموصوف فيقول هند حسنة وجهه
او حسنة وجها او تثنى اى الصفة اذا كان الموصوف مثنى مثل
الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا
كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجها
واسماء الفاعل والمفعول المتعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى
الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى ايضا الى مفعول لاشتقاقه

من الفعل المتعدى الى مفعول واحد فاذا ابنى اسم المفعول منه
اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعد الى مفعول مثل
الصفة المشبهة في ذلك اى فيما ذكر من اقسام الثمانية عشر
غير فعان الفاعل ومفعول ما يسم فاعله وينصبانهما ويضافان
اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب بر فع الاب ونصبه وجرّه
واذا كانا متعينين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم
الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اياه وزيد
معطى اياه لم يعلم ان في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له
نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطى او
مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول
الثاني محذوف وكذلك اى الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد
تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا

اسم التفضيل وما اشتق

اى اسم اشتق من فعل اى حدث لموصوف قام به الفعل او وقع
عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء
للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء
في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اى للذات متصفة بتلك

بهام

بهام

غير م

بين الجهل والبلادة والحمق لكنهم حكموا بشذوذه في نحو
احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبلد
من اش البلادة في النظم حكي من ابن هبنقة من تعلق خرزات
وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل
عن ذلك فقال لا اعرف بها نفسي ولا افضل وتقلل ذات
ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا ففيه
شابهة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق
احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق
اجهل وابلد لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل
الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشيخ الرضي عد احمق من قبيل
ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة
فان الباطنة منهما يبنى افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان
واحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه
للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق منهما قياسا مطردا لكثر
الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف
القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية

والوم

والى صوب كلام الشارح ان ذا لكذا لا يراد
به قطعي ولا اخلاص منه لمن حكم بشذوذ
احمق بذلك فالحق ما ضمنه الشارح الرضي

وانوم اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر
واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله
مضافا او بمن او معرفا باللام على سبيل الاتصال الحقيقي فلا بد من
احد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر
الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما
مع اللام فخفي في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين
تبيين المفضل منه كونه لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل
من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل
من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب
ان يستعمل اما مضافا مثل زيد افضل الناس او بمن نحو زيد
افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع
بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو ولا يكون ذكر
اللام او من لغوا واما قولهم ليست بالاكثر منهم حصى وانما
يكون العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل التبعيض
اي ليست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايهم
لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل

لان اللام الذي هو لام التفضيل للعهد فالمفضل من
يكون معهودا ولا يكون المفضل معهودا الا اذا
علم المحل طريق القصة المذكورة مع زيادة موصوف
على شيء معين بيانه انك تقول زيد افضل من عمرو
ثم تقول لم جاءني الافضل فهمنا ليست تلك الافضلية
قبله الا قبل لام التفضيل الذي مع اللام

لا تم المعهود
فيكون للمفضل
عليه كما المذكور
وهو القصد بخ بخ

الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المجرور هو المضاف اليه
اي اكبر كل شيء وانه من مجرور اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف
اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به
ان زيادة اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة به على من
اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه
في ضمن بعضهم والا يلزم التفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا
الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل الشيء على غيره فالاولى
ذكر المفضل عليه فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه
بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ ان كان خارجا
عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه
على مشاركيه في هذا المفهوم العام نحو زيد افضل الناس اي
افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك
يوسف احسن اخوته لحسن وجه عنهم اي عن الاخوة نابعا
باضافتهم اليه والثاني ان يقصد به زيادة مطلقة اي ثان
معينه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على
المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف للتوضيح

قوله ان يقصد به الزيادة لو ازيد بالمعنى العناية فالحمل
القصد عليه صحيح ولو اريد المعنى فنع الحمل اللهم
الا ان يكتفى المعنى احدهما بان يقصد به كذا او كذا
المعنى قصد احدهما قصد كذا او احدهما ذو
قصد كذا او احدهما مندرج

المفضول

ارتشاركه المضاف مع المضاف اليه
في اصل الفعل وهو التفضيل

لانه مستلزم لاجتماع النقيضين لانه بتقدير اضافة
الاخوة الى الضمير العائد الى يوسف لزم ان يكون خارجا
عنهم للامتناع دخول المضاف في المضاف اليه و
بتقدير انه يشترط فيه ان يكون من جملة ما يضاف اليه و
لزم ان يكون داخلا فيه فيلزم ان يكون داخلا
وخارجا وهو اجتماع النقيضين كبير عجز
والمعنى الثاني خاص بان يقصد تفضيله على الاخ المضاف اليه وحده او يقصد الثاني فقط كذا
مطلق الاخ المضاف اليه وحده او يقصد الثاني فقط كذا
كذا او الثاني ذو قصد كذا او لو لم يحمل على ذلك
لزم حمل القصد على المقصود وهو مبني عجز
قوله مطلقة اي غير مقيدة بكونها زيادة على ما اضيف اليه
في الا يشترط ان يكون من جملة المضاف اليه بل يجوز كلا الامرين

اي لتوضيح اسم التفضيل او تخصيصه كما يضاف سائر الصفات
نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه
بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل
فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وآله افضل الناس من بني قريش
وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف
احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان
تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو
مختص بغير اذا لا تنفي امتنائه او مسكنه ويجوز في النوع الاول
من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على
اصنافه من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان من
صوفه مثنى او مجموعا او كذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا
نحو زيد والزيدان والزيدون او هند او الهندات افضل
الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي فيه ال الافراد
والتذكير في كون المفضل عليه من كون معه والمطابقة
اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا لمن هو له اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان

افضل قريش اي
ولم تقصد التفضيل على قريش وان كان البعض هو احد منهم منه

اي التوضيح

بان يقصد كذا او يضاف للتوضيح وبالرفع على الابتداء وعدل
عن لفظ التخصيص الذي ذكره صاحب المفصل لان ذكر لفظ التخصيص
بالاضافة الى النكرات يوهم التزام تنكير المضاف وليس كذلك
بدليل يوسف احسن اخوته والناقص والاشبه
اعتلابني مروان هم هم بني مروان

افضل الناس والزيدون افضلوهم وهند افضل النساء وهما
الهندان فضليا هن والهندات فضليا فهن لمشابهته ما فيه
الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم
التفضيل المضاف وهو الذي به زيادة مطلقه و القسم المعرف
باللام منه فلابد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل
لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا اللزوم مطابقة
الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية
لفظا ومعنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي
استعمل بمن مفردا مذكرا اي غير المقيد المذكر للاهتمام
لحق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالآخر بما هو في
حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة
بينه وبين باب اعلم فانها من تمام الكلمة لا يعمل اسم التفضيل
في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما
خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر
ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما
خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا

بلاه وجد بعده بايديهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له
قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد هذا
يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها اليوم بلا
شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد
احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل
ايضا نحو طال زيد نسبا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا
العمل بالاصالة هو عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة
ليعمل عمله ولانه لما كان بمعناه والاصل فيه وهو استعماله بمن
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل
فلا يعمل المشابه فيه ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا
بسببا هو في اللفظ لشيء معتمد عليه بان يقع نعته او خبره
عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك
الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي بالنسبة
باعتبار تقييده بذلك الشيء او لا على نفسه اي ذلك المسبب
باعتبار غيره اي باعتبار تقييد مغاير بغيره اي غير ذلك الاول
ويكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا

وهو لم يعمل عمل الفعل
الذي اعتبر
وهو الموصوف لفظا كرجلان المثنى حيث نقول الكحل مفضلا
باعتبار عينه بمدى

خبر بعد خبر لكان او حال من اسمه او صفة لمصدر محذوف

اى تفضيلا منقيا مثل ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه

فى عين زيد فرجلا هو الشئ الذى ثبت له اسم التفضيل فى

اللفظ والكحل مسبب مشترك بين الرجل وبين عينه عين زيد

مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما

اشترط ان يكون فى اللفظ ثابتا للشئ وفى المعنى لمسببه ليحصل له

صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب

حتى تيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لان خطاء رتبتها

عن مرتبة اسم الفاعل فانه يعمل فى مظهر بعده سواء كان

من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا

وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه

ومفضلا عليه من وجه آخر بعد اتحادهما بالذات ليخرج

عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين

زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد

تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار

ولئلا يبقى على ما هو الاصل فى اسم التفضيل وهو التغاير بحسب

الذات

ظرف احسن ايضا باعتبار التفضيل على الشئ او حال فاسم التفضيل ذو الحالين متعلق ظرفان كل محدث كالتشبيه نحو زيد في الدار مشدة السوق يندر يهدر

الملفوظ بول

الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن معنى ان

التفضيلى بالنفى كما سيتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم

التفضيل منقيا اذ عند كونه منقيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله

وانما قلنا انه عند كونه منقيا بمعنى الفعل لانه اى احسن

فى هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل فى المعاد الاخر بمعنى فعل

وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان احسن مثل اسم التفضيل بعد ٣٢

بمعنى حسن لانه اذا استولى النفى على اسم التفضيل توجه النفى

الى قيده الذى هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل

زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا

الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة ايا ما

مقام المدح فيرجع المعنى الى انه حسن فى عين كل احد الكحل دون حسنه

فى عين زيد فيكون احسن مع النفى بمعنى حسن وثانيهما ان

تجعل احسن قبل تسلط النفى عليه مجردا عن الزيادة فالمعنى

حينئذ ان الزيادة لا يلزم المدح بقى اصل الحسن وتوجه النفى

الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما المساواة او بكونه دونه

والقياس يكون به دونه لا يناسب المقام فيرجع المعنى الى ما مر

النفى ٣

حسن

رجلاً في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة
بالطريق الاولى اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة
نفي الزيادة ايضاً لان في الزيادة على الشيء ما يساويه مع الزيادة فيصح ان
يقصد به عن فانتفى المساوي مطلقاً ولو في ضمن الزيادة بل فانتفى
الزائد ايضاً فيحصل من جميع ذلك ان كل كحل حل في عين ذو حسن كحل عين زيد
وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي
جواز عمل اسم التفضيل في الظاهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت
رجلاً افضل ابوه من زيد جائزاً كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق
بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان
بالذات فالاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه
فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا
زال بالنفي بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال
بخلاف ما رايت رجلاً افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل
فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان
يعود حكمه بعد الزوال فهو علة جواز عمله في الظاهر مع انهم
لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتدائية فصلوا بين
او بالعكس على مذهب سيبويه

احسن

لما — علة المساواة والزيادة

قلت

الذي هو قائم بمعناه وبمنزلة جزئه حلبي

عمل

احسن ومعموله اي ما فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل
فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي و
هو الكحل اذ كل ما ليس معمولاً له بهذه الحيثية فهو اجنبي له من
هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الا
بتداء العامل في المبتدا والخبر اذ العامل بالحقيقة معنى الابتداء لا اسم
التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبياً
ح فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله
منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من
حيث انه اسم تفضيل ولكن ح في معناه تعقيد ركيك وكذا لو
قيل بهذه العبارة ما رايت رجلاً احسن من الكحل في عينه هو
الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضاً مع انهما ليسا
من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام
فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرايطها وما عبر به عنها
على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان يبينه على
ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة
اخصر منها وعلى ترتيب غير ترتيبها وينتقل بهذا التقرير الى

لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية

واما اذا كان مرفوعاً بالفاعلية فلا يلزم الفصل بالاجنبي لانه ح يكون معمولاً والمعمول لا يكون اجنبياً ح

ما انشده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة ويطبق
بعض هذا التصوير عليه فيقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين
زيد وهو احصر منه بمقام ضمير منه وكلمة في واوره فع لفظ العين
من البين والاكتفاء بمن زيد كان اخصر مع ظهور الملحوظ المقصود
وعلى كل تقدير فالمحوج على ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله من
كحل عين زيد والمحوج على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون
من قبيل تفضيل الشئ على نفسه اذ يتعدد الكحل حينئذ فان قدمت
على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل مفضلا عليه قلت
ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا
احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه
استغنى عن ذكره ثانيا او تقدير ما رايت عينا مماثلة لعين زيد
في اصل التكحل احسن فيها الكحل منه في عين زيد او تقول معناه
ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها
ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسن
ليس في غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فضل

ظاهر

ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لارتفع الاولى ولان من
التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى
منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى قلت ما رايت كعين
زيد الى آخره فعلا مماثل قول الشاعر وانما تركت صدر البيت ليكون
مبتدءا بما هو مبدء المماثلة فعلا ادبا وهو مذكور وتركت موصوف
احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة
قوله وادبا او هو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في مثال
المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه مررت على وادي السباع
ولا ارى ... كوادي السباع حين يظلم وادبا ... اقل به ركب اتوه تاثما ...
واخوف الا ما وقى الله سارب ... كان اصله لا ارى وادبا اقل به ركب
منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا
الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتاتية
من اتى او اتى كالتحية من حيى او حيى وهو الملك والتاء في سارب
من السرى وهو السير في الليل فقوله ارى اما من رؤية البصر
او من رؤية القلب فعلى الاول وادبا مفعوله وكوادي السباع
حال منه وقدم عليه وعلى الثاني وادبا مفعول له الاول كوادي

السباع مفعول الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف للتشبيه
المستفاد من الكاف والواو في ولا امرئ اما اعتراضية او حالية
واقل صفة وادي والجار في به متعلق باقل والضمير المجرور عايد
الى وادي وركب فاعل اقل وجملة اقل صفة له وتاية تميز
عن نسبة اقل او ركب او منصوب على المصدرية اي اتيان تاية
واخوف عطف على قوله اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير وادي
والمعنى وادي اقل به ركب منهم يوادي السباع واخوف منه وما
في ما وفي الله مصدرية وساويا اي سالما ياكيا مفعول وقي
والمستثنى مفرغ اي وادي اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية
الله ساويا تقول مررت على واد منسوب الى السباع لكثرتها
فيها والحال التي لا امرئ مثل وادي السباع حين احاط به الظلام
وادي يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون
ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت الا وقت تاية الله بحاله
ركبا ساويا بالليل فيه من الافات والمخافات ولو عبرت بالعبارة
الاولى لقلت ولا امرئ وادي اقل به ركب اقوه منه بوادي السباع ولو
عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا امرئ وادي اقل به ركب اقوه من وادي
السباع

قوله لا شك انه اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولا شك انها على الثاني معنى حرفي لا يفهم
ما لم ينضم الى الفعل وذكر الفاعل وعلى الاول يتعقل بتعقل الفاعل ما اجمالا وهو منضم بذكر الفعل في غير ذكره
فيكون معنى مستقلا اذ نظيره لفظ الابتداء فان معناه يتعقل بتعقل متعلقه اجمالا منضم في غير ذكره وبهذا تحقق
انه يمكن حمل المعنى به تعريف الفعل على المطابق على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما عصام

السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلاثة على وجه علم من
دليل الانحصار حق كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر
مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك
تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل اي
كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد
بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة
اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير في نفسه
الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فرجع
كون المعنى في نفسه وكونه في نفسه الكلمة الى امر واحد هو استقلاله
بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل
كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو
معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ولا شك ان
النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا تستقل
بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك
بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس
ليس مستعملا بالمفهومية معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن
سواء كان المطابقي او التضمني او الالتزامي

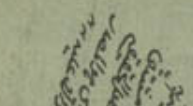

الفعل لغة عبارة عن الحدث وهو ايضا عبارة عن المتصل الدال على الحدث
وحده الازمنة الثلاثة لغة واصطلاحا

ولقائل ان يقول يرد عليه النقض بمثل قولنا ضرب زيد عمرا
فان هذه الجملة يصدق عليها انها دال على معنى في نفسه
مقترن باحد الازمنة الثلاثة ويقولنا خلق الله العالم
فخلق ههنا لا دال على الزمان والا لاحتاج الزمان الى الزمان
وهو محال وبانه منقوض بنفد فان مجموع قولنا ما دل على معنى
في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة دال على هذا المعنى فيكون فعلا
لكنه ليس كذلك لكون هذا المجموع مركبا وامتناع كون الفعل كذلك
ويمكن ان يجاب عن الاول والثاني بانه اي قسم الكلمة الى
الفعل علم ان الفعل كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة
وح لم يتوجه النقض المذكور لان الانية لا يصدق عليها انها
كلمة كذا وكذا لان الكلمة مفرد وكل واحد منهما مركب وعن الثاني
اجاب النحويون بان قالوا بانا لا نفعل فعلا الا في زمان
فعلنا خلق الله الزمان فنزلناه منزلة ما هو في الزمان
واجريناه مجرى سائر افعاله وان كان في الحقيقة في غير زمان
واعلم انه يجب عليهم ان يذكروا في الحد او ما هو في منزلة
الزمان كما سيجيء به تصريح عن قريب

قوله مشتمل على ثلثة اه
هذا هو المشهور فيما بين
القوم والتحقيق انه مشتمل
على اربعة معان راجعة بها النسبة
غير مستقل عصام

التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن
وضعا باحد الازمنة الثلاثة فيما يصح ان يفهم عن لفظه الدال عليه
فهو صفة بعد صفة لما يخرج الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا
خرج اسماء الافعال لانها وان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق
ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لانها اقترن
معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد
الازمنة الثلاثة ولوجود الاحد في الاثنين ولانه اقترن بحسب
كل وضع بواحد وان عرض له الاشتراك من تعدد الوضع ومن
خواصه اى خواص الفعل دخول قد لانها تستعمل لتقريب الماضي
الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وذلك شيء من ذلك لا يتحقق
الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال
القريب والثاني على الاستقبال البعيد وخول الجوازم لانها وضعت
اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او النهي عنه كلا
النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني
لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول وانما
خص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل فلا يلحق

الا بما له

الا بما له فاعل والصفات استغنيت عنها بما لحقها من التاء المتحركة
الدالة على تانيثها او تانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال
عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو
تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة
فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له
فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحظ فروعه عنه يمنع
احد نوعي الضمير تجوزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص
البارز بالمنع لان المستكن اخف واخص فهو بالتحريم اليق واجدر
الماضي ما دل اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة
على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون
بينهما اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض
انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمن
زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك
يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض الحد بمثل امس منع م
وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجعله
بان ضربت ضربت مبنيا على الفتح خبر مبتدا محذوف اى هو يعني انه

مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة
دون سكون الذى هو الاصل فى المبنى فلمشابهة المضارع فى وقوعه
موقع الاسم نحو زيد ضرب فى موضع زيد ضارب وشرطا وجزاء
نحو ان يقول اضربنى اضربك فى جواب ان تضربنى اضربك واما الفتح
فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير البارز الى وقوع الحركة فانه مبنى
على السكون نحو ضربن الى ضربنا لكراهة اجتماع اربع حركات فيما هو
كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير
المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه مبنى ايضا على الفتح ومع غير
الواو فانه يضم معها الجانستها لفظا كاضربوا او تقديرا كرموا المضارع
ما اشبهه الاسم اى فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت اى حال كونه
متلبسا باحد حروف نايت فى اوايله يعنى جمعتها احرف التى جمعتها كلمة
نايت وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اى وقوع ذلك الفعل مشتركا
بين زمان فى الحال والاستقبال على التصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى
المتعددة كالعين وتخصيصه بالجزء عطف على وقوعه اى تلك المشابهة انما
تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد فى زمان الحال والاستقبال
بالتين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما

ان الاسم

ان الاسم يتخصص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع
بمشابهة الاسم لانه لم يسلم مضارعا الا بهذه المعنى اذ المضارعة فى
اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشيئين ارتضعا من ضرع
واحد فيهما الخوان مضاعا فالحمزة فى تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا
مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اى للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره
واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب كانهما ماخوذان من انا
ونحن والتاء للمخاطب مطلقا واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا
وللمؤنث الواحدة والمؤنثين غيبة اى حال كون المؤنث والمؤنثين
غايبات او ذوى غيبة والياء للغايب غيرهما اى غير القسمين المذكورين
وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما اى غير القسمين المذكورين
بالجر على البدلية من الغايب لانه وان لم يصير بالاضافة معرفة لكنه
خرجت بها عن النكارة المحضة فهو فى قوة النكرة الموصوفة او بالنصب
حال وهو الاولى للموافقة السابقة وهو فى المضارعة مضمومة فى التباعد
اى فيما ماضيه على اربعة احرف مثل يترجم ويستخرج ونحوهما ولا يعرب
من الفعل غيره اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام
فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق قوله اذا لم يتصل به

اصلية مثل اولن يخرج
او لا يخرج ومفتوحة
فيما سواه اى فيما سواء
ماضيه على اربعة احرف

نون التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة والنون جمع المؤنث لانه اذا
اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة
جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلهما يلزم دخوله في وسط الكلمة
ولو دخل عليهما الزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث
في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون الجمع المؤنث في
الماضي فلا يقبل الاعراب لو اعرب به رفع ونصب يشارك الاسم فيهما
وجزم يختص به كالجر بالاسم فالتحق منه وهو عن التباه مالم يكن

حرف م حرف الاضراب علة الجحد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا
كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون و
تضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل
تضربين فهذه اربعة صيغ يضرب في الواحد الغايب المذكر وتضرب
في موضعين في الواحدة الغايبة المؤنثة والواحد المخاطب المذكر واضرب
في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم الواحد مع الغير بالضمة في حال الرفع
والفتحة في حال النصب لفظا اي حالكون الضمة والفتحة لفظيين
والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولم يضرب ولم يضرب والمضارع
اكد المتصل به ذالك اي الضمير البارز في الرفع وذالك في خمسة مواضع

بالنون

بالنون حال الرفع وحذفها اي حذف النون في حالتي النصب والجزم فان
النصب فيه تابع للجزم كان النصب في الاسماء تابع للجر مثل يضربان
وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا
الآخر هما والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في
حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة
لفظا في حال الخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف جزما اي بحذف
الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف الذي
سبب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة
والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف
جزما اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع
اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه
هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذالك مذهب الكوفيين
وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي
ضارب او مررت برجل يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع
لوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم فاعطي اسبق الاعراب
الاسم واقواه وهو الرفع وذالك مذهب البصريين واورد عليه

الاعراب الاسم

انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب
وفي نحو ميقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم
الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه
لانك تقول الذي ضاربه هو على ان ضاربه خبر ابتداء مقدم عليه و
كذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب تقديريا
اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا واجيب عن نحو ميقوم ان سيقوم
مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم حده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة
وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما
عدم عن الاصل كما سيجيء في باب الافعال المقاربة انشاء الله تعالى وينصب
اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال
الخليل اصله لا ان فقصر كما يئس في اي شيء وقال سيبويه انه حرف
برأسه واذن قيل اصله اذان فحذف وقيل اصل اذن الظرفية فنون
عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها
وبعد لام كي نحو سرت حتى ادخلها او بعد لام الجحود وهي لام الجارة الواقعة
بعد كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لانه هذه الثلاثة جوز
فيها نصبه دخولها على الفعل بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية و

بعد

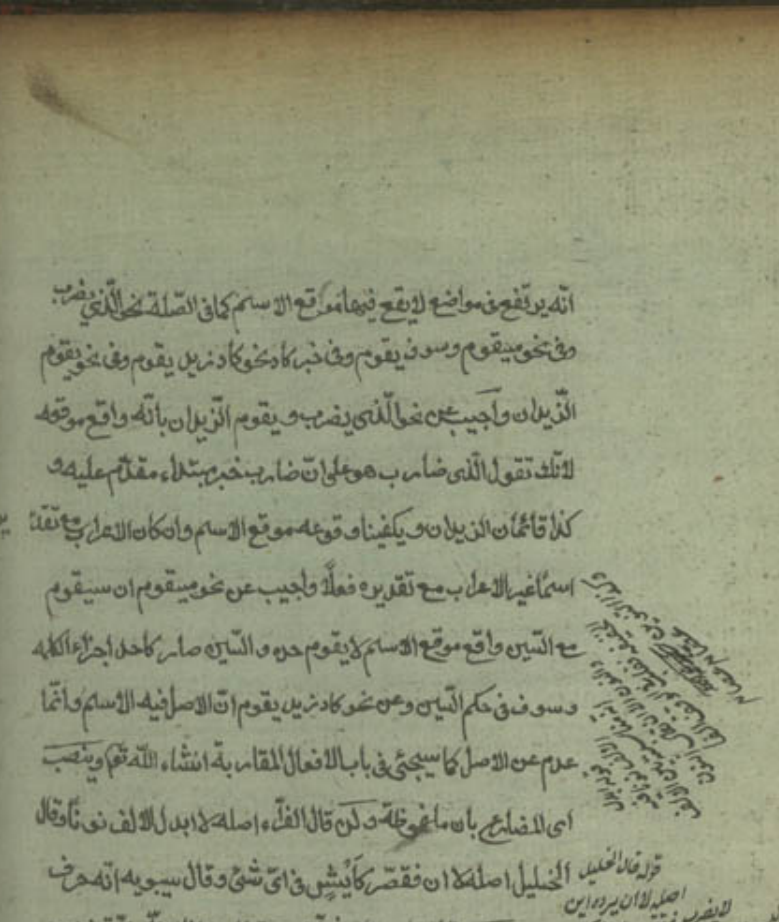

بعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك
وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو
عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطفا على الانشاء
فجعل مفردا فيكون من عطف المفرد على المفرد والمفهوم من ذلك الانشاء
فيكون المعنى زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرامي منى اياك
وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن ولا يكن منك اكل السمك وشرب
اللبن معه فان التي ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال
النصب بالفتحة ومثال ان تصوموا مثال النصب بحذف النون وكلمة
ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من الثقيلة
وليست بهذه اي ان التي
المثقلة لان المخففة للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها
للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست اي الواقعة بعد العلم هذه اي
ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد
اي وان التي تقع بعد
الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع
يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلائم
ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي يقع بعدها الوجهان

ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا

كذا قوله تعالى في سورة الاعراف لن تراني

الاعتماد

بشرط ان الى ان او الا ان اى بشرط ان يكون بعض الى او الا ان
خلتين على ان المقدرة بعدها الا ان ان ايضا داخل فى مفهومها والا
يلزم من تقدير ان بعدها انكرار نحو لالزمنك او تعطينى حقى
حقى اى الى ان تعطينى او الا ان تعطينى حقى فيبويه يقدرها بالا بتقدير
مضاف اى لالزمنك الا وقت ان تعطينى حقى وغيره يقدرها بالى
بتاويل المصدر بحرف وان التى بعض الى اى لالزمنك الى اعطائك
تك حقى والعاطفة اى الحرف العاطفة مطلقا سواء كانت
من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها فمن غير
اشتراط ما ذكر من الشروط الصحة تقدير ان بعدها اى ينتصب
المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا
نحو اعجبنى ضربك زيدا وشتمك او شتمك او ثم شتمك ليس
من الحروف المذكورة فتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا
بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا
فهو معطوف على اقرب المعطوفات الناصبة بتقدير ان اعنى
قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى
الى ان او الا ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله حتى

وبان

وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان بعد اللفظ لكنه
اقرب بحسب المعنى لانه على تقدير الاول ان جعل العاطفة اعم
مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يكون ما يذكر فى التفصيل مما لم يكن فى
الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس فى الواقع
مخصوصا به كما سبق مجرورا بمن ثم ايضا وين وعليه انه كان
المناسب ان يذكر هاهنا تين مما فى الاجمال ومما فى التفصيل كما يين
ما ذكرنا ويجوز ان يقال ان مع كلام كى نحو جئتك لان تكرمنى ومع
ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لاكون ان تقوم ومع
الحروف العاطفة نحو اعجبنى قيامك وان تذهب لان هذه
الثلاثة تدخل على الاسم الصريح نحو جئتك للاكرام واعجبنى
ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يجعل يظهر
معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما
لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان
وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى لام كى وهى بعد ان
حتى لا تدخل على الاسم الصريح وحمل عليها التى بمعنى الى لان المعنى
الاول اغلب فى التى يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانهما

لما اقتضت نصب ما بعدها التنصيص على معنى السببية والجهية
والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها او
يجب اى اظهاره ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها
فى صورة دخول اللام بمعنى كى عليها اى على ان لاستكراه اللا
تين المتواليتين لام كى ولام لاعد قوله تعالى لئلا يعلم واعلم
ان ان الناصبة تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل
لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه او مع
عمل مع التشذوذ كقوله وان اشهد اللذات هل انت مخلدى
الا ليهذا اللائمى احضر الوغى وبرواية النصب لكن ليس
بقياس كما فى تلك المواضع ولذلك لم يذكرها وينجزم اى
المضارع بلم ولما كلام الامر ولا المستعملة فى النفى احترازا عن
معنى
عما اذا استعملت فى معنى النفى وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا او
كلم المجازات اى وينجزم المضارع بكلم المجازات اى كلمات الشرط
والجزاء التى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا
اختصاص لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهى اى الكلم المجازات
ان ومهما وحيثما واذما فاذ وحيث يجزمان المضارع ومهما
واما

واما ابدا ونحافلا واين ومتى وهما تجزمان المضارع مطلقا سواء
كان مع لا او ما ومن واى واى واما انجزام المضارع مع كيفما
واذا فشاذ ولم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد واما مع كيفما
فلان معناه عدم الاحوال واذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان
معناه على اى حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن
المتعذر استواء قراءة قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات
واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان
التى هى موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به
وبان المقدرة عطف على قوله بلم اى ينجزم المضارع بان المقدرة
وسيجئ بيان ذكره انشاء الله ثم فلم تقلب المضارع ماضيا
ونفاه اى نفى المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى
ما هو اقرب اعنى ماضيا ولما مثلها اى مثل لم فى هذا القلب
والنفى وينفصل اى لما بالاستغراق اى استغراق ازمنة الماضى
من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم
ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء
نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما

لحيلولة المانع والفعل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آته وآتيه واذا
كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا نحو ان خرجت خرجت او معنى
نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقولك اى لم يقترن بقد
سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل
او معنى مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
اى فقد صدقت لم يجز الفاء فى الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه
لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان
اكرمتنى اكرمتك وان اكرمتنى لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه
الماضى المحقق الذى لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتنى
اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اى الجزاء
مضارعا مثبتا او منفيا بلا اجزان اما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج
فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير
اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة
الشرط لم تؤثر فى تغيير معناه كما تؤثر فى الماضى فيبقى بالفاء و
اثرت فى تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء
لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى وان يكن

منك

منك الف يغلبوا الفين ومن عاد ينتقم الله منه وكلا اى وان
لم يكن الماضى او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء
اما ماض بقد لفظا كما تقول اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا
كما تقول اكرمتنى اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى
كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط فى الماضى فاحتاج الى رابطة الفاء
والجملة اسمية او امر او نهى او دعاء او استفهام او مضارع منفى
بما او لم او لن او غير ذلك كالتمنى والعرض وفى جميع هذه المواضع
لا تاثير لحرف الشرط فى الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجئ اذا التى للمفاجات
مع الجملة الاسمية التى وقعت جزاء موضع الفاء لان قريبا من معنى
الفاء لانها تبنى عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية
ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها
بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية
فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا
هم يقنطون اى فهم يقنطون وان التى تجزم بها المضارع حالكونها
مقدرة وانما كانت المقدرة بعد الامر نحو ذرنى اكرمك اى ان تذرنى
اكرمك والنهى نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اى ان لم تفعله يكن

خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشرب به لان المعنى ان يكن عندكم
ماء اشرب به والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه
المضارع والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اى تنزل تصب خيرا اذا كان الواقع
بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية
اى سببية ما تقدم له فيجب تقدم ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم و
يجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما بها وانما اختص
تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا
يتعلق بمطلوب تترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة
له فاذا كان المراد بالمضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية
الفعل المطلوب تلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع
الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المراد باسلم
هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد
قصد السببية واذا تلك السببية فقد ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة
جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اى ان
لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا
امتنع لا تكفر تدخل الجنة النار عند الجمهور خلافا للكسائي لانه

لا يصح
فانه جوزه اعتمادا على ان
الفعل لا تكفر تدخل
النار منفي قصدا

لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت
ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي
فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذا
الموضع قرينة الشرط المثبت والحرف قرينة نفيه هذا اذا
قصدت السببية واما اذا لم تقصد لا يجزم قطعا بل يجب ان يرفع
اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله ثم نحب ولا نلحك
ولا يأبى شيئا فيمن قرأه من فيهما اى واسقنا او بالحال كذلك ولا يأم
كقوله ثم نفر فزدهم في طغيانهم يعمهون اى عميهين او بالاستيناف
كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزل ولما فكل حتف امرء
تجري بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان
المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع
ويريدون صيغها وفي بعض الشروح وانما قال مثال الامر لان الامر
اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهار المصدر اي ايضا فاراد
النص على المقصود فقال مثال الامر وهو في اصطلاح النحويين و
الاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المصنف في شرحه
صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل غايبا او مخاطبا او متكلما

معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به
الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغايب
والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا
فيمن قرأ على صيغة الخطاب وعن مثل صه ومه ويد وحكم آخره
اى آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون
لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لانه مشابهته
للاسم لمقتضية للاعراب انما هي بسببه وعن الضمة حكم المجزوم
اى مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب
وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه الاثم من المجزوم بعد اعطى حكمه
تقول اضرب اضربا اضربوا واخشى واغزو وارم كما تقول لم يضرب لم
يضربا لم يضربوا ولم يخشى ولم يغزو ولم يرم وذهب الكوفيون
الى انه معرب مجزوم بلام المقدرة فان كان بعده اى بعد حرف
المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن الاخر وجعل ما بقي امر
اقولي تعدد او في تضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم
الظاهر وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع رباعي
والمراد بالرباعي هيهنا ما يكون ما ضيه على اربعة احرف من
المزيد فيه

المزيد وانما هو باب الافعال لاخير زيدت همزة وصل على ما بقي
بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون
تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة
دفعا للالتباس بالمضارع المتكلم المعلوم على تقدير الفتح وتحترز عن الزيغ
من الكسرة والضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح التاء التبس
بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي المجهول وبالمضارع المعلوم من الرباعي
اذا قيل اقتل بكسر التاء ومكسورة فيما سواه اى ما سواء الساكن بعده
ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالمضارع
المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس
بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون
بعد الساكن ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون
بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل
مدوت لا ترتفع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة
وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذي
لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف
اى فاعل فعل الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالفاعل الفعل الذي لم يذكر

فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول
مقامه ولم يذكر هو والمقيم هيهنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل
الذى امر بحذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته رفعا
للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضُرِبَ ودُحْرِجَ واعلم واختير
هذا النوع من التغيير لان معناه ضُرِبَ فاختير له وزن غريب لم يوجد
فى الآوزان لخروج الضمة الى الكسرة وقد نعل بالخروج من الكسرة الى الضمة
وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل
فلا ضرورة فى اختيارها بعد حصول المقصود بلا خفته ويضم الثالث مع
همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس بناء الماضى من
ذلك الباب ويضم الثانى مع التاء مثل تعلم وتجهل وتدحرج لئلا يلتبس
لصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله
ويضم الثالث والثانى ومعتل العين اى ما يكون عينه فقط معتلا لئلا
يرد عليه مثل طَوَى وَرَوِىَ من اللفيف فانه لا يعتل عينه لئلا يفضى
الى اجتماع اعلالين فى يَرْوَى ويَطْوَى قيل الاصوب ان يقال لمعتل العين
استقلبه عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عَوِدَ وصَيِدَ وانما خص معتل
بالذكر لزيادة غموض واختلاف فى المبنى للمفعول من ما فيه كما ذكر

وتتمة

وتتمة ذكر معتل العين فى المبنى للمفعول من مضارعه وان لم يكن فيه
ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قُوِلَ وبُيِعَ نقلت كسرة العين الى
ما قبلها بعد حذف حركته فصار قِيل وبِيع وقول فابدل واو قول ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو نصح فى نحو قيل وبيع
وفى الشرح حقيقة هذا الاشمام ان ينحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل
الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد
القراء والقراء بالاشمام فى هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام هيهنا
كالاشمام حال الوقف اعنى ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء فى الصاد
وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم ان تاتى بضمة لا
لصقة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام
الايزان بان الاصل الضمة فى اوايل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على
ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الواو ياء لسكونها
وانضمام ما قبلها او مثله اى مثل باب الماضى المجهول من معتل العين
من الثلاثى المجرد باب الماضى المجهول من معتل العين من باب الافتعال
والانفعال نحو اختير وانقيد فى مجئ اللغات الثلث فيه اذ تين وقيد
بهما مثل قيل وبيع بلا وت تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل

من ه

قيل وسبب لسكون ما قبل حرف العلة فيهما اذا صلحا استخير واقوم بالياء
والواو والكسرتين والقياس فيهما واسكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما
اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واو فيقال استخير واقيم لغة واحدة
وان كان اى الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه
مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم
ويستخرج ويستدرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة لثقل المضارع بالزيادة
وعتل الاجوف المبنى للمفعول تنقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا
نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستخار ويقام لتحركهما حقيقة
او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدى وغير المتعدى فالمتعدى من الفعل
ما يتوقف فهمه على متعلق اى امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف
فهمه عليه فان كل فعل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن
نسبة الفعل الى الفاعل بطريق القصد والقيام والاسناد فيقال هذا
الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال فى الاصطلاح
انه متعلق به فان التعلق لنسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل
ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدى كضرب
فان فهم موقوف على تعقل المضروب حيث لا يمكن تعقله الا بعد
تعقله

تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول
فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدى
بخلافه اى بخلاف المتعدى يعنى لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل
كقعد فانه وان كان له بكل واحد من الزمان والمكان والغاية
وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة من هذه المتعلقات جائز وغير المتعدى
يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو
فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال
نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدى يكون متعديا
الى مفعول واحد كضرب وهو فى الكلام كثير والى اثنين ثانيهما
غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه
نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم وارى بمعنى اعلم وهما اصلان
فى هذا القسم فانهما كما ناقبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين
فلما ادخلت الهمزة زاد مفعولا آخر يقال له المفعول الاول واما
الافعال الآخر وهى بنا وبنا وخبر واخبر وحدث فليست اصلا فى
التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هى بواسطة اشتمالها
على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى الثلثة مفاعيل مفعولها

الاول كمفعولي باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت
زيدا او الاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث
من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب ذكرهما عند ذكر الآخر لجواز
ترکهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا
وكانهم اوردوا بالشك الظن والا فلا شئ من هذه الافعال بمعنى الشك
وهذه الثلثة المقتضية تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت اذا لم تقترن
بما يكون قرينة للظن وقرينة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه
الثلثة للعلم تدخل اى هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اى تلك الجملة
من حيث الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت
علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة حين تكلمت
بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت
زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو
الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اى هذه الافعال الجزئين
اى جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولاها ومن
خصايصها هي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشئ ولا يوجد في
غيره اى ومن خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر
فلا يقتصر

فلا يقتصر على احد مفعوليها او سبب ذلك مع كونهما في الاصل
مبتداء وخبرا وحذف المبتداء والخبر غير قليل كان المفعولين معا بمنزلة
اسم واحد لانهما معا هو المفعول في الحقيقة فالحذف احدهما كان
كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة
على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن
بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو
خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول
الشاعر لا تخلنا عن على غرائك ان ظالما قد وشى بناء الاعداء اى
لا تخلنا جائرين عن فحذف جائرين الذي مفعول الثاني بخلاف باب
اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان
يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى
وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذا يستفاد من مثله
فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما
نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان
الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام قرينة فلا باس بحذفهما

نحو من يستمع يخل اى يخل مسموعه صادقا ومنها اى من خصايص
افعال القلوب جواز الالغاء اى ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت
وانما يجوز الغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا
مبتداء وخبرا او مفعولين لهما كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما
مبتداء وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر وقد نقل الالغاء عند
التقديم انه نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه
الافعال على تقدير الالغاء فيها معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد
قائم في ظني وقوله جواز الغاء اشارة الى ان اعمالها ايضا على
تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير
التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر
وقد يقع الغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب
احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو انت مكرم زيدا احسب
بين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومعمولها
نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو
جاني زيد واحسب عمرو ولا شك ان الغائهما في هذه الصور واجب

فليحفظ

فلهذا قيد جواز الالغاء ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين
مفعوليها او تاخرت يعني عنهما انما خص هذه الالغاء الآتي بالذكر
مع ان مطلقه ايضا من خصايص المشبوه وكثرة وقوعه ومنها
اى من خصايص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال
عملها لفظا ومحلا بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة
كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام
نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على محمولها او قبل
اللام اى لام الابتداء الداخلة على محمولها علمت انه عندك
ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة
فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق
وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع صدر الجملة وضعا
فاقتضت بقاء صدر الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب
جزئيها فوجب التوفيق باعتبارين احدهما لفظا والاخرى معنى
فمن حيث اللفظ روعيت الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن
حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم
امراة معلقة اى مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع

مثاله

في صدور

تعليق

در خانه ب بستن كنز كنز

التزويج لفقد انه وكلا بلا تزويج لتجويزها وجودة فلا تقدر على
التزويج بالمفعول المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى و تقدير الان
معنى علمت لزيد قائم وعلمه قيام زيد كما كذلك عند الانتصاب
الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة خبرها على الجملة التعليقية
نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعد والفرق بين الالغاء والتعليق من
وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب ان امكن
الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال في اللفظ لا في
المعنى ومنها اى من خصايص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها
اى فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متعلقين لشئ واحد انما
قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جوازا اجتماعهما
بفعل دون آخر نحو اياك ظننت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا
ولا يجوز ذلك في سايل الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال
ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون
مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل ما تأثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا
بحسب اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى يغايرهما لفظا بقدر
الامكان ومن ثم انك قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني

فان

فالفعل بدل

العمل ٢٤

متصلين ٢٥

فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من
حيث ان كلا واحد منهما ضمير متصل بخلاف ضربت نفسي فان النفس
باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غير لغلبة مغايرة المضاف للمضاف
اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال
القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون
الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا
به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقد تنى ومعنى منه تنى لانهما ان
نقيضان وجب تنى فحمل عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك رأى

اجري ٢٣

البصرية والعلمية على رأى القبيلة فجوز فيهما ما جوز فيه من كون
فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ واحد كقول الشاعر ولقد ارانى
للرماح دريه من عن يميني تارة وامامي وقوله تم اتى اهل انى احمد
خذل وبعضهما اى لبعض افعال القلوب ما علم حسبت وخلت و
زعمت معنى آخر قريب من معانيها الاول وهي العلم والظن بحيث
يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا
بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى
آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت

ذاحب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى بالى ذلك المحذوف الى مفعول
واحد لا اثنين وظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة وظننت
زيدا بمعنى اتهمت اى اخذته مكانا للوهمى والوهم نوع من العلم ومنه قوله
تعالى وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول زيدا
بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس الشئ من غير حكم عليه ورايت بمعنى
ابصرت وبمعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر
ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت بعقل ووجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها
بالحاسة ولما كان مؤدى ان لهما معنى آخر قريبا من معنى العلم والظن لم
يتعرض لعلم بمعنى صار مشتق الشقة العليا او لوجدت جدة ووجدت
موجدة ووجدت وجدا اى استغنيت وغضبت وخزيت لانها ليست بمعنى
العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كما
كفعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة
اى العهدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك
ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العهدة فى الموضوع
له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج
فخرج عن محل الافعال الناقصة لانها موضوعة لهذه الصفة وتقرير

الفاعل

بحث الافعال الناقصة

التامة

الفاعل عليها فكل منفعة من الصفة والتقرير بعدة فيما وضعت له لا
التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة فى الموضوع له فى الا فعال
الناقصة لاتمامه لاشتماله على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان
ما من الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها او جعل اجزاء
الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير
الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا كل فعل
منها ولا شك ان كلا من ذينك اجزاء تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع
له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال الناقصة منها ولا يبعد ان
يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لاصله الوضع ولا شك ان
الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفة بخلاف
التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما اى التقرير بحسب كما عرفت فخرجت
عن حد ها فظهر بما ذكرنا ان هذه الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج
الافعال التامة اصلا وهى اى الافعال الناقصة كان وصار واصبح
وامسى وانحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك
وما فتئ وقيل بالياء وما برح ودام وليس ولم يذكر سيبويه منها سواه
كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى

الافعال

عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يضمن كثير من الافعال الناقصة معنى
الناقصة كما تقول يتم التسعة بعد عشرة اى تصير عشرة تامة وكما زيد
عالما اى ستزيد عالما كاملا وقد جاء جاء في قولهم ما جاءت حاجتك
ناقصة ضميرها اسمها وجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت
بمعنى كانت وفيها ضمير ما تقدم من الغرارة ونحوها اى لم يكن هذا على قدر
ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير في جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار
خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء
ايضا قعد ناقصة في قولهم اذ هف شفرته حتى قعدت اى صارت
الشفرة كانها حربة اى رمح قصير قال الاندلسي لا يجاء زنجاء وقعد
الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء وتدخل هذه الافعال
وما كان نحوها على الجملة الاسمية المركبة من المبتداء والخبر لاعطاء
الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اى معنى هذه الافعال يعني اثر
المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فصار للانتقال وحكم معناها اى
اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية
اعطى زيد غنى وافاد معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو
غنى اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع هذه الافعال

الجزء

الجزء الاول كونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني كشبهه بالمفعول به
في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة كائنة
لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا في الزمان الماضي دائما من
غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او
منقطعا نحو زيد غنيا فاقتر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت
خبرها اى كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف
احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر

يتهاوى كالمطي كانها اقطاء الخزن قد كانت نبيوضها فاتت بيوضها
بيوضها لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان
هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان يكون ناقصة ويكون فيها
ضمير الشان اسمها والجملة الواقعة بعدها خبرها مفسرا للضمير كقوله
اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع
ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اى كان تكون تامة
يتم بالمرفوع من غير حاجة الا المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم
كانت الكائنة والمقدر وكائن وكقوله تعالى فيكون وتكون
زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى

خبرها

رقوله النبي صلى الله عليه وآله وسلم

اصنع

متعلق بشامت او مثن من باب التنازع

كيف تكلم من كان في المهد صبيا اى كيف نكلم من هو في المهد حال كونه
صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى عليها وانما ذكر هذين
القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصارة
للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة
الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون التامة بمعنى الانتقال من
مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد من بكر
الى بكر كذا او من بكر الى وليحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول
وان قد قال الله تعالى فاب قد بصيرا وقال الشاعر ان العواذل ان تصير
مودة وقال نبي الله من نحن نحن ابو سعاد واصبح وامسى واضحى لاقتران
مضمون الجملة بها وقائمها الدال عليها بما دامت لا بصورها مثل اصبح
زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد خزينا فالمثال الاول يدل
على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس
المثالان الآخران ويكون بمعنى صار نحو صار زيد خواصبح او امسى
او اضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار في الصباح والمسى
والضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات
تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران المضمون
الجملة

قال الله تعالى في سورة الزمر ظل وجهه مسودا الآية

الجملة بهما فتيهما فاذا قلت ظل زيد ساكنا فمعناه ثبت له ذلك في جميع
نهاره واذا قلت بات زيد ساكنا فمعناه ثبت ذلك في جميع ليله وقد
بمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجيء هذان
الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت بيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما
تامتين في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين
وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح
فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك
آض او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا زيد اذا مشى في وقت الغداة
وراح زيد اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط
المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها
في مقام الاجمال وكان العجلة في ذلك اتباس الملحقات ولهذا لم يذكرها
صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح
فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات
وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامتي وما برح بمعناه
من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه
وما انفك اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال

لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تشبيها على ان اسمها اسمها الذي يقسم
على جزء من المرفوعات كان خبرها قسم على جزء من المنصوبات مقبلة
اي قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فخرج مات ان
زيدا اصيل استمرار اهارته من زمان قابليته وصلاحيته للاماتة
اما دلالته على الاستمرار فلان النفي ماخوذة من محاني هذه الافعال
فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها في النفي استمرار النبوت
واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال
الاربعة اذا اريد بها استمرار النبوت النفي بدخول ادواته عليها
لفظا او هو ظاهر او تقدير كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي
اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي
المستلزم للاستمرار المقصود منها ومادام لتوقيت امر اي تعينه بمدة
شبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك
لان لفظة ما مصدرية تفهم مما بعدها في تاويل المصدر وتقدير
الزمان قبل المصادر كثيرها واذا قلت الزمان قبلها فلا بد هناك
من حصول كلام يفيد فايدة تامة والا هنا اشار بقوله ومن ثم
اي ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة شبوت خبرها لفاعلها

كفاني يسيران يعقوب بجناب يعقوب
بخواكه ايميشة إمنے بنا لروزاري
يادكني يوسف كا

احتاج

احتاج الى وجود كلام آخر مستقل بالافادة لانه خرج مع اسمه وخبره
والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس دام زيد جالسا اي اجلس
مدة دوام جلوس زيد فدام لم يشبه مادام باجلس فلم يحصل من المجموع
كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف افعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها
واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام ومادامها وليس
لنفي مضمون الجملة حالة اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الآن وهذا
هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد تارة
بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله
تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم
وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها
على اسمها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان
اورد جواز التقديم في القرينة خاص بحتى وجوده وعليه فينبغي ان يقيد قولنا
الا لم يدع ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو
صار عدوي صديقي وان اورد بدفي القرينة عن جانب العلم فقط
فينبغي ان يقيد بمثل قد لنا اذا لم يمنع مانع من التقديم ويجوز ان
يكون واجبا كالمثال المذكور وهي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم

اي

اخبارها عليها اى على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم
اخبارها عليها وهو من كان الى الرفع هو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز
تقديم المنصوب على المرفوع فى الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها
وهو اى هذا القسم ما فى اوله كلمة نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت
نافية فلامتناع تقديم معمول ما فى حيز النفى لانه يقتضى الصدر واما اذا كانت مصدرية
فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر وبخالفها هذا الحكم خلافا ثابتا لابن
كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه
باب المفاعلة لتقوّمهم فكانه لا خالفة منهم وذلك الخلاف منه فى غير ما دام
لان اداة النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى افادت الثبوت فصار بمنزلة
كان فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفى بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف
من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال هيهنا بمعنى التفاعل المقتضى
لمشاركة امرين فى اصل الفعل صريحا وهو اى القسم المختلفة فيه كلة ليس
فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجانى على انه لا يجوز مراعاة للنفى
فلم يمتنع تقديم معمول النفى عليه والبصريون وسيبويه والشلوبينى والفارسى
على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه متابعة بين الطائفتين فى حكم هذا القسم
معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما فى
اوله

الثانية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها بين
كيسان افعال المقاربة ما وضع اى فعل وضع لدنو الخبر اى للدلالة على
قرب حصوله للفاعل وجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اى دنو
رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه وحصول الخبر
له كجر به فعسى فى قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج
لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لانك جازم به او وضع لدنو الخبر
وقرب ثبوته للفاعل حصكا اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم
بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاذن فى قولك كاد زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج عن زيد بحسب قرب حصوله او وضع لدنو
الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اى دنو اخذ وشروع فى الخبر بان
يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل فى الخبر بالتصورى
المار فى اليه وطفق فى قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج
لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضى اليه فالاول اى ما وضع
لدنو الخبر من رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع فى الخير
والاشفاق فى الكروه تقول عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف
وهو غير متصرف حيث لا يجئ منه مضارع ومجهول وامر ونهى الا غير ذلك

من الامثلة وانما لم يجعل في عسى لتصرفه لتضمنه انشاء الطمع والرجاء
والانشاء كلا وفي الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول ما احد
استحاليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعد اسم ثم فعل مضارع مصدر
بان الاستقبالية تقريبا لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود المفعول في
الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى
عسى حال زيد الخروج بتقدير مضاف اما عسى في جانب الاسم شؤون زيد الخروج او
في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم على هذا
عسى تامة وقيل المضارع معه ان مشبهة بالمفعول وليس بخبر لعلم
صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد
ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع معه ان وان لم يبق على
المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبهة بالمفعول الذي كان في صورة الخبر
فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان
يخرج في محل الرفع بدل مما قبله بدل الاشتمال لان فيه ابهاما ثم تفصيلا
وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال
وقال الشارح الرضي والذي اراه ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال
الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال
الاول

الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والنسوب
اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر فافهم حقا
مهما فيه في هذا الاستعمال ناقصة وان افتقر على المرفوع من غير
قصد بخصوص اي من مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج
زيد فهي تامة وههنا احتمال اخر وهو ان زيدا مرفوعا على
انه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل
النصب بانه خبر عسى والخبر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع
بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى
وان يخرج خبرا مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى
ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين
الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع
في الاستعمال تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه
ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الكرب
الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون
وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة ذلك
عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع

عليهم

بالاستعمال الاول

لدنو الخبر دنو حصول كاد زيد يجيء عن دنو الخبر
لعلمك بأن الفاعل على الحصول للفاعل في الحال ففاعل اسم محض كما
هو الأصل وخبر فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال
بامتناع الحال مع عسى من غير ان الدال انه على الاستقبال المنافي للحال
وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه تجد في ان من
خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم فلان كاد من طول البلى ان يمصحا
فلما كان واحد منهما مشابها للآخر اعطي كل منهما حكم الآخر
من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر
الافعال في افاده ادوات النفي نفي مضمونها على الوجه الاصح
ماضيا كان او مستقبلا وقيل يفيد اي نفي كاد يكون للاثبات
مطلقا ماضيا كان او مستقبلا لانه قوله يغيء وما كادوا يفعلون
فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل قد يجوها واما في المضارع
فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حبهن يبوح
بانه يدل على زوال رسيس الهوى وتسليم تخطئهم وغيره
قوله لم يكد يفعل لم اجد فلو كان نفي كاد للاثبات لما خطأوه
ولما خطئوه لتخطئهم واجيب عن الاول انه قوله وما كادوا يفعلون
يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه وقت ما وقوله قد
فد يجوها قرينة على ان توقت وقت ما الذبح بعد انتفائه وانتفاء

القرب

القرب منه ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت
اخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء لخطئي ذي الرمة وذي الرمة
في نسليمه لخطئه روي عن عنبسة انه قال فلم دال الرمة الكوفة و
اعترض عليه ابن شبرمة وقيل قال عنبسة حدثت ابي
بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطاء
ذي الرمة حين عين انما هو كقوله لم يكد يراها وانما هو ابرحها
وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي لا
للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي
نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله يغيء وما كادوا يفعلون
وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول
ذي الرمة اذا غير الهجر الحسين لم يكد رسيس الهوى من حبهن يبوح
حين اراد بالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال
وهذا مسلم لكن لا يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه الفرق
فيبقى تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر
وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ
في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوفا وقد جاء طفق
يطفق كضرب يضرب وكرب يكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال
كربت الشمس اذا دنت للمغرب وجعل بمعنى طفق واخذ

في وقت ما

بمعنى شرع وهى اى هذه الافعال الاربعة فى الاستعمال مثل كاد وكرب يكون
خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد ياكل او اخذ او كرب يفعل وجعل
مثل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان عليهما او شك يمعنى
اشرع عطف على طفق وهى اى او شك مثل عسى وكاد فى الاستعمال
فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهين نحو اوشك زيد ان يجئ
واوشك ان زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بلا وان نحو اوشك
زيد يجئ فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفى بعض النسخ افعال
التعجب وفى اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فاورد الفعل بالنظر
الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنية بالنظر الى نوع
صيغة وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم فى ضمن التثنية والجمع
المفهوم او وضع اى فعل وضع لان الكلام فى قسم الافعال فلا ينتقض الحد
بمثل لله در فلان وامثاله لكن ينتقض بمحو قاتله الله من شاعر ولا مثل
عشرة فانه فعل لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذا لا
فعل ليست هو موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد
ما وضع التعجب بحسب ما يجب لا يستعمل فى غيره وما ذكر من هو اد النقض
فكثيرا ما يستعمل فى الدعاء وله اى لفعل التعجب اولما وضع لانشاء
التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذى يتضمنه تركيب ما افعله والثانية
صيغة الفعل الذى يتضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا فى هذين التركيبين
وهما اى فعلا التعجب غير منصرفين فلا يتعجب الا من مضارع ومجهول و
ناقص وفى بعض النسخ وهى اى افعال التعجب غير منصرفة مثل ما

احسن زيدا واحسن بزيد وبالبيان اى فعلا التعجب انما يبنيان من
افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا
لابهيان الافاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما احمقت
الكذب ويتوصل فى الفعل الممتنع بناء صيغتى التعجب منه من رباع او ثلاثى
مزيد فيه او ناقص او مجرد تام غير لون او عيب مبنيا ما اشد استخراجه
باستخراجه ويتوصل بهما الخ من فعل لا يمتنع بناؤها منه وجعل الممتنع
مفعولا او مجرورا بالباء ولا ينصرف فيهما اى فى صيغتى التعجب بتقديم
جائز فما عدا صيغتى التعجب كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل
وتاخير ما يجوز فيما عداها كتاخير الفعل منهما وانما قيد بالتقديم والتاخير
بما قيد بما لا يكون عدة التصرف بهما من حواشى صيغتى التعجب فان المقام يقتضى
بيان الاحكام التى تختص بها فلا يقال ما زيد احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد
النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال قيل علم
التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم
الشئ يستلزم تاخير غيره وكذا تاخير يستلزم تقديم غير فلو اكتفى
باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس
على انه كل واحد منهما وان لم ينفصل من الاصرف الوجود لكنه ينفصل

احسن

قال الله تعالى فى سورة الاعراف
وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة
و دور انداختند و مى نهادند بر عورتهاى خود از برگ
درخت بهشت

افعال التعجب

فارسام

لانشاءم

امقت

عنه بالقصد فكانها عنه القصد ولا يتصرف فيها بايقاع فصل
بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا وكرم اليوم بزيد
لانها بمرى الامثال كما سبق واجاز الكوفي الفصل بالظرف فسمع
من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق ولجاز الاكثرون الفصل
بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان لزم في الماضي حسن
وفي دوام الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دايما قبله وما ابتداء اي مبتدا
على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي
بعض النسخ وما ابتدعته ومعناه ظاهر بمعنى شيء لان النكارة تناسب
التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي ما ما بعد
الخبر من باب شر هو ذا اناب وموصولة اي ما موصولة عند الاخفش
والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن نعت عظيم وقال
الفراء ما استفهامية مبتدا ما بعدها خبرها قال الشيخ الرضي وهو قوي من حيث
المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام
معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين وما احسن بزيدا فعل صورته
امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا افعل كالمحم اي صار ذا الحمرة
اي محمر وقد فاعل هذا الفعل عند سيبويه والباء لازمة الا اذا كان
التعجب منه مع علتها نحو احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو
القياس ولا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس
الا وهنا اي محمر وهو مفعول عند الاخفش وحسن بمعنى صار
ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية الى المجعل
الآدم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء ذائدة على ان يكون احسن
متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كما خرج قضية اي صير

العمل

الفعل ضمير هو فاعل احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه
به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل واحد بان يجعل زيدا
حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن
كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص افعل
المدح والذم يعني الافعال المنهون عند النحاة بهذا اللفظ ما وضع اي فعل
وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه
لم يوضع للانشاء فيها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن فعل
بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاءه مفتوحا
وعينه حلقيا اربع لغات احداها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي
الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان
العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في
هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء
واسكان العين وقال سيبويه وكان عام العرب اتفقوا على لغة
بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام
للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص
بعدها ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو

نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اى باللام اما بعبر واسطة
نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم
وجه فرس غلام الرجل وهل جرا او يكون مضمرا مفسرا بنكرة
منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو جدوا
او ضارب رجل او زيد او حسن الوجهات او تمييزا اى بمعنى تشبيه منصوب
المحل على التمييز مثل فتما هى اى نعم شيئا هى وقال الفراء وابو على هو موصول
بمعنى الذى فاعل لنعم ويكون الصلة باجمعها فى نعما هى محمود وقال ان ما
مخصوصا اى نعم الذى فعلا هى اى الصدقات وقال سيبويه والكسائى
ما معرفة تامة بمعنى الشئ فمعنى نعما هى نعم الشئ هى فما هو الفاعل لكونه
بمعنى ذى اللام وهى مخصوصة بعد ذلك وجعله اى الفاعل المخصوص
بالمدح والذم وبعد بينه انما هو بحسب الغالب لا انه قد يتقدم المخصوص
نحو زيد نعم الرجل مرجح به فى الفتاوى وهو اى المخصوص مبتداء ما قبله
اى الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يجئ هذه الجملة الواقعة خبر
الى ضمير للمبتدا لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتداء محذوف
وهو مثل نعم الرجل زيد فزيد فى هذه المثال اما مبتداء ونعم الرجل مقدم
عليه خبره واما خبر مبتداء محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم
الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول

نعم

قال الله تعالى فى آخر سورة البقرة
ان تبدوا الصدقات
فنعما هى

نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثانى جملتان ونسبة اى
نسبة المخصوص يعنى نسبة محمولة وموصوفا يعنى مطابقة الفاعل اى مطابقة
الفاعل او مطابقة الفاعل اياه فى الجنس حقيقة او تاويلا وفى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل فى المعنى نحو الرجل
زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئس المراة هند
وبئست المراتان الهندان وبئس النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم
المراة هند وبئس المراة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف
فلم يجب لحاق العلامة بهما وقوله تعالى وبئس مثل القوم الذين كذبوا
جواب عن سؤال مقدر حيث وقع المخصوص اعنى الذين كذبوا جمعا
مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه لا يطابق الفاعل المخصوص
مناول بتقدير مثل الذين كذبوا ان يجعل الذين صفة القوم و
حذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف
المخصوص اذا علم لامانع قرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اى ايوب
بقرينة ان ذلك فى قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اى
نحن فنعم مثل بئس فى افادة الذم والشرط والاحكام
ومنها اى ومن افعال المدح والذم حبذ فى حبذ وهو اى

ای جدا مرکب من حب الشیء او حب اذا صار محبوبا ومرادا او عاملا
ای فاعل هذا الفعل دائما لا ینتقل ای جدا او فاعلا او دائما هو علیه
فلا یثنی ولا یجمع ولا یؤنث اذا کان المخصوص مثنی مجموعا او مؤنثا لجریها
مجری الامثال التی لا تغیر فیقال جدا الزیدان وجدا الزیدون وجدا
وهند وبعد ای بعد جدا المخصوص واعرابه ای اعراب مخصوص جدا
کاعراب مخصوص نعم علی الوجهین المذکورین ویجوز ان یقع قبل
المخصوص ای مخصوص جدا او بعد ای بعد مخصوص تمییز او حال عامل
وفق مخصوصه فی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث نحو
جدا رجلا زید وجدا زید رجلا او جدا راکبا زید وجدا
زید راکبا وجدا رجلین او راکبین الزیدان وجدا الزیدان
رجلین او راکبین وجدا امرأة هند وجدا اهند امرأة وا
والعامل فی التمییز والحال ما فی جدا من الفعلیة وذو الحال
هو الا زید لان زید مخصوص والمخصوص لا یجیء الا بعد
تمام المدح والذکوری من خاص فالراکب حال من الفاعل لا من
المخصوص الحرف ما دل علی معنی فی غیره ای کلمة دلت علی
حاصل فی غیرها منعقل بالنسبة الیه ای لا یکون مستقلا

بالمفهومیة

حرف معامله کردن وکسب کردن وبکار دانیدن
سرمز منز کنز کنز
حرف
الظرف ق

بالمفهومیة حیث یصح ان یحکم علیه او به بل لا بد لذلک من انضمام
امر آخر الیه ومن ثم ای لاجل انه یدل علی المعنی فی غیره اجتنا
فی جزئیة الکلام رکنا کان او غیره الی اسم ینعقل معناه بالا
لنسبة الیه نحو من البصرة او هل کذلک نحو قد ضرب حرف
الجر ما وضع للافضاء بفعل ای ایصال المعنی معنی الافضاء الوصول
والمتعدی بالباء صار معناه الایصال او معناه ای معنی الفعل وهو کل
شیء استنبط منه معنی الفعل کاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغیر ذلک الی ما یلیه سواء
کان اسما صریحا مثل هند من زید وانا مار بزید او کان فی تاویل
الاسم کقوله تعالی وضاقت علیهم الارض بما رحبت ای برحبها
وسمیت هذه الحروف حروف الاضافة ایضا لانها تفضی الفعل
او معناه الی ما یلیه وحروف الجر لانها تجر معانی الافعال الی ما
یلیه او لان انها بما یلیه الجر وهی ای حروف الجر من والی
وحتی وفی وذکر هذه الحروف علی سبیل الحکایة لانها لیس لها
اسماء خاصة یعبر بها عنها والباء واللام وذکرها باسمیها
لوجودهما وکذلک ذکر الواو والتاء والکاف باسمائها حیث
وجدت بخلاف ما یقع منها ورب وواوها ای واو التی تقدم
بعلها رب وفی عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم

وتاؤه وباؤه ومن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحلا وعلا وعدا
وحاشا فالعشر الاولى لا يكون آخرها والخمسة التي يليها
تكون حرفا واسما والثلاثة البواقي حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء
الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء
النهاية وقيل لكن لما يطلق عليه الغاية ويراد بها العود والمقصود
فالمراد بها الفعل لا بتمرض الفاعل ومقصوده وهذا لابتداء اما في المكان
نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو خرجت من اليوم الجمعة وعلامته
من لابتداء تبدة صحة ابتداء الى وما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت
من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معناه
اعوذ به التجي اليه والتبين بالجر عطف على لابتداء اي ويجئ من للتبين
ايضا اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الصول
في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا
الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى والتبعيض اي فليجئ من التبعيض
وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو احدث من الذنوب اي بعض
الذنوب لهو وزائدة عطف على قول لابتداء فانه مرفوع بالخبرية و
وربما زيدت لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد
وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها
في الموجب

في الموجب انها مستدل لمن يقول هو قد كان من مطر فاجاب عن
استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبه تأنيثهم مزيدة من زيادة من في الكلام
الموجب متأول لكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر
او مورد على الحكاية بكان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب والله قد كان
من مطر والى لانتهاء اي لانتهاء الغاية في هذا المعنى مقابلة لمن سواء كان
في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اعتق الصيام الى الليل
او غيرها نحو قلبي الى البك فان قلب المخاطب منتهى البر باعتبار السوق
والليل وبعض مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع
اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبعض مع
كبر ولم يكتف في كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية
بالتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم
الظاهر فلا يجئ حتاه كما يجئ الى لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بها
بالمنصوب والمرفوع بجواز وقوعها بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها
على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور
يحكمون بشذوذه فلا يجوز ونه قياسا وفي التلويح اي لفظ فتحة مخلوطة
بشيء خفية نحو الف في الكوز او مجازا نحو الصاة في الصدف وبمعنى فليجئ قوله

قوله تعالى انه كان بهم
انه كان من صلى الله

تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للصاق اى
لافادة لصوق امر العرض والباء هذا كما في مررت بزيد فان الباء
فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اى مكان يقرب منه والاستغناء اى
استطاعة الفاعل في صدور الفعل عنه يعبرون نحو كتبت بالقلم والمفاعيل
نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراه
مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج طالا شتراء الفرس بل متصفا
به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى الافادة وقوع
حرف في مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا بهذا والتعدية اى جعل
الفعل اللازم متعديا بتضمنه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان
معنى ذهب زيد مع الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا
والتعدية بهذا اللتي مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى
الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء
لا اختصاص لها بحرف دون حرف والتفريغ نحو جلست للسعد و
زيادة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم ولا زيد
زيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب
فهي تزاد في الخبر في هذه الصور فما سواها في غير اى غير الخبر الواجب

في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبر نحو بحسبك درهم
وكفى بالله شهيدا والقي بيده اى حسبك درهم وكفى الله شهيدا
والقى يده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك
بزيد والام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الحصر للفرس
والتعليل اى لبيان علة شيء نحو ضربت للتاديب او غيره نحو جئت
لمخافتك ومعنى من مع القول نحو قلت لزيد انك لم تفعل الشر اى قلت
عند وذا نحو ردي لكم اى ردكم ومعنى واو في القسم نحو لله لابرحن
الملك واتما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لاكلن الطعام ورب للتقليل
اى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كان كررت لها
صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بذلك لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة
لتحقق التقليل الذي مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار لحقه وافاد تمام
بوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب الى علي
ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند الصائر الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل
اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة
وضعا اى فعل رب بمعنى الذي تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق و
لا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم اكرمني

عند وقع اى ذلك الفعل الماضى غالبا اى فى غالب الاستعمال لوجود القرائن
نحو ربّ رجل كريم اى لقيته وقد تدخل اى ربّ على مضارعهم لامرجح لترتيب
بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان التمييز مثنى او مجموعا مذكرا
وان كان التمييز مؤنثا نحو ربّه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او نساء خلافا
للكوفيين فى مطابقة التمييز فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
فانهم يقولون ربّه رجلا وربّهما رجلين وربّهم رجالا وربّها امرأة وربّهما
امرأتين وربّهنّ نساء وبلحقها اى ربّ ما الكافة للافعال عن العمل
فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربّما ابوه الذين كفروا وقد يكون
ما زائدة فتدخل الاسم نحو ربّما ضربة بسيف صيقل ووارها
اى وارب ربّ فى حكمها فتدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس لها انيس
الا اليعافير والعيس وهذا الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان
لم يكن فى اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت فى اوله فيقدر المعطوف
عليه اولا وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت فائدة مقام ربّ جارة
بنفسها لصيرورتها بمعنى ربّ فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك
تعسف وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اى فعل القسم فلا يقال
اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالا من اصلها

قوله وبلدة اى البلدة كما جزم به الارفع مسخ عام او غامر
والانيس الموانس وكل ما يونس به والعيس بالكسر الابل
البيض يخالط بياضها صفرة كذا ذكره الفا
موسى عفا عنه

حفظه
ربّ خال وعالين كثر
غيس
تبدان عيسه شر
وارجع اعيس بيت كثر

اعنى الباء لغير السؤال اى لغير الاستعمال الواو فى السؤال فلا يقال والله
اخبرنى كما يقال بالله اخبرنى حطّا للواو عن درجة الباء ومختصة بالظاهر
يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الله اسم الله او غيره
فلا يقال والله لافعلنّ مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص
ايضا حطّ رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين
وحقّ التاء الاصالة فى القسم والتاء مثلها فى ذلك اى الواو وفى اشتراطها بحذف الفعل او
وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الله حطّا لرتبتها عن رتبة
اصلها الذى هو الواو وتخصيصها ببعض الظاهر وحقّ منها هو اصالة فى باب القسم
وهو اسم الله تعالى والباء اعمّ منهما اى من الواو والتاء فى الجميع اى فى جميع
ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال ودخولها على المظهر مطلقا
او على اسم الله خاصة فهى كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره
نحو بالله واقسم بالله وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا
نحو بالله لافعلنّ كذا والله اجلس كما يدخل على المظهر لا يختصّ باسم
الله خلافا لنحو بالرحمن لافعلنّ بخلافها فانهما مختصتان ببعض هذا
الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا
الاختصاص فلا يرد انه لا يصحّ ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص

وبد وقد لكان الثانى ويبقى اى يجاب القسم الذى لغير السؤال بالام وان
وحرف النفى اولا فاللام فى الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية
نحو والله لافعلن كذا وان فيها فى الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم
وما ولا النافية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم
زيد وقد يحذف حرف النفى لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ
تذكر يوسف اى لا تفتؤ وما فى القسم للسؤال فلا تبقى الا ما فيه معنى الطلب
نحو بالله اخبرنى وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اى جواب
القسم اذا اعترض اى توسط القسم بين اجزاء الجملة التى تدل على جواب
القسم لها او تقدم اى القسم ما يدل عليه اى على جوابه نحو زيد والله قائم
وزيد قائم والله لا ستغنائه عن الجواب فى هاتين الصورتين لوجود ما يدل
عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنها بحسب اللفظ
لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها ما مر من جواب القسم
وعن للمجاوزة اى لمجاوزة شئ وبعده عنه من شئ اخر وذلك اما بالنسبة
عن الشئ الثانى وهو صورة الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس اى
الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم اى بالى وال وحده
نحو ادبت عنه الزيد وعلى للاستعلاء اى استعلاء شئ على شئ نحو زيد

على السطح وعليه دين وقد يكون اى عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول
من عليها نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليها اى من
فوق والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شئ
اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض الوجوه وقد تكون اى الكاف
اسما بمعنى المثل نحو يعجبنى ان كالبر والتمر اى ان اسنان مثل
بر الذاب للطاعنة ويجئ اى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند
الجمهور فلا يبقى كما استضاءوا به بمثل ونحوه وقد يدخل فى التبعية على
المرفوع نحو ما اذا كانت خلفا للبدل فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا
الى ما جاء فى بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضى فقط
فهما للابتداء فى زمان ماض يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضى
والمراد ان مبدء زمان الفعل المثبت او المنفى هو ذلك الزمان الماضى
الذى لذ بدء هما جميعا كما اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة
وكذا ما رايته فلانا مذ سنة لكن بشرط ان يكون هذه السنة ماضية
لا يكون انت فيها فان معناه حينئذ ان مبدء زمان مسافرتى او عدم
رؤيتى كان هذه السنة ومنذ الى الان والظرفية عطف على الابتداء
اى وهما للظرفية من غير اعتبار معنى الابتداء فى الزمان الحاضر اى الذى

اعنى انه حاضر او ان معنى بعضه يعنى اذا اريد بها الزمان الذى امتزج حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته منذ يوم نا ومنذ يومنا اى جميع زمان انتفاء رويتنا هو هذا اليوم والبوم الحاضر عند تلاحم بعضه ببعض ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءها فكيف يقع اعتبارها مبدا الزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول خلافا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اى ما رايته منذ دخول شهر نا ومنذ دخول يومنا وعلى دخلا للاستثناء اى للاستثناء ما بعدها فيهما قبلها فانها تجران بطلما بعدها فتكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاء بى القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد وان نصبت تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها بها لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثى والرباعى والخماسى وبناءها على الفتح مثلا واما معنى فلان معانيها معانى الافعال نحو الاستدراك والتشبيه والترجى والتمنى والاستثناء وبلعلها اى هذه الحروف ما الكافة تغلغ اى تغرق هذه الحروف بحيث تعمل لكان ما الكافة على الافصح اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقعت فى بعض اشعارهم وقد تدخل هذه الحروف حيث اى حين تلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا يغير معنى الجملة ولا يخرجها عن كونها جملة فان قلت ان زيدا قائم افادت ما افادت

فروعها الخاصلة بتخفيف نونها وتعات لعل تلغ مبالغ جمع الكثرة وهى ان ان وكان ولكن وليت ولعل آخرها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة الباقية ولها اى لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا لعلم من الاول الاولية من اقسام الكلام انكل منها بلا قسم منكلم ومشتمل على التشبيه ولا استدراك والتمنى والترجى سوى ان المقصود فى بعضها ايجاد معناها فى الخارج كما فى انشاء البيع والنكاح وفى بعضها ايجاد معناها فى النفس بان يقتضى عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها فى تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ آخر حتى يتم كلاما مفيدا لو وقعت فى الصدارة اشتبهت بان المكسورة فى صورة الكتابة وانما جعلنا العكس على اقتضاء علم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان المجرد الاستثناء يكف فى ذلك وبلعلها اى هذه الحروف ما الكافة تغلغ اى تغرق هذه الحروف بحيث تعمل لكان ما الكافة على الافصح اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقعت فى بعض اشعارهم وقد تدخل هذه الحروف حيث اى حين تلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا يغير معنى الجملة ولا يخرجها عن كونها جملة فان قلت ان زيدا قائم افادت ما افادت

الكلام

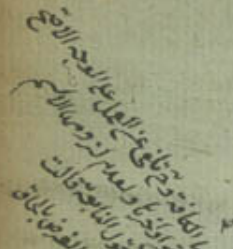

بقولك زيد قائم مع زيادة الكبد وان للفتح مع جملتها اى مع اسمها وخبرها
سمها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها وحكم للمفرد ومن ثم
اى ومن اجل الفرد المذكور وجب الكسر فى موضع الجمل اى فى موضع يقتضى الجمل
ووجب الفتح فى موضع المفرد اى فى موضع يقتضى المفرد فكسرت ان اذا
اى فى ابتداء الكلام للكون فى موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا
بعد القول وما اشتق منه لان القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا
قائم وكسرت ايضا بعد اسم للموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءنى
الذى ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو يلغنى ان زيدا
قائم لوجوب كون الفاعل مفردا حال كونها مع جملتها مفعولة نحو لوحظ ان
زيدا قائم لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندى
انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو
اعجبنى انتظارك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا
الا تترى ما بعد لولا اى الا متاعبتنى مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت
وكك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمولا للفعل
الواجب ذكره لولا التحضيضية بعد نحو لولا اتى معاذلك نعت اى لولا
نعت اتى معاذلك ولولا انك ضربتنى صدر منك وكك قالوا لولا انك بفتح الهمزة لانه

اى ظاهر

لانه اى ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو
لو انك قائم اى لو وقع قيامك فان جاز فى موضع التقدير ان اى تقدير
المفرد او الجملة جاز الامران الفتح والكسر ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها
وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع معها جملة مثل من بكر منى فانى اكرمه
مما وقع بعد الفاء الجزئية فان كان المراد من بكر منى فانا اكرمه فاوجب الكسر لانها
وقعت فى موضع الجملة وان كان المراد من بكر منى فجزاؤه انى اكرمه كذلك اى
فانت لوجوب الفتح لانها وقعت فى موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ
ومثل قول المناطقة اما انه عبد الفقهاء اللهازم فما وقعت بعد اما الفاجائية فيجوز
فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اما الفاجائية والفتح على
انها مع اسمها معها مبتدأ محذوف الخبر اى اما عبوديته للفقهاء اللهازم فواضح
فانه وقع تمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل بسيدا اما انه عبد الفقهاء اللهازم
قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثانى وسيدا مفعوله الثانى
وكما قيل جملة معترضة ومعنى كونه عبد الفقهاء اللهازم انه لئيم مجدم فقهاء ولهازم
اى همتان يأكل لتعظم فقاه ولهازمه واللهازم عظمتان ناتئتان فى اللحيين
تحت الاذنين جمعها بارادة ما فوق الواحد او بارادتها مع حواليها تغليبا او
وشبه بالجر عطف على انه عبد الفقهاء الخ اى مثل انه عبد الفقهاء ومثل

ونسبه بالجر عطف على ان الله وما وجد ذلك في كتب هذه اللغة من جملة
اشباهه فوهم اول ما اقول اني احمد الله فان حملنا ما محرصول الاسنوي
كان حاصل المعنى اولا اني نعت الكسر لان الاول المقولان اني احمد الله
لا اللغي المصدري فان اللغي للمصدري اي الحمد قول لظاهر فليس من جنس
للمقولان وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اقول اني نعت
الفتح لان اول الاقوال هو اللغي للمصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع ا
جملتها الاما هو من جنس المقول وكذلك اي لاجل ان ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانهما في حكم العدم
انما فائدة التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة
انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع
بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل

قال ابو الاسود الدؤلي
رأيت رجلا يقرأ القرآن
إن الله بريء من المشركين
ورسوله فذهبت عندي
فقلت له رأيت رجلا
يقرأ القرآن غلطا فقال
عليه السلام نحوت نحوا قال
كل فاعل مرفوع الى آخر الحديث

علم ان زيدا قائم وعمرو تقديره مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم
لا تقول مع قبل الافظ وانما تقدير الوم اجتماع العاملين على اعراب واحد مثل ان
زيد وعمرو ذاهبان فلانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف
عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع
العاملين اعني ان والابتداء على رفع واحد وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون
في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر
مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب
واحد ولا انه يكون اي لكون الاسم ان مبتدأ في جواز العطف على محل اسم ان
قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز
ان زيدا وعمرو ذاهبان فان الحذور المذكور مشترك بينهما حلا فالمدرد والكسائي
فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي
الخبر فانه لما لم يظهر عملها ان في اسمها بواسطة بنائه فكانها لم يعمل فيه فلا يلزم
الحذور المذكور ولكن وجواز العطف على محل اسم كذلك اي مثل
ان الا بغير معنى الجملة مما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاسناد الى
وهو لا يناقض المعنى الاصلي كما ان لا فيد التاكيد فجوز اعتبار محل اسمها وعطف
شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرو اخارج
وبكر ولا يجوز في سائر حروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم ايقاء

مثل

اى المعنى الاصلى فيها فلا يعتبر محل اسمها وابيه كذلك اى لاجل ان وان المكسورة
لا يغير معنى الجملة والمفتوحة يغيرها دخلت اللام التى هى للتاكيد دونها اى دون
معنى الجملة مع المكسورة التى هى انسب لذلك التاكيد دونها اى دون المفتوحة
لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر اى على خبرها
متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اى على خبرها نحو
ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اى على اسمها اذا فصل بينه اى بين الاسم
وبينها اى بين ان نحو ان فى الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما
اى بين اسمها وخبرها وهو متعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك اكل
وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالى حرفى التاكيد
والابتداء اعنى ان المكسورة واللام وهو مكروه اذ ذلك ولسنا ر وانفقتم
ان دون اللام توجيها للعامل على ما البس بعامل ودخول اللام فى لكن
على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة
لكن لا توافق اللام مثل ان فى معناها الذى هو التاكيد وقد جاء مع
ضعيف فى قول الشاعر ولكننى من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل
التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها مع التخفيف اللام ويجوز الغاؤها
اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل اللفظى
الاخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره

قوله ويجوز الغاؤها اى ويجوز الغاء ان المكسورة اذا خففت لبطلان مشابهتها الفعل لفظا ويعلم منه قوله ويجوز الغاؤها جوازا على الغاء لان الاولى
الخ حذفت نون منها تعمل نحو لم يك
فيه قاعدة فلذا الحروف المحذوف عند شىء يعمل مقدر

صريحا

صريحا واللام على كل التقدير بين لازم لها اما فى الالغاء فللفرق بين المخففة
والنافية فى مثل ان زيد قائم ان زيد لقائم واما فى الاعمال فللطرد الباب
ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيها اعراب لفظى لكون اعرابه تقديريا
او لكونه مبنيا وهذا الخلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا
عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اى دخول
المخففة على فعل من افعال المبتدا اى من افعال التى هى من دواخل المبتدا
والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات
ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضى المبتدا والخبر رعاية للاصل
بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
خلافا للكوفيين فى التعميم اى تعميم الدخول وعدم تخصيصه بداخل المبتدا
والخبر لا فى اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين
فى تجويزهم دخولها على غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان
قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف ان
المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب فى ضمير الشان
مقدر والسبب فى تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة
للمكسورة بما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها فى سعة الكلام واقع

اى يجوز دخول ان المكسورة المخففة على الافعال المبتداء والخبر نحو باب كان وظننت لبطلان عملها ح ولحصول تاكيد الجملة الابتدائية ح الذى الذى هو مقتضاها ولهذا اختصت بهذه الافعال كقوله تعالى وان نظنك لمن الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين خلافا للكوفيين فى التعميم فانهم عمموا دخولها على الافعال سواء كانت عاملة فى المبتداء والخبر او غير عاملة وانشدوا تكلتك امك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو خارج عن القياس واستعمال الفصحى وعند البصريين فلا اعتبار به متوسط

وانع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ربك واعمال المفتوحة بعد تخفيفها
ارفع في سعة الكلام ويلزم منه وجوب ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك
غير جائز فقدروا لضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها
والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملة لان الخبر المكسورة
في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تعمل في الجملة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى
من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر فوقف
يقف وقف فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اى المفتوحة على
على الجملة الفعلية الا ان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت
اسمية او فعلية وتدخل ايضا على المبتدا والخبر او غيرهما وشذ
اعمالها اى اعمال المفتوحة في غير اى غير ضمير الشان ولكنه قد حكى
بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير في السعة نحو قولهم انا ان انك قائم و
واحسب ان زيدا ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة وما في الضرورة
فما في الضمير فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك
لم ابخل وانت صديق بقي ويلزمها اى المفتوحة المخففة حال كونها مفردة
مع الفعل اى الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس الانسان الا

ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب التبين نحو علم ان سيكون
منكم مرضى وسوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
يأتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه
الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين المصدرية الناصبة وليكون كالعوض
من النون المحذوفة اذ حرف النفي نحو انا لا يدوق ان لا يرجع اليهم وليس
لزوم حرف النفي لا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل
بمجرد الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق
بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عني به لا استقبال فهي المخففة ولا
فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا
فهي المصدرية ولا فهي المخففة وكان للتشبيه اى لانشائه وهو حرف
يدل على التشبيه حالا على ما هما عليه لان الاصل عدم التركيب ومذهب
الخليل انهما مركبة من الكاف وان المكسورة فاصل زيد كالاسد ان
زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الكلام
وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة
والجارة انما يدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان ا
لمعنى على الكسر وخففت اى كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الا فصيح
بهما عن المشابهة بفعلت فقد الآخر كقول الشاعر وخير مشرق اللثوم

كان ندرياه حقان وان اعلنا قلت ندريه لكنه على الاستعمال
غير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها خير لسان مقدرة
عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدرة بعدها الضمير
لعدم الداعي اليه فلما كان في ان للمخففة ولكن وهي عند البصريين مهملة
وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله
لا ما كان فنقلت كسرت الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها
ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها
للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت
جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك
الوهم بقولك لكن عمرو لم يجئ ويتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين
نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والمراد هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه
واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وقد يكون نحو زيد حاضر
لكن عمرو غائب ويخفف اي لكن فلتقي عن العمل لزوجها عن المشابهة واشبهت
العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة
الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال
الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة ومخففة الواو وهي

فاجريت مجراها غلا في ان وان المخففين فانه ليس لهما احد

اما العطف

وهي اما العطف على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير
الظهر وليت التمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى
المستحيل نحو ليت الشباب لنا يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعطوفين
بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي مكانا على صفة القيام
فالخبران منصوبان على المفعولية بمعنى ليست واجاز الكسائي نصب جزء الثاني
بتقدير كان وتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء
يقول اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي اي ليت ايام الصبى كانت رواجعا
والحق على انه رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها
المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا كائنة حالكونها راجعة ولعل للترجي اي
لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع اي مرجوا ويخوف كقوله تع
لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي
بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد الفراء في ذلك وراع وعاياس
يجيب الى النداء فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ارع ارعى وارفع الصوت
وعوت لعل ابي المغاوير منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون
على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر
فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغاوير بالياء

اتمنا

يجب ان يحكى نحو احوال الثلثة بالياء ولعل وجه المصنف ما ذكرين التاويل الا
هذا البيت يحتمل ان يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة ولا حاجة الى التاويل
بعد ما جزم بوجوه الجر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف ف
اللغة الامالة ولما كان هذه الحروف يميل المعطوف الى المعطوف عليه
ستميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة ولا وبل
ولكن وعند بعضهم اى المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف
بيان لما قبلها كما ذهب بعض الى آخر الا ان بل التي بمعنها مفرد نحو جاءني زيد
بل عمرو ليست منها لان ما بعدها ابدل غلط مما قبلها او بدل الغلط بدونها
غير فصيح واما معها فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك

مثل هذا الغلط فالحروف الاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع الترتيب
ومراد النحاة بالجمع هيهنا ان لا يكون احد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما
دليل على اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في زمان او مكان نقول
جاءني زيد وعمرو او فمحمد او ثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما او من احدهما
دون الآخر فالواو للجمع مطلقا والترتيب فيها نقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها
اى لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم من الترتيب
منها وجود او عدمه والفاء للترتيب اى للجمع مع ترتيب بغير مهلة وثم

تكرير ٣٣٣

مبحث الحروف العاطفه

اعلم ان الفرض من العطف اختصار العامل وترك

تدارك
دريافتن
بهمديگر
رسيدن
دريافت آوردن
كنز كنز كنز

في الفعل ٢٢
او حتى عمرو ٢

شبهها اى مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اى مثل
ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء
التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيد للمهلة ومعطوفها اى المعطوف بحتى بحسب
ما اقتضاه وضعها جزء قوي او ضعيف من متبوعه معطوف فيها ليفيد اى
العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اى ليدل عليهما حتى يصير الجزء
بالقوة والضعف عن الكل فصاعدا كانه غير فصيح لان يجعل غاية وانتهاء
للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شمول جميع اجزاء الكل نحو
مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى
بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف
بحتى جزء من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم
انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب
بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء يتعلق بعد التعلق بهم
بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وصل
وكل المناسب في الذهن متقدم قدوم ركبان الحاج على مجيء حاجاتهم وان كان
في بعض الاوقات بعكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى
المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى والاضعف كما يفيد عموم

من حيث انه قوي او ضعيف ٢
الجزء ١١

اعلم ان معطوف حتى يشترط ان يكون جزءا
من متبوعه ليفيد ضعفا او قوة ليتحقق
الغاية التي هي معنى حتى ولا يحصل الغاية
الا بذكر الاقوى او الاضعف بعد حتى
بالنسبة الى ما قبلها كقولك وفيه القوة
مات الناس حتى الانبياء وفيه الضعف
قدم الحاج حتى المشاة ولو
قلت بعكس فيهما لم يجز شرط

الفعل جميع اجزاء الشئ كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم
كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم جميع
اجزاء الليلة وكذلك استعملت حتى الجارة في معنيين جميعا الا انه لما ان
نة العاطفة مايلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرت
استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت
محمولة عليها لم يتهلوخا في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد
الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين
هكذا في بعض الشروح وهذا اظهر وجه اختصاص عطفها بكونه جزءا
من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة
او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام كل من هذه
الحروف الثلثة لاحد الامرين اي لدلالت على احد الامرين او الامور
حال كون ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا يلزم منهم
ان او في مثل ولا تطع منهم اثما او كفورا كل من الامرين لانها
مستعمل لاحد الامرين على ما هو الاصل والعموم مستفاد من وقوع
مستفاد من وقوع احد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة
لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعمل بدونها يليها اي يذكر

في معنييها جميعا ليبقى الاصل على
الفرع من تبة وانما استعملوها

بعدها

بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى الاخر على الهمزة الاستفهام
بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من
المخاطب ومن ثم اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين ولا تخلو
الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام
عمرا فان المستويين قد ذكرا بعدها وان يليها ام لكن الاخر لم
يجز بلى الهمزة هذا ما اختاره المصرد والمنقول عن سيبويه انه هذا جائز
حسن فصيح فان يذكر ايت ام عمرو احسن وافصح وحتى يكون تركيب ارايت
زيدا ام عمرا حسنا فصيحا او ان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة انه
وجد في بعض النسخ الكافية المقروة على المصنف وعليه خطه هكذا يليها احد
المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمرو او لا يخفى
ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لانه ما
كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب
والحق ما نقل عن سيبويه وايد من ثم اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها
اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي تعيين احد الامرين لان السؤال عنه
دون نعم ولا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما قلت
جاءك زيد او عمرو او جاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم

لان المقصود بالسؤال احدهما لا على التعيين جاءك ام لا ولو قيل جاءك
بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم لوجود احدهما فالمشار اليه
بثمرة الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة
وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعله
جعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخرج عن سماجة ولو اقتصر
على قوله ومن ثم لم يجز الى آخره وعطف قوله كان جوابها بالتعيين
على قوله لم يجز وتعلق كلامكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر
واحسن كما وام المنقطعة قبل الاضراب عن الاول ومثل الهمزة
للشك في الثاني والواقع قبلها اما آخر مثل قولك لا بل ام شاة اي
ان القطعة التي اراها ابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست
بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء آخر
فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل هي شاة واما استفهام كما تقول
ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو وحين يقصد الاضراب عن الاستفهام
الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة
الا معها يعني اذا عطف شيء آخر على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه او لا
باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من

اول الامر

اضراب
روى را بكر دانيدن ومقيم شدن وشتر را
بايغرى دادن وكسى را زدن فرمودن

اول الامر ان الكلام مبني على الشك جاءك قام او يعني اذا عطف شيء على آخر باو
يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب
نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة
ولا لم يقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليهما الواو العاطفة فلو كانت
هي ايضا للعطف يلزم ايراد العاطفين معا وكون احدهما لغوا والجواب
عن الاول ان اما السابقة على المعطوف ليست للعطف بل للتبيينية
على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على
اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على
ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا بل ولكن هذه الحروف
الثلثة لاحدها معينا الى النسبة الحكمية الى احد من الامرين المعطوف
والمعطوف عليه التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه
لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو الحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل
بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد
بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه
على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه
بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاضراب وقع منه لم يكن بطريق

القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما ان كلمته بل صرف حكم النفي من المعطوف عليه
الا المعطوف اى بل ما جاء في عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم انها
ثبت الحكم المنفي عنه نفي ما جاء في زيد بل عمرو وبل جاء في عمرو وزيد ما زال حكم المسكوت
عنه او المجيء المنفي عنه ولكن لازمة للنفي اى غير مستقلة بدونه فان كانت لعطف
المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فيكون لا يجابه ما انتفى عن الاول فيكون لازمة لنفي
الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو وان كانت عطف الجملة على الجملة
فهي نظيرها بل في مجيئها بعد النفي فالاثبات بعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات
لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى
كل تقدير غير مستقلة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها ايضا بها الجمل كلها
حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقى اليه المتكلم ولهذا سميت حروف التنبيه نحو
الا ان زيدا قائم واما ان زيدا قائم وها ان زيد قائم ويدخلها خاصة من المفردات على اسماء
الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا
او هاتا او هذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها يستعمل
النداء القريب وايا وهيا للبعيد وآي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب و
وكانه الى ادنى القريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب
ينقسم الى قريب متصف بأصل القرب من غير زيادة وله كلمة اى والى قرب

متصف

بحث حروف التنبيه

بحث حروف النداء

متصف بزيادة وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له الا مرتبتان فالقريب
بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد والقرب حروف الايجاب
نعم وبلى واى بكسر الهمزة وسكون الواو واجل واجيرانات بكسر الهمزة وفتح الشدة ومن
بيان معاني تلك الحروف تبيين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقتضى لما
وقع بعدها اى محققه لمضمونه استفهاما كان او خبرا في جواب اقام زيد
بمعنى قام زيد وفي جواب ما يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب ما يقم زيد
بمعنى قام زيد فهو بلى في جواب الست بربكم انت وبلى ولو قيل فيه موضع هيهنا
نعم لكان كفرا فان معناه حق لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم هيهنا بجعلها تصديقا
للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو اقال احد ان زيدا
ليس لي عليك الف درهم وقال زيد فنعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى التقرير
اثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب المنفي يعني ينقض النفي المتقدم ويجعله ايجابا
سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد
اى قد قام او مقرونا به نحو الست لانه لنقض النفي المتقدم بعد ذلك الاستفهام كقوله
الست بربكم قالوا بلى اى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق
الايجاب تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واى اثبات بعد الاستفهام لا شك
في علية استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها يجيء لتصديق الخبر

بحث حروف الايجاب

ايضا او ذكر ابن المالك ان اى بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المصنف ويليها القسم
اى لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اى اقسمت وربى
واى لعمرى واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للمخبر وفى بعض النسخ تصديق
المخبر كقولك اجل وجير وان للخبر قد اتاك زيد ولم يأتك اى قد اتى اولم يأت
وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة
حملتنى اليك ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد
الاستفهام ايضا فى قول الشاعر ليت شعرى هل للمحب شفاء من حوى جهين
ام للقاء اى نعم اللقاء شفاء للمحب فجمعها من هذين الموضعين خلا فاما ذكره
المصنف من كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة وانما هذه الحروف وايل لانها
قد يقع زائدة لا انها لا يقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها
لا تخيل لا انها لا فائدة لها فوائل فى كلام العرب واما لفظية فالمعنوية
تاكيد للمعنى كما فى من الاستغراقية والباقى خبرها وليس واما الفائدة اللفظية
وهى تزيين اللفظ وكونه بزيادتها انصح وكون الكلمة والكلام بسببها
مهيئا للاستقامة وزين الشعر او الحسن السجع او غير ذلك ويجوز
خلوها من الفائدتين معا والا تعد عبثا ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحا
سيما فى كلام البارى تعالى ان وان مخففتين وما وكلا والباء واللام فان

بكسر الهمزة

بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا للتاكيد النفى ما ان من
رايت زيدا ولا قلت اى زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظرنى ما ان
يجلس القاضى اى مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما كثير نحو فلما
ان جاء البشير وتزاد بين الواو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام
زيد لقمت وما قلت زيادتها مع الكاف نحو ويوما توافينا بوجه مقسم
كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على تقدير رواية ظبيه بالجر وما تزاد
مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى ان تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب ومع اى
نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع ابن نحو ينجلس اجلس ومع ان
غوامتزين من البشر احدا حال كون تلك تلك المذكورات مع ما
شرطا اى ادوات شرط ومع بعض الحروف تجرا فهو فبما رحمة
من الله لنت لهم وقما خطبا تهم اغرقوا وعما قليل ونزيد
صديقى كما ان عمرا اخى وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت
من غير ما جرم وانما الاجلين قضيت وقبل ما فيهما كلتاهما نكرة
والمجرور بعدها بدل منها ولا اى كلمة لا تزاد مع الواو والعاطف
بعد النفى لفظا نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب
عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك

او لا تتجه اذا مر قلت ان تتجه وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم
نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه
على اجلاء القضية بحيث يستغني عن القسم فيرتد اللاء صورة نفي القسم
وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بر لا جود سري وما اي في بئر جود
والجواز الهلكة جمع جاية اي هالك من جار اي هلك ومن والباء واللام
تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة لاكرارها هنا
التفسير اي فهي تفسير كل مبهم نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول
قطع مرثد اي مات وان وهي اي ان مختصة بما في معنى القول اي بفعل
متصرف في معنى القول لتقرر الظروف في الظرف وغيره منفك عنه فلا يقع صريح
القول ولا بعد ما ليس في معنى القول نحو لا تفسرية لكثرة الا مقولا اللفظ غير صحيح
صريح القول مؤدى معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم نقول ان يا ابراهيم
تفسر لفعل ناديناه المقدر ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو وكذا اللا قولك
كتبت اليه ان ابت اي كتبت اليه شيئا هو اية فان حرف دال على ان ايت تفسير
للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله
فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس ما في قوله
ما امرتني لانه مفعول الصحيح القول وقد يفسر بها المفعول به النظم كقوله تعالى

اوحينا

اوحينا الا ترى ما يوحى انفذ فيه فقوله انفذ فيه تفسير لما يوحى الذي هو
المفعول الظاهر اوحينا حرف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة
المشددة فالاول اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي الجملة الفعلية
الفعلية اي بدخلان فيجعلها في تاويل المصدر نحو قوله يعجبني ما وقفت
عليهم الا ومن بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة نحو
قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاص ما، المصدرية
بالفعلية انما هو عند سيبويه وحقق غيره بعد ما، الاسمية
قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة
في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية
اي الجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما يجوز بعدها
الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تدخل في جزئها
وتجعلها في تاويل المفرد الذي مصدر غيرها نحو اعجبني ان
زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني
ان هذا زيدا اي كونه زيدا وحرف التحضيض هلا ولولا ولوما الحاصر
الكلام لدلتها على احد انواع الكلام فتصدر ليدل من اول الامر على ان
الكلام من ذلك النوع ويليها الفعل وفي بعض النسخ ويلزم الفعل لفظا

نحو هل ضربت زيدا و هل تضرب زيدا او تقدير نحو زيدا ضربته وهل زيدا
تضربه فمعناه اذا دخلت الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناه
في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التخصيص
في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في كلام المخاطب على انه تركه في
الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتخصيص
على فعل مثلها فات حروف التوقع والتقريب قد سمي بها لمجيئها لهما فانها من الزمن
اذا دخلت على الماضي والمضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف
في بعض المواضع الى هذا المعنى الذي للتقريب من التوقع ان يكون مصدرة متوقعا
للمخاطب واقعا عن قريب ما كنت يتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة
ففيها اذ ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق
التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وفي المضارع
المجرد من ناصب وجازم وحرف التنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق
في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا
عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل حرفا للاستفهام
الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما دلالتهما على احد
انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في

هل ٣

الحال مع ٢٥

هي ٢

الاسمية

الاسمية انزيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل
زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا
بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام لما مر على شذوذ وذلك
لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى
فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رات فعلا في حيزها تذكرت عهودها الجمى
وحنت الى الالف المالوف وعافته وان رته في حيزها تسلت عنه فـ هل والهمزة
اعم تصرفا اي التصرف فيهما باعتبار استعمالها في مواضع استعمالا اكثر من التصرف
في هل تقول انزيد اضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت
لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو الخول باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على
وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف
بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في
الاستفهام فلا يحذف فصلها بخلاف الهمزة فانه قوية فيه وتقول انزيد عندك
ام عمرو ويجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما فصل الاستفهام عن احد الامرين
تعادل المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب
واليق ويقع هل مع المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم
يتعذر لانقطاع الاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال اخر ام

بام المقدرة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو انما تقدير اعندك عمرو دون
انم اذا وقع واقعا كان وان كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من العاطفة
بخلاف هل لكونها فروع الهمزة فلا يتقدم تصرفها حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام
لما عرفت ان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني الماضي وان دخلت المستقبل وفي
بعض فان للاستقبال ولو للمضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي
نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول
يعني اوقع منك اكرامي في الاوقع مني اكرامك ايضا فيه وكذلك لو للمضي
على انها دخلت لو ضربت ضربت ولو تضربت اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي
في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل لو وكان في كان في المستقبل نحو قوله تعالى
ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتك واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني
لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول
امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم
من اجل انتفاء انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت
حصول الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الاكثر
المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به
على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا

تدل

في الماضي بحصول المجيء مقدرا فيه فيلزم انتفاؤهما معا لكون انتفاء الاكرام

حروف الشرط

الشرح

تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء
التعدد من هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ
عكسه المشهور ولم ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء
اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد
انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك
اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان يعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء
الاكرام كيف وكلا انتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام
مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء
فيربط ذلك الشيء بما بعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمت لبيان
استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام
ويلزمان اي ان ولو الفعل لفظا لما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى ان
احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو
تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين لان
يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا فلما حذف
الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا للفعل لفاعل المحذوف لان حذف الفعل
والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثم اي ومن اجل لزوم بعدهما

الفعل

قيل لو بعد المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اى ان مع معموليه فاعل
للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل
انطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل موضع منطلق اى فى موضع يليق ان
يقع منطلق لان الاصل فى خبر ان ان يكون مفردا ليكون الفعل المذكور موضع اسم
الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك
منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها
دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر هيهنا فهو عوض
عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شئ
منهما عوضا حقيقيا من الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا
يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق منه جاز وقوع
ذلك الاسم الجامد خبرا للتعذر اى وقوع الفعل فى موضع الخبر كقولهم تعالا
ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام بان الاقلام ليس مشتقا ليوضع فعله فى موضعه
واذا القسم اول الكلام اى زمان التكلم بالكلام فيصح ترك فى حالا لكونه
ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق
بتقدم الماضى اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او
معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اى الشرط الجواب

الفعل

حيث

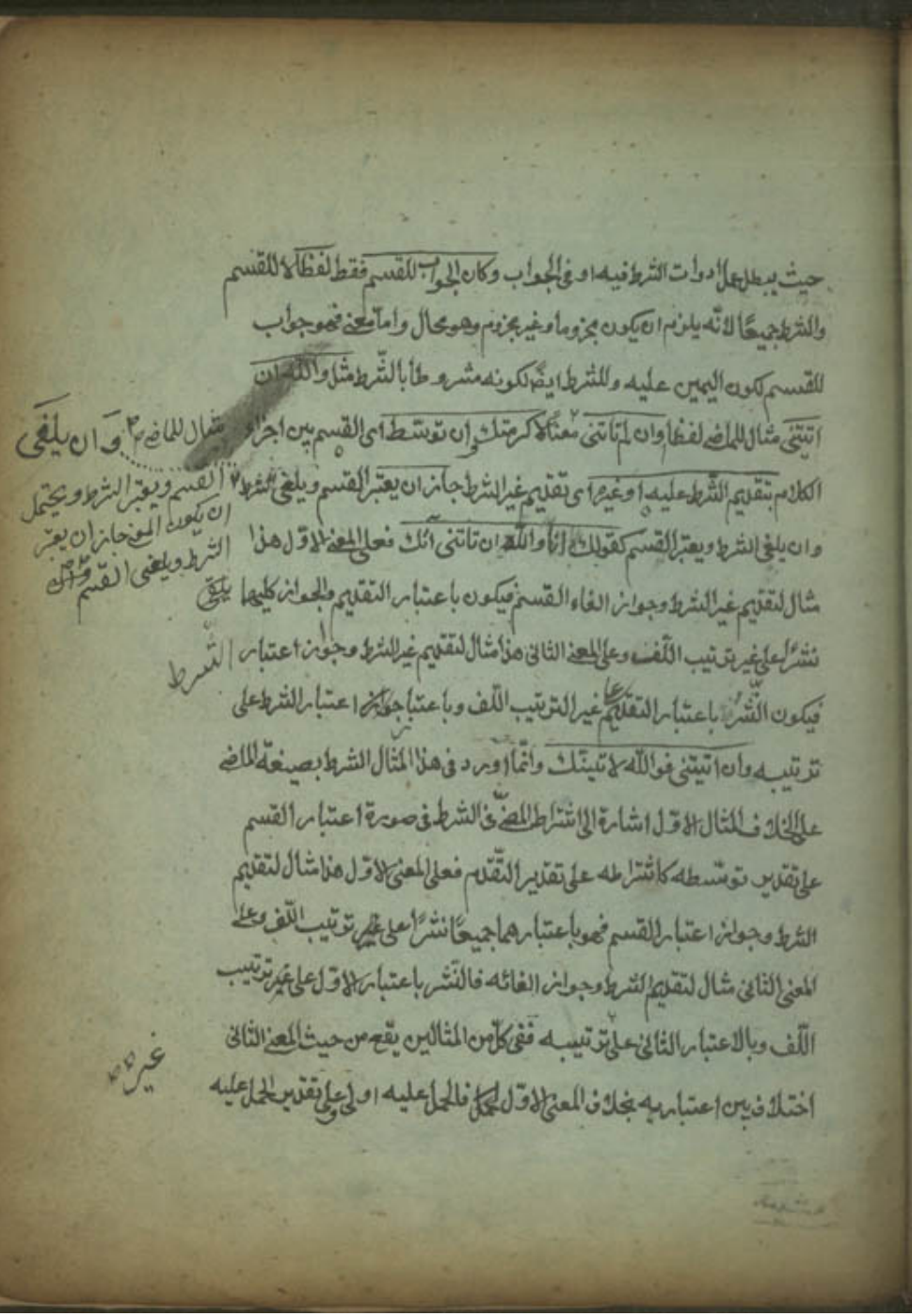

حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه او فى الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا للقسم
والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب
للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان
اتيتنى مثال الماضى لفظا وان لم تاتنى معنا لا كرمتك وان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اى تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط
وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تاتنى انك فعلى المعنى الاول هذا
مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما
منشر على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط
فيكون النشر باعتبار التقديم على غير الترتيب اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على
ترتيبه وان اتيتنى فوالله لا تينك وانما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى
على الخلاف المثال الاول اشارة الى ان شرط الماضى فى الشرط فى صورة اعتبار القسم
على تقدير توسطه كان شرطه على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم
الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على غير ترتيب اللف وعلى
المعنى الثانى مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول على غير ترتيب
اللف وبالاعتبار الثانى على ترتيبه ففى كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثانى
اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه

غير

وان كانت رعاية كون الشرط على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول
لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقديم اللفين على نشرهما
من حيث مثالهما وتقدير القسم كاللفظ اى كالتلفظ به او مقدرا كالملفوظ به صورة الكلام
تلزم في الشرط الذي بعد المحذوف وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون
اى والله لئن اخرجوا فالشرط ما بعد ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان الجزاء
الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اى لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم
انكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية
الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اى تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر
نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت
عنه اى اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت
للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوايل الكتب ومتى كانت له
لتفصيل المجمل وجب وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور دالا على احد
الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فان
ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مفهوم يعني واما الذين ليس في قلوبهم
زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط
يلزم وجود الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني والترتيب حذف فعلها الذي وعوض هو الترتيب

بينهما

فائدة

بينهما اى بين اما وبين الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اى حيز فائها او حيز
اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما انا زيد فمنطلق
واما محمولا لما وقع بعد نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اى تعويضا مطلقا
غير مقيد بحال تجويز تقدم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه
فجعل سيبويه لاما خاصة جواز التقديم لما يمنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد
هو اى ما وقع بينهما وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اى معمولية
مطلقا غير مقيد بحال وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلقا فان تقديره على
المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي
هو يكن من شيء واقيم اما مقامه مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي
حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني
فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما
حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فهذا القائل لم يجعل لاما خاصة جواز التقديم
اصلا وقيل والقائل المازني ان كان بين ما يتوسط بين اما وفائها جاز التقديم
على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن القسم الاول وهو ان يكون
المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اى لم يكن جاز التقديم مع قطع النظر عن الفاء
انضم اليها ما بعد آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل

اى والله لئن اخرجوا لا يخرجون فالشرط ما بعد ولا يخرجون جواب القسم

فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو المتأخر وهو ان يكون المتوسط محل الشرط
وهذا القائل المحذوف ميز بين ان لا يكون وراء الفاء ما يخ آخر وبين ان يكون فجعل الاما قوة
رفع الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقرير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا
واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء
فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسطت زيد بين اما والفاء لما ذكر مضى
هيهنا واما زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار
اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد
فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل
المحذوف وتقديره على النصب بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم
على ان يكون الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فهو غير ظاهر مع انه
يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير يذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجوابه
اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع
علم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المصنف بما يكون الواسطة فيه ما يكون الواسطة
بين اما وفائها منصوبة لظهورها مثلة كونهما مرفوعة لكثرتها حرف الردع
كلا الردع وهو الزجر والمنع تقول للشخص فلان يبغضك فتقول كلا ردعا
لك اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن
قال لك

افعل ٣
تال لك كذا كلا اي لانجاب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه
تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز
ان يقال انه هي اسم بنى لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبة
معناه لانك ترجع الخاطب عما بقوله تحقيقا لضده لكن الخاطب النحاة حكموا الحرفية
اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا ان به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود
بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث التاء التانيث التاكنة لا التي للحركة لانها مختصة
بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا
كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم
لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه على بناء
بالحقيقة وبحركة تلك على الاعراب بالاولية او لانها كالجزء من الآخر مما يلحق به
فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فتخير اي فانت مخير بين الحاق
تاء التانيث وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال
وهذه المسئلة تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث
وهيهنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما احكام علامة
التثنية والجمعين اي جمعي المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون و
قمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه

التثنية

الى علامة التأنيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التانيث
والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا
يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هي حروف اتي بها للدلالة من اول الامر
على احوال الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي ما قاله النحاة ولا مانع من جعل
هذه الحروف ضمائر ابدال الظاهر منها والفائدة في العائد في هذه الابدال ما مر في
بدل الكل او يكون الجملة خبر المبتداء المؤخر الغرض كون الخبر منهما التنوين في اللغة

بحث التنوين

في الاصل

نونته اي ادخلته نونا سمي به ينون الشيء اعني النون تنوينا استعارة لحدوثه
وعرضه لما في الكلمة المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمي سيبويه المصدر
حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي بنائها فلا تضرها الحركة العارضة مثل
عادة الاولى وهي شاملة نون من ولدن ولم يكن وامثالها بقوله تتبع حركة
الآخر اي آخر الكلمة فان هذه النون اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات
اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها
الآخر لحوقها من غير تخلل بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت آخر الكلمة والتنوين
فان قلت واخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر
الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا التاكيد الفعل
فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق

فان المراد

فاخرجها

بد

شيء وهيهنا
الحركة متخللة

تطفلها

فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها في الوجود تطفل العارض للمعروض
وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن
وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين
المعتبرين في منع الصرف وهي لا يتصور معناه في غير المنصرف والتنكير وهو
الفارق بين المعرفة والنكرة فهو دال على ان مدخوله غير معين بخصوصه
اي اسكت السكوت ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت
الآن واما التنوين في نحو اجد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح
الرضي وانا الاحري منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول
التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا واذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض
وهو الحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ
اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذا كانت مضافة الى الجملة التي كانت
بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن بعضهم فوق
بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة
وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف والتاء فيه علامة
الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم ولما لم يوجد ما يقابل النون في
ذانك فزيد التنوين في آخره لمقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو

تنوينات

الجملة لئلا يبقى
الكلمة ناقصة
وكل اخ وما عتين
وعامئذ وجعلنا

خطاء لانه اذا سميت بمسلمات مثلا ثم رخمة وثبت فيها التنوين ولو كانت للتكلم
لزالت لعلتين العلمية والتانيث فظاهر انه ليس بتنوين التنكير لوجوده
فيما كان علما كعرفات ولا بتنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا بتنوين
الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون المقابلة لانها
محل مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو الحق في آخر الابيات والمصاريع
لتحسين الانشاء لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك
الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبر ما الحق اواخر الابيات والمصاريع
وان كانت للحروف والكلمات فيها لانها جاءت ابلا واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء
لان محل التغني به انما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم بتخلل بين كلمات الاشباع
والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو ما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها
متحركا مشبعا حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف
الاطلاق لاطلاق الصوت باشباعها والحوق التنوين بهذه القافية انما يكون بابدال الحروف
الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن فقولي ان اصبت
لقد اصابن فروى هذا البيت الباء مخصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف
عند التغني نون التنوين واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها ساكنا
ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها والامتناع

الترنم
وليس كردانيدن كزكز

الواقعة

باشباع

لاطلاق

الاستدلال

الاستدلال لانه ليس هناك حركة ليحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد
الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق
فان روى القافية في هذا البيت الفاء الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها لمخرجه
عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا
القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت
بلحق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول
اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم لا ان تعنا الترنم كان حروف التهجي
موضوع الغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم من
اقسام حروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تسامح وتساهل واما التنوينات

ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل موضوع لغرض الترنم

الآخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم
حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاء زيد ابن عمرو
وذلك لكثرة استعمال هذين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه له
وطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذا

فلانة

اقول هذا فلان ابن فلان لانه كناية من العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم
او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ
والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن

بحث النون التاكيد

حكم هند ابنته

الابن صفة له مثل زيد ابن عمرو وعلى ان يكون ابن عمرو وخبرا عن زيد والابنة
حكم ابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف هذه فانها لا تحذف حيث ما كانت لئلا يلتبس
ببنت في مثل قولك هذه بنت عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لا غير
مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتح
مع غير الالف اى غير الف التثنية نحو اضربان والفجع اى الف الفاصلين بين
نون جمع المؤنث ونون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما لشبهها بنون
نون التثنية يختص اى نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر
نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام
نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك يضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا
والقسم نحو والله لا فلن بالتخفيف والتشديد في هذه الاشلة وانما اختص هذه
النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون
مطلوبا وقلت اى نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه
عن معنى الطلب وانما جاز قلا تشبيها له بالنهي ولزمت اى نون التاكيد في مثبت
القسم اى جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد نكروا ان يؤكد واو الفعل
بامر منفصل منه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد
صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت

القسم

القسم غير لازم بل جائز وكثرت اى نون التاكيد في مثل اما تفعلن اى الشرط
المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصد واتاكيد الفعل ايضا ينقض المقصود من
غيره وما قبلها اى ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكورين
وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في
التقاء الساكنان على حدة ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان نون المشددة
كلمة اخرى او لتثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء
الساكنان ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورة ليدل على الياء المحذوفة
لالتقاء الساكنين او لتثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما
عدا ذلك المذكور من ضميري المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا
كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة فالظاهر ان ما عدا
ذلك المذكور يشتمل التثنية وجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر فقوله تقول
في التثنية وجمع المؤنث اضربان اضربنان في جمع المؤنث بمنزلة الاستغناء عنه
تقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث
بزيادة الالف بعد نون جمع المؤنث وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات
متواليات ولا تدخلها اى التثنية والجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء
الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده

ويجعله معتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة
والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو
جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة بمعنى يجب ان يعامل
آخر الفعل مع النون معاملة مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء وتحريكها
ضما وكسرا وعرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النون
بها ومعنى كلامه ان التنوين حكمها مع المثنى والجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرها
على غيرين اما مع ضمير بارز وهو مثنيان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشى
والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشى واما مع الضمين مستتر وهو الواحد
المذكر نحو اغزو وارم واخشى فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فيقول
اغزوّن وارمنّ يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزو الكفار وارمو الغرض
وكذا اغزينّ وارمنّ يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي يخشى وارمي
للغرض وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشونّ كما ضمتها مع المنفصلة نحو
اخشو الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشينّ
كما خشي الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزونّ
وارمينّ واخشينّ فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية تقول
اغزوانّ وارميانّ واخشيانّ بوزن اللامات وفتحها كما قلت اغزوانّ وارميانّ و

واخشيانّ ومن ثم اي لاجل التقاء غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز
كالمنفصل قيل هل ترين في هل ترى كما يقال تريان هذا مثال لغير البارز الذي تحركت
لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل تروننّ في هل ترونّ باسقاط نون الجمع والحاق
نون التأكيد وضم الواو كضمتها في ترو القوم هذا مثال لما فيه ضمير بارز يضم
لاجل النون وهل ترينّ باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترني الناس هذا مثال لما
فيه بارز يكسر لاجل النون واغزونّ عطف على ترين لا على هل ترين اي من ثم
قيل اغزونّ بورد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزنّ
في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها اغزوا القوم واعزنّ في اغزي بحذف الياء
المسورة ما قبلها كما قيل اغزي القوم وهذه الامثلة وقعت مع ترتيب تصريفها
الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمنفصل وبعضها
لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة يحذف للتساكن
لالتقاء الساكنين المذكورين بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي التقاء التساكنين
كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي
لا تهنين حذف النون المخففة لالتقائها اللام التي بعدها وابقيت فتحته
ما قبلها للدلالة عليها والا لكان الواجب ان يقال لا تهنين الفقير ولم يحركوها كما
تحرك التنوين فيما بينهما وانما لم يعكس خطا لما تبته ما يدخل الفعل من غير

وفات پدر نیکو

سنه ۱۳۲۱

والی اغراض صحة البيت

مكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

والمعروض صحة البيت

f

من تنبيه ما يدخل الاسم اضافة والفعل وقاء وحذف الياء المحفظة وحمل الوقف
على الحرف بتخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فيرد المحذوف
لاجل الخفة كما اذا الحرف المخففة بالغزا واغزي وقلت اغزن واغزن بحذف
الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان يرد المحذوف اغزوا واغزي بخلاف
التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الاصل والخفة انما تطرأ
فعل اللازم مهنة بابقاء انت على ما البس لازم والخفة الفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك
في اضرب اضربا تشبيها الفا بالتنوين فان التنوين اذا لقي ما قبلها تقلب الفا كقولك
واذا انظم او انكب يحذف بخواصيت خيرا واضا بنى خيرا ولختم
اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من سعيه شرورنا
خيرا واجعل نونات تقابضا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف
الندامة منقلبة بالف اراب عبورنا على الفجع الاستقامة وا
وصل على من كلمة شفاعية في ارقام الضلالات كافية وعن
مضرة اسقام الجهالات شافية وعلى آله واصحابه وعلى من
تبعهم من احبائه قد استرجح من كد الانتهاء لنظم هذا الشرح
من السواد الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي رفعة
الله سبحانه في وظائف عبودية للاعراض عن مطالبة الاعراض

والاغراض